

إدارة التعليم للدراسات

في موريتانيا

”دراسة تقويمية“

إعداد : آدول الشيخ عمر

إشراف : الدكتور حسن محمد حسان

مقدمة إلى قسم التربية - كلية التربية - جامعة أم القرى
كمطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة

١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ

٧٤٣

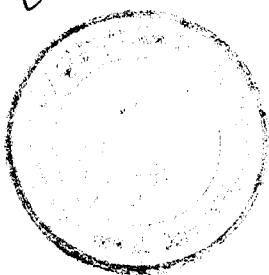


٧٤٣/٧٤

٧٤٣

١١٠٠٧

۷۶۳



سید محمد علی
نستعلیق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله سبحانه وتعالى :

” اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق
اقرأ وربك الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم “

” فيما رحمة من الله انك انت لهم ولوكنت فظاً خليطاً القلب الاقضى
من حولى فاحف عنهم ولا تستغفر لهم وشاورهم في الامر فاذا
قررت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين “

” واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتشعلوا وتذهب
ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين “

صدق الله العظيم



التاريخ :

تمت المناقشة بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٤٠٤ هـ . .

قرارهاجزة رسالة ماجستير في صيغتها النهائية

ان لجنة مناقشة رسالة الماجستير المقدمة من الطالب / آدو الشيخ عمر
بعنوان / ادارة التعليم الاساسى في موريتانيا : دراسة تقييمية .

بعد اطلاعها على رسالة الماجستير في صيغتها النهائية .

تقرر مايلى :-

اجازة رسالة الماجستير المقدمة من الطالب / آدو الشيخ عمر
بعنوان / ادارة التعليم الاساسى في موريتانيا : دراسة تقييمية

في صيغتها النهائية وقبولها كرسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير
فى / الادارة والتخطيط التربوى

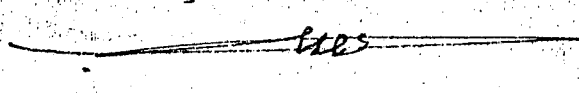
توقيع أعضاء اللجنة

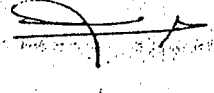
مناقش
د . محمد يوسف

مناقش
د . عوض مسعود

المشرف
د . عبد المحمد

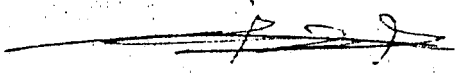






يعتد

رئيس قسم التربية



د . عبد العزيز عبد الله خياط

ملخص الدرر



-P-

ملخص الرسالة

العنوان : إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا
دراسة تقييمية

الاسم : آدو الشيخ عمر

لقد أصبح التعليم ودوره في حياة كل من الفرد والمجتمع أكثر وضوحا في هذا العصر ، فهو السبيل الى تحقيق التقدم والرقى والتطوير . وهذا ما حدا بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء بزيادة معدلات الانفاق على التعليم .

والنظام التعليمي في أى مجتمع يتأثر بالعديد من العوامل التي تؤثر في ادارته وتنعكس آثارها على العملية التعليمية فيه . ومن هنا كانت الادارة مرآة تعكس حياة المجتمع الذي توجد فيه وما يطبع هذه الحياة ويسودها ويتفاعل فيها من عوامل متعددة تشكل ثقافة المجتمع ، ومن هنا أيضا كان هذا البحث : إدارة التعليم الاساسى في موريتانيا - دراسة تقييمية - يسعى الى دراسة واقع هذه الادارة ويحاول التعرف على الصعوبات والمشكلات التي واجهتها هذه الادارة وتواجهها . . . ذلك من خلال دراسة الواقع والتعرف على ما هو كائن لنحاول جميعا متعاونين منسقين ومنظمين جهودنا للوصول الى ما ينبغي أن يكون .

وقد قسمت الدراسة الى سبعة فصول هي :

الفصل الاول : تناول مشكلة البحث وأهميته والهدف منه وتساؤلات البحث ومنهجه وخطواته .

الفصل الثانى : وقد تضمن نشأة النظام التعليمي الحديث في موريتانيا وتطوره كليا وكيفيا وما واجه ذلك التطور وصاحبه من صعوبات ومشكلات منذ عهد الاحتلال الاجنبى وانشاء النظام التعليمي الرسمي ، حتى السنوات الاخيرة الماضية ، وما بذله المجتمع الموريتانى في هذه الفترة الوجيزة من جهود في سبيل النهوض بالتعليم وتطويره .

أما الفصل الثالث : فقد تناول تطوير ادارة التعليم الاساسى والمراحل التى مرت بها وما حدث فيها من توسع وما صاحب ذلك التوسع وأحاط به من ظروف .

الفصل الرابع : تناولت فيه بعض العوامل المؤثرة على ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا ، وهى عوامل : سياسية وجغرافية واجتماعية واقتصادية .

أما الفصل الخامس : فقد خصصه الباحث لدراسة أهم المشكلات التى تواجه ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا لغرض التعرف عليها واقتراح ما يناسبها من حلول تحد من آثارها وتخفف من وطأتها .

الفصل السادس : يتناول هذا الفصل أهداف الدراسة الميدانية وما ترمى الى الكشف عنه من جوانب وأبعاد فى مجال الادارة ويؤثر على أهدافها ايجابيا او سلبيا ، كما تناول تصميم الاستبيان ووصفه وعينة الدراسة ومجتمعها وتوزيع الاستبيان وطريقة جمع المعلومات ، وينتهى الفصل بجداول احصائية ومحاولة تفسير وتوجيه نتائجها .

أما الفصل السابع : فهو الخاتمة . وتجمع فيه نتائج الدراسة وما توصلت اليه من توصيات ومقترحات ، ومن أهم النتائج والتوصيات ما يلى :

" يتضح من نتائج الدراسة أن المشكلات الكثيرة التى تعاني منها ادارة التعليم الأساسى قد حظيت بالدراسة والاهتمام منذ السنوات الاولى للاستقلال الا أن محاولات الحلول أو المعالجة لأسباب متعددة لم تتمكن من التغلب على تلك المشكلات .

• أن دراسة تلك المشكلات كانت تركز على النقد السلبي دون أن تقوم على جهود حقيقية لمعالجة تلك المشكلات بعد دراستها والتعرف على أسبابها ويعنى هذا بمعنى آخر عدم التطابق بين القول والعمل فى الماضى .

• كما أن غياب مفهوم متطور لإدارة التعليم عن الانهيار — وعدم تحديد سياسة تعليمية واضحة المعالم ومحددة الاهداف تعالج فى ضوءها المشكلات التى تواجه إدارة التعليم من الاسباب التى زادت من المشاكل وعمقت بعضها .

أما التوصيات فكانت أهمها تتناول :

- اعداد وتكوين وتدريب القائمين على إدارة التعليم الاساسى .
- حسن الاختيار ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .
- الاهتمام بالوظائف الادارية التى تتمثل فى التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والمتابعة والتقويم .
- تحديد الاختصاصات والمسئوليات والصلاحيات .
- التعاون على حل مشكلات التمويل .
- تحسين مستوى المعلمين والظروف المحيطة بعملهم والاستفادة منهم فى أوقات الفراغ .
- تحسين محتوى البرامج وجعلها اكثر تكيفا مع البيئة الموريتانية .
- الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين المدرسة والاسرة .
- استغلال وسائل الاعلام فى نشر الوعي فى المجتمع وفى احداث تغييرات اساسية فى اتجاهات الناس وافكارهم وعاداتهم وتقاليدهم واستئثار جهودهم فى سبيل تحقيق الاهداف المشتركة .

الحمد لله رب العالمين...

إلى والدتي العزيزة التي ربنتني صغيراً وشجعتني كبيراً...

إلى جميع المهتمين بأمور التربية والتعليم في موريتانيا...

إلى كل فرد في المجتمع الموريتاني يدرك مسؤولياته ويؤدي

واجبه بإخلاص وأمانة...

إلى كل من يسهم بعمله في تطوير المجتمعات لنامية وحل مشكلاتها...

لهؤلاء جميعاً أهدي هذه الرسالة...

الباحث

أحمد الشيخ عمر

شكر وتقدير ..

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد ...

يسعدني أن أقدم بالشكر الجزيل وكامل التقدير عبر هذه السطور المتواضعة
لأستاذي الفاضل معاذ الدكتور حسن محمد حسان الأستاذ المشرف على هذا البحث
على توجيهاته وإرشاداته التي أثرت وأثرت في بحث: إدارة التعليم الأساسي في
موريتانيا - دراسة تقويمية - وساهمت بشكل مباشر وأساسي في إخراجها في صورته
النهائية ... كما أقدم بخالص الشكر إلى كل يد مخلصه قدمت لي إلهاماً من أجل
إتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر أستاذة قسم التربية بكلية التربية - جامعات
أم القرى - وبصفة أخص من قدموا إلهاماً من أخص المخلص للباحث في تصميم واستمارة
الاستبيان، وكذلك العالمين بميدان التعليم الأساسي في موريتانيا الذين
أمدوا الباحث بكثير من اللوائح والقوانين والإحصائيات وغير ذلك من
المعلومات المفصلة بالتعليم في موريتانيا، وكذلك أقدم شكرى إلى كل من
تعاون معي في الإجابة على أسئلة الاستبيان الخاص بهذه الدراسة ..

إلى كل هؤلاء أقدم شكرى وتقديرى

الباحث
أ. د. الشيخ حسن

المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
ملخص الدراسة	أ
<u>الفصل الأول :</u>	
مشكلة البحث وأهميته	٢-١
تحديد المشكلة	٣-٧
الهدف من الدراسة	٨
الدراسات السابقة	٨
منهج البحث	٨-٩
حدود البحث	٩
مصطلحات البحث	٩
ادوات البحث	١٠
خطوات البحث	١٠-١١
<u>الفصل الثاني :</u>	
التعليم الاساسى نشأته وتطوره	١٣-١٩
مفهوم التعليم الاساسى	٢٠
تحديد المفهوم فى موريتانيا	٢١
أهداف التعليم الاساسى فى موريتانيا	٢١-٢٥
- الاهداف الجسمية	٢٣
- الاهداف العقلية	٢٣
- الاهداف النفسية	٢٤
- الاهداف الاجتماعية	٢٤
- الاهداف القومية	٢٥
أهمية مرحلة التعليم الاساسى	٢٦
اصلاحات التعليم الاساسى فى موريتانيا	٢٧-٣٢

الصفحة

الموضوع

٢٨	 - الاصلاح الاول : ١٩٥٩
٢٩	 - الاصلاح الثانى : ١٩٦٧/٦٦
٣٢-٣٠	 - الاصلاح الثالث : ١٩٧٣
٣٢	 - الاصلاح الرابع : ١٩٧٩
٣٦-٣٢	نظرة حول محاولات اصلاح التعليم الاساسى فى موريتانيا
٣٩-٣٧	 التعريب بمرحلة التعليم الأساسى

الفصل الثالث :

تطور ادارة التعليم الأساسى فى موريتانيا

٤١	 تطور ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا
٤٥-٤٢	 انشاء أول وزارة موريتانية للتهديب الوطنى
٤٨-٤٦	 مستويات اشراف الدولة على التعليم
	التنظيم الحالى لوزارة التعليم الاساسى والثانى
٥٣-٤٩	 ومسئولياتها
٦٠-٥٤	 التوسع فى افتتاح ادارات التعليم الاساسى فى المناطق
٦٢-٦١	 انشاء الادارات الجهوية للتعليم الاساسى
٦٧-٦٣	 صلاحيات المدير الجهوى للتعليم الاساسى
٦٨-٦٧	 صلاحيات مديرى المدارس الاساسية

الفصل الرابع :

ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا

وبعض العوامل المؤثرة فيها

٧٤-٧٠	ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا والعوامل المؤثرة فيها
٧٥	 مفهوم الادارة التعليمية
٧٦	 تعريف الادارة التعليمية
٨٧-٧٧	 العوامل المؤثرة على الادارة التعليمية
٧٩-٧٧	 العوامل السياسية

الصفحةالموضوع

٨١ - ٧٩	العوامل الجغرافية
٨٤ - ٨١	العوامل الاجتماعية
٨٧ - ٨٤	العوامل الاقتصادية

الفصل الخامس :

دراسة بعض مشكلات التعليم الاساسى فى موريتانيا

ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا وبعض المشكلات

١١٩ - ٨٩	التي تواجهها
٩٢ - ٨٩	١- عدم توفر التمويل الكافى مع ارتفاع التكاليف
٩٣	٢- تشتت المدارس وعدم تكيف المعلمين
٩٥ - ٩٤	٣- انخفاض نسبة الاستيعاب
	٤- عدم التوازن والتباين بين المناطق بعضها والبعض الآخر
٩٨ - ٩٦	٥- مستوى المعلمين فى مرحلة التعليم الاساسى ..
١٠١ - ٩٩	٦- ارتفاع نسبة الفاقد
١٠٣ - ١٠٢	٧- ارتفاع تكلفة الوحدة التعليمية فى موريتانيا
١٠٨ - ١٠٤	٨- نقص التجهيزات والادوات والوسائل المدرسية ..
١١١ - ١٠٩	٩- عدم تكيف البرامج التعليمية مع البيئة الموريتانية ..
١١٣ - ١١٢	١٠- عدم كفاءة الجهاز الادارى للتعليم
١١٦ - ١١٤	١١- واقع المدرسة الاساسية فى موريتانيا

الفصل السادس :

الدراسة الميدانية

١٢٨ - ١٢١	١- الهدف من الدراسة الميدانية
١٢٢	٢- تصميم اداة جمع البيانات
١٢٣	٣- وصف الاستبيان
١٢٣	٤- عينة الدراسة

الصفحة	الموضوع
١٢٤	أ - أسس اختيار العينة
١٢٤	ب - اختيار المفحوصين
١٢٥	ج - فئة مديري المدارس والمعلمين
١٢٦	٥ - توزيع الاستبيان
١٢٧	٦ - جمع البيانات
١٢٨	٧ - تحليل النتائج
الفصل السابع :	
١٩٠-١٧٧	النتائج والتوصيات
التوصيات والمقترحات :	
١٨٣-١٨١	- توصيات ومقترحات تتعلق بالجانب الإداري ...
١٨٤-١٨٣	- توصيات ومقترحات تتعلق بجانب التمويل
١٩٠-١٨٦	- توصيات ومقترحات تتعلق بمشكلات ثقافية واجتماعية
المراجع :	
١٩٧-١٩٣	- المراجع العربية
١٩٩-١٩٨	- المراجع الاجنبية
الملاحق :	
٢٠٧-٢٠١	١- الاستبيان
٢٠٨	٢- اسماء المحكمين
٢٠٩	٣- الهيكل التنظيمي للوزارة
٢١٠	٤- الهيكل التنظيمي للإدارة الجهوية
٢١١	٥- الخريطة الجغرافية لموريتانيا

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	آثار سياسة المستعمر على ادارة التعليم الاساسى	١٢٩
٢	أثر المساحة الكبيرة للبلاد وانخفاض نسبة السكان فى بعض المناطق فى الريف والبادية على ادارة التعليم الاساسى	١٣٢
٣	من اسباب عدم التوسع فى التعليم الاساسى فى موريتانيا	١٣٤
٤	الاسلوب الذى تتبعه الوزارة فى ادارة التعليم الاساسى	١٣٦
٥	النمط الادارى الذى يتبعه مدراء مدارس التعليم الاساسى	١٣٨
٦	صلاحيات الادارات التعليمية فى المناطق	١٤٠
٧	الاجراءات التى تتبع فى تسيير الاعمال الادارية	١٤٢
٨	الهدف من انشاء الادارات التعليمية فى المناطق	١٤٤
٩	كيفية اختيار مدراء المناطق التعليمية والمدارس	١٤٦
١٠	علاقة الادارات التعليمية فى المناطق بالادارة العليا فى الوزارة	١٤٨
١١	من اسباب ارتفاع تكلفة الوحدة فى التعليم الاساسى	١٥٠
١٢	المشكلات التى يعانى منها جهاز ادارة التعليم الاساسى	١٥٢
١٣	مشكلة التخطيط للتعليم الاساسى ترجع الى	١٥٤
١٤	مدى توافر الادوات والتجهيزات لمرحلة التعليم الاساسى	١٥٦
١٥	اسلوب معالجة المشكلات الادارية	١٥٨
١٦	مدى الاهتمام بالتقارير التى ترد من الادارة المركزية الى المناطق او من المناطق الى الادارة المركزية	١٦٠
١٧	الحلول التى تتبع مع الجهات فى الادارة التعليمية	١٦٢
١٨	مانوع قنوات الاتصال بين الادارة المركزية والادارة الجهوية	١٦٤

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١٩	مدى وعى المجتمع بدوره الثقافى والتربوى	١٦٦
٢٠	ما الاسباب التى تقلل من فعالية العلاقة بين المدرسة والبيت	١٦٩
٢١	هل هناك دور لوسائل الاعلام فى نشر الوعى الثقافى والتربوى فى المجتمع	١٧١
٢٢	هل يوجد تنسيق بين ادارة التعليم الاساسى والمؤسسات الاجتماعية التربوية فى المجتمع	١٧٤

الفصل الأول

مسألة البحث وأهميته

الفصل الأول

مشكلة البحث وأهميته

ان من الحقائق التي لا تحتاج كثيرا لاثباتها أن للتعليم أهمية كبرى في حياة كل من الفرد والمجتمع وتحقيق أهداف كل منهما ، والمجتمع المسلم وان كان يشترك مع غيره من المجتمعات الأخرى في العديد من الأهداف الا أن له أهدافه الخاصة به ، وهي أهداف تنبني على أساس فلسفته في الحياة وما يقوم بين أفرادها ويحكمهم من علاقات وما يسود حياتهم من أنشطة ، فالاسلام الذي يميز حياة المجتمع المسلم قد أشاد بالعلم والعلماء وحث على التعلم ، بل أوجبه ، وقد كانت أولى آيات القرآن الكريم نزولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، آيات تتحدث عن القراءة والكتابة وكان ذلك اشارة واضحة الى أهمية التعليم في مجتمع وصف بأنه أُمِّي .

يقول سبحانه وتعالى لنبيه الكريم : " اقرأ باسم ربك ... " (١) فكانت تلك بداية تطوير المجتمع والخروج به من الظلمات الى النور .

واذا كان للتعليم هذه الأهمية في حياة الفرد والمجتمع فان الاهتمام بإدارته - ادارة التعليم - وهي العنصر الفعال في تحقيق الأهداف التربوية ، ينبغي أن لا يقل عن تلك الأهمية ، ذلك أن تطور التعليم ونجاحه في أي مجتمع ، ما هو الا تعبير عن نجاح إدارته في تحقيق أهدافها .

ولقد تغير مفهوم ادارة التعليم تغيرا سريعا حيث كانت الادارة تعنى وتهتم بالجدول الدراسية وحصر الحضور والغياب وغير ذلك من الأمور اليومية

(١) القرآن الكريم : سورة العلق ، الآيات : ١ - ٥ .

الجارية ، غير أنها أصبحت اليوم ذات أوار متعددة . كما أصبح من الضروري لها أن تقيم علاقات مع المجتمع الكبير الذى توجد فيه وتهتم بمشكلاته وتقيم بينها وبينه مجالات التعاون التى من شأنها أن تحقق الربط والتعاون والتنسيق بين الادارة التعليمية والمجتمع المحلى ، ذلك أن الادارة التعليمية فى مجتمع اليوم لم يعد بإمكانها أن تحقق أهدافها دون كسب تعاون المجتمع المحيط بها والذى ينبغى أن تندمج فيه وتعمل على تطويره وتنشر الوعى بين أفراد من جهة وتعمل على استقراره من جهة أخرى (١).

ومما تقدم يمكن القول بأن أهمية الادارة التعليمية بالنسبة للتعليم وتحقيق أهدافه أهمية بالغة ، يؤكد ذلك ما نجده من ارتباط بين نجاح الادارة التعليمية والقائمين عليها وما نجده من ارتباط بين كفاءة النظم التعليمية وكفاءة الجهاز الادارى القائم على ادارة هذه النظم .

(١) محمد منير مرسى : الادارة التعليمية : أصولها وتطبيقاتها - علم الكتب ، ط ٢ ، مصر ١٩٧٧ ، ص ٩١ .

تحديد المشكلة :

تعتبر موريتانيا احدى الدول الافريقية التى عرفت الاستعمار الفرنسى الذى على جاهدا على نشر ثقافته فى المجتمع وكان مجال التعليم وسيلته المختارة لتحقيق أهدافه . فبدأ بادخال نظام التعليم الرسمى الى البلاد وانشاء المدارس وتنظيمها والاشراف عليها .

ولقد ورث المجتمع الموريتانى هذا التنظيم وتأثر به حتى بعد حصوله على الاستقلال وبقى محافظا عليه لسنوات من حيث الشكل والمضمون مما جعل النظام التعليمى أجنبيا على المجتمع ومنعزلا عنه ، يسوده الجمود وعدم التكيف والوظيفية لأنه كان نظاما تعليميا أجنبيا يتجاهل ثقافة المجتمع وحاجاته وتطلعاته ومشكلاته ، ولم تكن تلك الاصلاحات الأولى التى أدخلت عليه - لسطحيتها وجزئيتها - على مستوى يجعلها قادرة على احداث تغييرات أساسية فى هذا النظام التعليمى الاجنبى على المجتمع . (١)

ومن هنا يمكن القول أن آثار سياسة المستعمر وغزوه الثقافية قد امتدت الى العديد من المجالات فى المجتمع غير أن ادارة التعليم الأساسى قد تكون أكثر المجالات تأثرا ربما لان النظام التعليمى كان الوسيلة التى استخدمها المستعمر فى نشر ثقافته وربما يفسر هذا أيضا واقع ادارة التعليم الأساسى وما تواجهه من مشاكل وما صاحبها من تطورات فى هذه المرحلة التعليمية .

ومن هنا فان الجهود التى بذلت لاصلاح هذه المرحلة واجهت صعوبات كثيرة بسبب كثرة المشكلات التى كانت ولا تزال تواجهها ادارة التعليم الأساسى .

(١) وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية : تقرير عن اصلاح التعليم ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ ، ص ٢ - ٣ .

ويلاحظ أن التعليم الرسمي الذي ظل محدود الانتشار في عهد الاحتلال على الرغم من الاحتفاظ بأهدافه لسنوات حتى كانت الإصلاحات الأخيرة ، فإن المجتمع الموريتاني بقي محافظاً على ثقافته ومميزات شخصيته بفضل انتشار التعليم الأصلي الذي كان منتشرًا في المجتمع والذي كان رجاله العلماء أول مقاوم للاستعمار. (١)

(١) انظر في ذلك :

- وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، المعهد التربوي ، أنواكشوط ، ١٩٧٥ ، ص ٥ - ٣ .
- أنور العقاد : الواقع الحالي للإصلاح التربوي ، المعهد التربوي ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ ، ص ٤ - ٥ .
- وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية : تقرير عن إصلاح التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ .

ويمكن تقسيم المشكلات التي تواجه إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا الى ثلاث أنواع من المشكلات هي :

- ١ - مشكلات ذات طابع ادارى وتمثل فى :
 - ضعف مستوى اجهزة ادارة التعليم الاساسى لعدم توفر الامكانيات البشرية كما وكيفا .
 - ضعف جهاز التخطيط فى الوزارة وهو المسئول عن التخطيط التعليمى بما فيه التخطيط لمرحلة التعليم الاساسى وما يواجه هذا الجهاز من قلة العاملين المتخصصين وقلة الوسائل والمعينات وفقد ما يحتاجه من تعاون وتنسيق بينه وبين أجهزة ادارة التعليم الاساسى الأخرى .
 - غياب مفهوم متطور للإدارة يتلاءم مع تغير أهدافها يخلصها من التمسك بالمفهوم القديم .
 - اهمال الوظائف الاساسية للإدارة على مستوى ادارة التعليم الاساسى مما أدى الى ضعف التنسيق والتخطيط والتنظيم والتوجيه والتقويم .
 - ضعف الحوافز المادية والمعنوية وسوء استخدامها فى بعض الحالات
 - عدم وضوح السياسة التعليمية وتحديد أهدافها .

٢ - مشكلات ذات طابع تعليمي :

- ضعف نسبة الاستيعاب .
- التباين بين المناطق المختلفة في البلاد في تقديم الخدمات التعليمية .
- قلة المعلمين وضعف مستوى بعضهم وكثرة النساء الملمات .
- كثرة الرسوب والتسرب في مرحلة التعليم الاساسي .
- عدم توفر المباني الملائمة وقلة التجهيزات والوسائل والادوات .
- عدم تكيف المناهج وارتباطها بالبيئة المحلية .

٣ - مشكلات لها علاقة بالبيئة الاجتماعية والثقافية :

- عدم انتشار الوعي بين أفراد المجتمع وعدم تعاونهم مع ادارات التعليم الاساسي .
- عدم اهتمام ادارة التعليم الاساسي باشتراك أفراد المجتمع معها في دراسة مشكلات التعليم الاساسي .
- عدم التنسيق والتعاون بين ادارة او ادارات التعليم الاساسي والمؤسسات التربوية الاجتماعية الأخرى في المجتمع .
- عدم التنسيق الكافي بين ادارة التعليم الاساسي ووسائل الاعلام في المجتمع .

وما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

- ما مفهوم التعليم الأساسي ؟
- ما هي أهم التطورات التي حدثت في مجال التعليم الأساسي موريتانيا ؟
- ما هي العوامل المؤثرة على إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا ؟
- ما هي أهم المشكلات التي تواجه إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا ؟
- ما هي أهم الوسائل التي يمكن بها التقليل من حجم المشكلات التي تعوق التعليم الأساسي عن تحقيق أهدافه ؟

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الى معرفة مدى التطور في مجال التعليم الاساسى في موريتانيا والوسائل البشرية والمادية المتوفرة له والمشكلات التى تواجهها ادارة هذه المرحلة التعليمية والتى تعوق تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذا النوع من التعليم وذلك فى محاولة للتعرف على نقاط الضعف ومقترحات علاجها والبحث عن الحلول المناسبة لها وكذلك التعرف على مواطن القوة فى هذه المرحلة والعمل على تعزيزها والبحث عن سبل تطويرها بتقديم توصيات ومقترحات قد تسهم فى معالجة هذه المشكلات وتتيح الفرصة لمتابعة البحث والدراسة فى مجال ادارة التعليم الاساسى فى سبيل تطوير هذه المرحلة الهامة فى السلم التعليمى والبحث عن الحلول المناسبة لما تواجه من مشكلات .

الدراسات السابقة :

لم يتمكن الباحث من الحصول على دراسات سابقة لها علاقة بهذا الموضوع وبصفة خاصة الدراسات التى تتناول المجتمع الموريتانى .

منهج البحث :

فى سبيل التعرف على مدى التطور الذى حدث فى ادارة التعليم الاساسى والصعوبات التى واجهتها والجهود المبذولة والظروف المحيطة بهذه الادارة وما يتفاعل فيها من عوامل ومحاولة التعرف على الواقع الحالى لهذه الادارة ، فى سبيل هذه القضايا وغيرها قام الباحث بجمع

ما توصل اليه من وثائق وقوانين ولوائح تتعلق بالتعليم الاساسى وادارته واعتمد عليها فى دراساته . ومن هنا يرى الباحث من المناهج المناسبة أن لبحته هى :

١ - المنهج التاريخى الذى يمكن باتباعه الكشف عن ماضى ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا ومراحل تطورها والظروف المحيطة بهـ والمشكلات التى واجهتها فى مراحل تطورها والظروف المحيطة بتلك التطورات ومحاولة التعرف على أبعاد التغيرات التى حدثت فى ظل ظروف معينة . كل ذلك فى سبيل التعرف على الماضى والاستفادة منه بالتعرف على مدى تأثيره فى الحاضر والمستقبل ثم فى النهاية محاولة الخروج من تلك الدراسة بنتائج تعين فى فهم الحاضر وتفسيره والاستفادة من ذلك فى المستقبل .

٢ - المنهج الوصفى ، وهذا المنهج يستعين به الباحث فى التعرف على واقع ادارة التعليم الاساسى وما يحيط بهذا الواقع من ظروف ومحاولة فهمه وتفسيره فى ضوء تلك الظروف والعلاقات القائمة والعوامل المؤثرة فى البيئة الموريتانية وتؤثر بدورها على المشكلات التى تحاول الدراسة معالجتها .

حدود البحث :

حدود هذه الدراسة تتمثل فى دراسة واقع الادارة التعليمية فى المرحلة الأساسية فى موريتانيا ، هذا مع ملاحظة أن هذه الدراسة لا يمكن أن تكون شاملة لجميع ما يتعلق بهذه المرحلة من مشكلات وجوانب متعددة لعدة اعتبارات منها ضيق الوقت وعدم توفر المعلومات الكافية . واعتبارا لهذا فان الدراسة ستركز على بعض المشكلات الادارية والتعليمية دون غيرها ومن المشكلات الكثيرة التى تواجه ادارة التعليم الاساسى .

- مصطلحات البحث

- ١ - التعليم الاساسى : يقصد به المرحلة التعليمية التى توفر قدرا كافيا من التعليم لجميع ابناء المجتمع دون تمييز بشكل يسهم لهم بممتابعة الدراسة فى المستقبل ويعد هم ان شاء الله لدخول الحياة العملية فى مجتمعاتهم والمشاركة فى بنائه وتطويره اقتصاديا واجتماعيا .
- ٢ - الادارة الجهوية : يقصد بها فى موريتانيا ادارة التعليم الاساسى بالمناطق الادارية المختلفة على المستوى المحلى (المناطق التعليمية) .
- ٣ - العملات :
 - أ - الفرنك الافريقى عملة افريقية متداولة فى غرب افريقيا وتتبع الفرنك الفرنسى وتتأثر به .
 - ب - الاوقية الموريتانية : عملة داخلية فى موريتانيا وترتبط بال دولار الأمريكى .
 - ج - الدولار الأمريكى يساوى ٥٥ أوقية موريتانية ويساوى أيضا ٢٧٥ فرنك افريقى .

...

أدوات البحث :

يستخدم الباحث في هذه الدراسة جميع ما توصل اليه من وثائق وتقارير وقرارات ودراسات وبحوث ومعلومات لها صلة بالتعليم الاساسى فى موريتانيا ، والى جانب ذلك يقوم الباحث بوضع استبيان يقدمه الى فئات من القيادات والمسؤولين والمنفذين للعملية التعليمية ، للتعرف على آرائهم حول المشكلات التى تواجههم وآراؤهم واقتراحاتهم حول حلها .

خطوات البحث :

يشتمل هذا البحث على جانبين : جانب نظرى وجانب ميدانى :

— الجانب النظرى ، ويتضمن النقاط التالية :

- أ - التعليم الاساسى فى موريتانيا نشأته وتطوره .
- ب - تطور ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا .
- ج - العوامل المؤثرة على ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا .
- د - دراسة بعض المشكلات التى تواجه ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا .

— الجانب الميدانى :

- أ - يتضمن الجانب الميدانى اعداد استبيان وتقديمه للمسؤولين عن التعليم الاساسى فى موريتانيا وتنظيم مقابلات مع بعضهم كلما أمكن ذلك والتعرف على المشكلات الادارية التى تواجههم فى هذه المرحلة من التعليم وجمع آرائهم ومقترحاتهم حول الحلول الممكنة لحل هذه المشكلات والتخفيف من حدتها .

ب - تطبيق الاستبيان على بعض القادة الاداريين والمنفذين
فى مرحلة التعليم الاساسى فى موريتانيا على مستوى الادارة
المركزية والادارة الجهوية فى المناطق التعليمية . ثم
القيام بعد ذلك بتحليل احصائى للبيانات التى وردت فى
الاستبيان .

صعوبات تطبيق الاستبيان :

لم يتمكن الباحث من تطبيق استمارات الاستبيان بنفسه على جميع
أفراد العينة نظرا لاتساع رقعة البلاد ولذلك قام بارسال بعض الاستمارات
عن طريق أفراد آخرين . ولقد كان الاستبيان يشتمل بالاضافة الى أسئلته
الحالية سؤلين متفوحين للتعرف على آراء أفراد العينة فيما يختص بآرائهم
ومقترحاتهم وتوصياتهم لحل المشكلات التى عرضت فى هذا الاستبيان .
ولكن للأسف رجعت الاستمارات بدون الاجابة على هذين السؤلين مما
اضطر الباحث الى حذفهما من الاستبيان وذلك لصعوبة العودة الى
موريتانيا مرة ثانية لتطبيق الاستبيان مرة أخرى .

ولقد اكتفى الباحث واعتمد على آراء بعض أفراد العينة الذين

قام بمقابلتهم

...

الفصل الثاني

التعليم للذكور أساساً في شأنه وقطوره

التعليم الأساسى نشأته وتطوره

نشأة النظام التعليمى الحديث وتطوره :

ترجع نشأة النظام التعليمى الحديث فى موريتانيا الى ما بعد الاحتلال الفرنسى للبلاد فى عام ١٩٠٠ - ١٩٠٥ وقد على الاحتلال الفرنسى على ادخال التعليم الرسمى للبلاد لنشر ثقافته وتدعيم نفوذه ، ولذلك صدر القانون الفرنسى المتعلق بتنظيم التعليم فى افريقيا الغربية بتاريخ ١٩/٢/١٩٢٢ تاريخ انشاء المدرسة الحديثة فى موريتانيا غير أن المجتمع الموريتانى قاوم هذا النوع من التعليم لأنه كان يمثل فى نظره المستعمر الأجنبى وما يشكله من خطورة على حاضر ومستقبل البلاد ، ولذلك ظل الاهالى يشجعون التعليم الأسمى الذى كان موجودا ومنتشرا قبل الاحتلال الفرنسى حيث كانوا يجدون فى هذا التعليم نوط من أنواع مقاومة المستعمر وهذا ما يمكن أن يفسر لنا عدم انتشار التعليم الحديث فى عهد الاحتلال ويفسر لنا أيضا عدم استفادة المجتمع الموريتانى من هذا التعليم الذى فرضه المستعمر وجعله خاصا بفئة من أبناء المجتمع يستعين بهم على تحقيق بعض أهدافه .

وبموجب قانون تنظيم التعليم السابق أنشأت السلطات الفرنسية ثلاث مدارس^(١) فى منطقة واحدة قرب السنغال مركز الادارة الفرنسية لدول افريقيا الغربية التى كانت تحتلها . (٢) .

(١) المدارس كانت فى كيهيدى ، وبوغى ، وسيليابى .

(٢) انظر فى ذلك :

- وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم فى موريتانيا ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٧٥ ، صص ٦-٧ .
- وزارة التهذيب الوطنى : مجلة التعليم ، العدد الرابع ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٧٦/٧٥ ، ص ٤٨ .

والى جانب هذه المدارس الجهوية أنشأ المستعمر مدارس ريفية فى شمال البلاد وشرقها وكانت مدة الدراسة بها أربع سنوات ينتقل التلاميذ بعدها الى احدى المدارس الجهوية الثلاث حيث كان التعليم أرفع مستوى ، وكانت الطريقة التى يجمع بها الفرنسيون الأطفال للمدارس تعتمد على التسلط والقهر فقد كان شيخ القبيلة ملزماً أمام السلطات الفرنسية بتقديم أبنائه أولاً والتبليغ عن أبناء الآخرين والا كان عرضة للعقاب .

وفى ١٩٤٠/١٠/٥ صدر من الحاكم العسكرى أمر يحدد النظام الأساسى للمدارس الخاصة بأبناء (الصفوة) وأروؤساء القبائل كما كانت تعرف هذه المدارس فى عهد الاحتلال ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفرنسيون يدخلون تعليم اللغة العربية فى مدارسهم واستقدموا معلمين عرب ومسلمون لتدريس اللغة العربية ، وذلك امعاناً منهم فى التحايل على المجتمع بأن التعليم الذى يقدمونه فى المدارس ليس به بأس . وعلى هذا الأساس الجديد كان افتتاح المدارس الريفية (١) التى وزعت فى البلاد وكان التعليم بها ينتهى بحصول التلاميذ على الشهادة الابتدائية يدرس بعدها سنة واحدة ليصبح موظفاً صغيراً فى الجهاز الادارى للدولة فى عهد الاحتلال . (٢)

وقد استمرت محاولات الفوز الثقافى الفرنسى تتتابع فى صورة بعض الاصلاحات التعليمية ، فقد صدر فى ١٩٤٨/٧/١٢ قرار يلغى الفوارق الموجودة بين المدارس الجهوية والمدارس الريفية ، وذلك

(١) المدارس الريفية فتحت فى : اطار ، أبى تلميت ، كيفة ، تنيدغة .

(٢) وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره

أصبح التعليم موحدا وقد استمالت هذه التحسينات بعض أفراد المجتمع مما زاد من نسبة الالتحاق بهذه المدارس وقد ساعد على ذلك أيضا ما كان يتبعه المستعمر من أساليب مادية ومعنوية ينالها أولئك الذين تخرجوا من مدارسهم ، الا أنه يلاحظ مع ذلك أن عاقلين هاميين لم يساعدا على التوسع في هذه المدارس الفرنسية في البلاد هما :

١ - أن بعض القبائل ظلت تحتفظ من تقديم أبنائها وتعليمهم بهذه المدارس .

٢ - لم تكن لدى الفرنسيين رغبة صادقة في انتشار التعليم بين جميع أفراد المجتمع .

وان رغوا في نشر ثقافتهم لأن هدفهم يتمثل في تكوين عدد من المعاوين يعينهم في تسيير الامور الجارية ويخلفهم في البلاد . ويؤكد هذا وضع البلاد غداً حصولها على الاستقلال حين كان عدد المثقفين ثقافة فرنسية من أبناء المجتمع عدد محدود (١) .

وبعد أن قررت فرنسا الانسحاب من مستعمراتها وحصول البلاد على الاستقلال . وفي هذا الاطار تم تشكيل أول وزارة للتعليم في موريتانيا في عام ١٩٥٢ وفي عام ١٩٥٩ صدر قرار ينظم التعليم الموريتاني بموجبه أضيفت اللغة العربية الى المنهج نظرياً . ولم تأخذ البنية الأساسية لإدارة وزارة التعليم أو التهذيب الوطني شكلها الواضح الا بعد الاستقلال

(١) وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

بصدور القانون رقم ٦١٠٣٢ في ١٩٦١/١/٣٠ ، وهذا القرار تحدد المادة الثانية منه غاية التعليم الأساسى فى :

- المحافظة على الثقافة الاسلاميه الأصلية المستوحاة من القيم الروحية للاسلام .
- اعطاء جميع المواطنين التكوين الفكرى والمعلومات الأساسية التى تفرضها ضرورة ادماج البلاد فى العالم الحديث .

واذا أردنا أن نتعرف أكثر على مدى التطور الذى كان يحدث فى التعليم الرسمى فى عهد الاحتلال الفرنسى نجد أن هذا التطور كان بطئيا - رغم أن الفرنسيين دخلوا البلاد منذ عام ١٩٠٥ وأخذوا يفتحون المدارس فى البلاد منذ عام ١٩٢٢ الا أننا اذا عرفنا أن أهداف المستعمر كانت محدودة تتمثل فى تكوين مترجمين وكتبة مسيريين للأعمال الادارية ، وأنهم لا يهدفون الى نشر التعليم بين أفراد المجتمع . لما فى ذلك من خطر على وجودهم فى البلاد - فان كل ذلك يساعدنا على فهم عدم التوسع فى هذه المرحلة فى عهد الاحتلال ، فلقد بلغ عدد التلاميذ فى المدارس سنة ١٩٥٠/١٩٥١ - ٢٣٠٠ تلميذا و ٥٠٠٠ تلميذا فى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ و ١١٠٠٠ تلميذا فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ (١) .

(١) انظر فى ذلك :

- وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ - ٨ .

- Ministere du plan et, des mines: 3e plan, de developpement economique et, social, 1976-1980, N.k.tt, p.p: 58.

ان هذه الأرقام تشير الى ضعف نمو هذا التعليم فى مدة تقارب أربعين سنة من تاريخ انشاء التعليم الرسمى فى البلاد . غير أن هذا الوضع كما تلاحظ بعض التقارير لم يؤد الى انتشار الأمية فى المجتمع ويرجع ذلك الى الدور الذى تقوم به مدارس التعليم الأسمى التى تنتشر فى المجتمع . وكان معلوما هذه المدارس أول مقاوم لنشر الثقافة الفرنسية . وبفضل هذا النوع من التعليم والذى تتمثل فيه مدرسة المجتمع السقى أنشأها لتقوم بتربية أبنائه وتنشأتهم فكانت مدارس تحقق أهداف المجتمع المسلم وآماله ، وكانت مدارس التعليم الأسمى هذه تضم جميع فئات أبناء المجتمع وطبقاته ، وكانت توجد بها مستويات التعليم المختلفة التى تبدأ بتعليم المهارات الأساسية الى مستوى التخصص فى العديد من المواد الدينية والعربية مما جعل لهذا التعليم أثرا بارزا فى تاريخ وحياة المجتمع الموريتانى ، بما كان له من دور فى المحافظة على مميزات وخصائص الشخصية الموريتانية . (١)

ومما يوضح لنا دور التعليم الأسمى فى وقوفه صامدا أمام نشر الثقافة الفرنسية ما جاء فى تقرير لأحد الحكام الفرنسيين فى عهد الاحتلال سنة ١٩٤٤ والتقرير بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٤ وجاء فيه : " لقد كانت مواجهة مشكلة التعليم بموريتانيا غداة الاحتلال أمرا باليسر الصعوبة ، فبينما وجدنا أنفسنا فى مستعمرات أخرى أمام أرض بكر وشعوب مستعدة لمحاكاتها حرفيا بكل منهم بدت المقاومة الإسلامية لاتساع نفوذنا بواسطة التربية الفرنسية جد غنيدة فى موريتانيا فان البياضيين الذين اعتنقوا الاسلام منذ عدة قرون وكان ولا يزال لهم

(١) انظر فى ذلك :

- وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ،

ص : ٥٠ - ٣٥ .

- أنور العقاب : الواقع الحالى للإصلاح التربوى ، المعهد التربوى ،

أنواكشوط ، ١٩٧٧ ، ص ٤

قضاتهم وعظماؤهم لم يكونوا ليكونوا لحضارتنا نفس الاعجاب الذى كان يشعر به الافارقة السود اتجاهاً ، وبالإضافة الى ذلك فقد كانت موريتانيا شخصيتها الثقافية المتميزة يشهد لذلك كثرة المدارس والمكتبات ، وهكذا فقد واجهتنا عوائق كبيرة بسبب الدين الذى ينشره العلماء ...^(١) وهذا صحيح فقد كانت محافظة هذا النوع من التعليم على ثقافة المجتمع ، ودينه خير عون له على الصمود أمام الغزو الثقافى الفرنسى .

لقد كان للثقافة الدينية التى كانت سائدة فى المجتمع دورها البارز فى ذلك^(٢) فلم يكن المجتمع الموريتانى خالياً من التعليم ليكون أرضاً صالحة لنشر الثقافة الأجنبية التى أدرك المجتمع خطرها على تربية الأبناء لبعدها عن دينه وثقافته .

كما أدرك الفرنسيون من جهة أخرى مقاومة المجتمع لنشر ثقافتهم مما جعلهم يتبعون العديد من الطرق والأساليب التى ليس من شأنها أن تثير المجتمع ضدهم فكان من أساليب التمييز والتخدير التى ابتعوها ما يلى :

— استخدام معلمين عرب من الجزائر ليعلموا فى المدارس الرسمية فى موريتانيا .

— نفوذ المتخرجين من المدارس لديهم وتلبية رغباتهم وطلباتهم الى جانب المكافآت والمميزات المادية .

(١) وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥-٦

(٢) أنور العقاد : الواقع الحالى للإصلاح التربوى ، فى مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

— وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية : تقرير عن اصلاح التعليم ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

وهذه الأساليب وغيرها يتبعها المستعمرون عادة في كل بلد يحتله ورغم العديد من الأساليب المتبوية التي ابتعتها المستعمرون فإن الشعب الموريتاني بقي محافظا على خصائصه ومميزاته إذ لم يستجب تماما لتلك الاغراءات ولم يندمج مع المستعمر ، لذا كان تأثيره في المجتمع محدودا ، وإذا كان المستعمر قد رحل منذ سنوات فإنه قد أورثنا نظاما تعليميا كثير المشكلات منعزلا عن المجتمع ولا يرتبط بحاجاته وآماله . (١)

ومن المهم أن نشير إلى أن تطورا أعداد التلاميذ في المدارس الرسمية والذي ظل محدودا في مرحلة التعليم الأساسي في عهد الاحتلال الفرنسي منذ تاريخ انشاء التعليم الرسمي في البلاد سنة ١٩٢٢ حتى سنة الاستقلال في عام ١٩٦٠ ، إذ لم يزد عدد التلاميذ في هذه الفترة عن ١١.٠٠٠ تلميذا في هذه المرحلة غير أن هذا العدد قد تضاعف في السنوات الثلاث والعشرين الماضية ليصل سنة ١٩٨٢ / ١٩٨٣ إلى ١١٢.٠٠٠ تلميذا في مرحلة التعليم الأساسي .

وهذا يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في أعداد التلاميذ في هذه الفترة الوجيزة وإن كانت نسبة الاستيعاب لا تزال قليلة بالنسبة لجميع الأطفال في سن التعليم الأساسي ، إنها تصل إلى ٢٩,٧٪ فقط .

(١) انظر في ذلك :

- وزارة التربية والتعليم : أعضاء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .
- أنور العقاد : الواقع الحالي للإصلاح التربوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ .
- وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية : تقرير عن إصلاح التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

مفهوم التعليم الأساسي :

يقصد بالتعليم الأساسي تأمين قدر كاف من التعليم لكافة أبناء الشعب بدون أي تمييزين أبناء مناطق ريفية أو حضرية ، أو بنين أو بنات - ويسمح لهم هذا القدر من التعليم بمتابعة دراستهم ان شاءوا ذلك أو يدخلون الحياة العملية والمشاركة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية كمواطنين منتجين لهم دور في تطور وتقدم المجتمع. (١)

ومن هذا التعريف نجد أن هناك مفهومين رئيسيين مرتبطين بمفهوم التعليم الأساسي ، أولهما له صفة تربوية والمقصود به توفير تعليم مناسب لجميع أفراد المجتمع ، وهو يعنى المستوى الأول من التعليم الرسمي ويمثل قاعدته ، وقد يطول مداه في بعض الدول فيتجاوز ما يسمى بالتعليم الابتدائي ليشمل الى جانبه ما يسمى بالمرحلة الاعدادية أو المتوسطة .

وثانيهما له صفة اجتماعية والمقصود به توفير حد أدنى من الفرص التعليمية لجميع أبناء الشعب ، وإذا أردنا أن نضع تحليلاً لمفهوم كلمة أساسي فيكون بمقدورنا أن نفعل ذلك اذا بحثنا في الجذور التاريخية لمشكلة التعليم في الدول النامية ، فنجد أن التعليم لا يمكن أن يكون أساسياً اذا لم يتخذ من عامة الشعب "أساساً" ، ويستمد منه لغته ومفهومه ، وأهدافه فينزع عنه صفة الطبقية أو تعليم الصفوة (ELITE) التي لصقت به بفعل السيطرة الأجنبية. (٢)

وبهنا الآن أن نتجه الى مفهوم التعليم الأساسي كما أخذت به الصيغة الموريتانية في تجربة هذا النوع من التعليم .

(١) حسن محمد حسان ، التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق ،

بحث مقدم لمركز البحوث التربوية ، جامعة أم القرى ١٩٨٣ م .

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، استراتيجية تطوير التربية تونس ، ١٩٨٠ ، ص ٣١٧ .

تحديد المفهوم في موريتانيا :

التعليم الأساسى فى موريتانيا هو ما يقابله فى بعض الدول الأخرى التعليم الابتدائى ومدته حاليا فى موريتانيا ست سنوات^(١) وقد كان من نتائج اصلاح التعليم عام ١٩٦٢ جعل مدته سبع سنوات وبقى على ذلك حتى كان اصلاح عام ١٩٧٣ حيث أعيدت مدته ست سنوات^(٢) .

ولقد عمل المجتمع الموريتانى على تطوير هذه المرحلة والنهوض بمستواها وقد تجسد ذلك فى العديد من الجهود فى ظل الاصلاحات التعليمية التى شهدها التعليم الأساسى منذ السنوات الأولى للاستقلال حتى الآن .

أهداف التعليم الأساسى فى موريتانيا :

إذا كانت العملية التربوية متعددة الجوانب فان صياغة الأهداف التعليمية صياغة موضوعية تجعلها ممكنة التطبيق وقابلة للقياس عملية أكثر صعوبة حيث أن من السهولة بمكان كتابة الأهداف التربوية وصياغتها فى أسلوب أدبى جميل وراق لتكون حبرا على ورق ودون النظر الى ما يمكن تحقيقه منها وما لا يمكن ولكن فى الحقيقة نجد أن أهمية الأهداف التربوية تتمثل فيما يمكن أن يكتسبه التلاميذ

(١) محمد محمود احمياد : دراسة حول الطفل والبيئة الموريتانية ، موريتانيا ، ١٩٨٤ ، ص ٧٠ .

(٢) أنور العقاد : الواقع الحالى للاصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

من خبرات بعد تحقيق وبلوغ الأهداف المرسومة .

ولعل من أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم الأساسي في موريتانيا تحديد الأهداف وصياغتها لتكون أهدافا إجرائية ممكنة القياس ، فالطموحات الكبيرة لدى البعض لتحقيق الاستقلال الثقافي وعدم الخبرة والتخصص الضروريين ، كل ذلك ساعد على أن تكون أهداف التعليم ما تزال بعيدة في الواقع عن إمكانية تحقيقها .

ولعل هذا الوضع من أسباب المحاولات المتتالية في سبيل اصلاح التعليم وكانت آخر خطة لاصلاح التعليم الأساسي في عام ١٩٨١/١٩٨٢ وجاء في هذه الخطة أن التلميذ هو محور العملية التربوية التي تهدف الى تنشئة الفرد المتكامل جسيما وعقليا وروحيا واجتماعيا بحيث يكون مواطنا صالحا (انسانا صالحا) ، يعيش متكيفا مع ظروف مجتمعه الاسلامي العربي الافريقي وفي سبيل تحقيق هذا النمو المتكامل تزوده هذه المرحلة بقدر أساسي من المعارف والمهارات وتعمل على اكتشاف قدراته ومواهبه ، وتوجيهها التوجيه الملائم . وتتناول هذه الأهداف جميع جوانب نمو الشخصية بشكل عام ، كما جاءت في الخطة ثم تحدد أهداف المادة الخاصة مع بعض التوجيهات. (١)

ولعلنا نضع في السطور التالية الأهداف التي وضعتها خطة الاصلاح عام ١٩٨١/١٩٨٢ بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي وتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

(١) وزارة التربية الوطنية : برنامج التعليم الأساسي ، ادارة التعليم الأساسي والمفتشية العامة ، موريتانيا ، ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، صص : ١-٣ .

١ - الأهداف الجسمية :

- تزويد التلاميذ بالمعلومات الصحية الفردية والعامية ، وكذلك المعلومات الوقائية .
- غرس العادات الصحية السليمة لدى التلاميذ ليكونوا قادرين على الاستفادة بها ويطبقونها وينشرونها في المجتمع .
- تكوين اتجاهات صحية ايجابية لدى التلاميذ كالنظافة وحسب واحترام المهن وأصحابها ونبذ الأساليب الخرافية في العلاج .
- العناية بالجسم بالاهتمام بالتربية الرياضية واكتشاف القدرات والاستعدادات الجسمية والعمل على تنميتها واكتشاف المهارات والحركات المناسبة لنمو الاتجاهات المهنية لدى التلاميذ .

٢ - الأهداف العقلية :

- تزويد التلاميذ بالحقائق والمعلومات التي تنمى قدراتهم العقلية المختلفة وتعودهم على التفكير السليم الذي يؤهلهم ليكونوا مواطنين عصريين صالحين قادرين على مواصلة دراستهم في المستقبل وقادرين على مواجهة مشكلات الحياة المتجددة .
- تزويد التلاميذ بالعلوم المتطورة الحديثة مما يجعل من سلوكهم سلوكا عظيما .
- تنمية حب الاطلاع والتوسع الفكرى بما يكسبهم العادات السليمة فى المهارات الأساسية بشكل يمكنهم من الاستمرار فى تجديد معلوماتهم وثناء ثقافتهم وذلك عن طريق تعويدهم دقة الملاحظة والتمييز والمحاكمة الى العقل .
- رعاية القدرات الابتكارية والبادرات الفكرية وتشجيعها .

- كشف وتنمية قابليات التلاميذ وقد راثهم العامة والخاصة واهتماماتهم المهنية والدراسية بما يكفل حسن توجيههم في نهاية المرحلة التوجيه المناسب .

٣ - الأهداف النفسية :

- تزويد التلاميذ بالمعلومات التي تحفظ لهم صحتهم النفسية وتضجهم الانفعالي .
- تزويد التلاميذ بالنماذج السلوكية السوية في التعبير عن انفعالاتهم بما يحقق بناء الشخصية المتوازنة .
- تنمية الحس الجمالي لدى التلاميذ وصل أحاسيسهم ومشاعرهم عن طريق الاهتمام بالتربية الجمالية وأنشطتها المختلفة .
- تنمية التعبير عن الذات بحرية لدى التلاميذ وتوجيه اهتماماتهم بما يحقق توازنهم .

٤ - الأهداف الاجتماعية :

- غرس القيم الروحية والأخلاقية المستمدة من الإسلام والقائمة على أساس الإيمان به وتنميته .
- اكساب التلاميذ المعارف والمعلومات الاجتماعية عامة ، وما يتعلق بمجتمعهم من حيث حضارته وثقافته وقيمه ومؤسساته ، وما يسوده من علاقات وما ينبغي أن تكون عليه ، ودورها في بناء المجتمع .
- ترسيخ القيم والمفاهيم الاجتماعية كالصدق والأمانة وعدم الكذب والغش والعمل على تنمية تلك القيم الإيجابية ، ومحاربة

- تلك السلبية وتجسيد ذلك فى سلوك يكون جزءا من حياتهم .
- غرس حب العمل بجميع أشكاله فى صورة تعاونية وتجسيد ذلك فى الواقع المدرسى .

هـ - الأهداف القومية :

- تنمية وغرس روح النضال القومى لدى التلاميذ .
- تنمية الرابطة القومية لربط التلاميذ بالبيئة المحلية الخاصة والوطن العربى عامة ، والاسلامى ، والانتماء اليه والاعتزاز به والمساهمة فى تطويره .
- تقوية الايمان بضرورة الوحدة ودعم الحركات التحررية ودعم صمودها فى وجه الاستعمار .
- تدعيم روح الاعتزاز التراث الاسلامى والعربى بما فيه من قيم روحية وثقافية تميز الانسان الموريتانى .
- تدعيم ثقة التلاميذ فى قدرة الأمة العربية الاسلامية .
- العمل على أن يدرك التلاميذ أن الوطن للجميع وأن كل فرد من أبنائه يجب عليه أن يتحمل نصيبه من حمايته وأن الفرض متكافئ أمام الجميع .
- أن يقدر التلاميذ قيمة التعاون فى زيادة الانتاج وتحسينه وتوفير الخدمات وتحسين مستواها .

هذه بصورة عامة هى خلاصة أهداف المرحلة الأساسية الحالية .

أهمية مرحلة التعليم الأساسي

ان أهمية مرحلة التعليم الأساسي تكمن في أنه المرحلة التعليمية التي تقدم قدراً مشتركاً من التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية لأكبر عدد من الأطفال في سن التعليم ، وتعمل هذه المرحلة التعليمية على تمكين التلاميذ من الحصول على قدر مشترك من المعارف والمهارات ، وتعدّهم للتكيف مع مجتمعهم والتفاعل معه وبصفة خاصة أنه في بعض الدول النامية ينقطع عدد من هؤلاء التلاميذ عن الدراسة بعد هذه المرحلة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه المرحلة بقدر نجاحها في أهدافها ينعكس ذلك على مراحل التعليم التالية لها . فمرحلة التعليم الأساسي تعد القاعدة الأساسية في السلم التعليمي وقد رما تكون القاعدة قوية سليمة أمكن الاعتماد عليها أكثر في بناء المراحل التالية لأن الأساس اذا كان سليماً قوياً أمكن البناء عليه والعكس صحيح . ولأن قوة الأساس يتطلبها كل بناء سليم حتى بناء المعارف والخبرات ، واعتباراً لهذه الأهمية كانت عناية الدول النامية في هذه الأيام بهذه المرحلة ، وظهر هذا الاهتمام في تطور الأهداف التعليمية العامة بالمرحلة الأساسية وتطوير برامجها التربوية وتحسين نوعية معلميهما ، هذا بالإضافة الى محاولة توفير امکانات المادية والبشرية لرفع كفاءة وفعالية هذه المرحلة . (١)

(١) انظر في ذلك :

- سعيد بامشوش : التعليم الابتدائي ، دار الطباعة السعودية ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ ، ص ٢١ .

- أبو الفتوح رضوان : منهج المدرسة الابتدائية ، دار القلم ، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٧٣ ، ص ٨ - ١١ .

اصلاحات التعليم الأساسى فى موريتانيا

لقد عمل المجتمع الموريتانى منذ السنوات الأولى للاستقلال على تطوير مرحلة التعليم الأساسى والنهوض بمستواها وذل العديد من الجهود فى ظل الاصلاحات التعليمية التى شهدت هذه المرحلة الا أن تلك المحاولات الاصلاحية لم تكن - لأسباب متعددة - كفيلة بحل العديد من المشكلات وتذليل تلك الصعوبات التى كانت تتراحم فى مجال التعليم الأساسى وتعوق مسيرته ، فلم تكن تلك الاصلاحات تعالج المشكلات من جذورها كما لم تكن تعتمد على سياسة واضحة الأهداف محددة المعالم وكان الجانب السياسى كثيرا ما يتغلب فيها على الجانب الفنى : ولما كانت الأمور تسير بهذه الصورة واجهت محاولات الاصلاح صعوبات كبيرة ، ولم تتمكن من تحقيق أهدافها التى كانت ترمى اليها بسبب المقاومة النفسية والاجتماعية وخوف البعض وتحفظه من التغيير. هذا الى جانب أنواع أخرى من المقاومة الداخلية والخارجية كما ساعد على ذلك القصور أيضا على عدم توفر الامكانيات البشرية والمادية وضعف الادارة التعليمية وفقدان التخطيط وعدم توفر التقويم المصاحب للتنفيذ ، لهذا كله كانت نتائج الاصلاحات محدودة ، والجزء التالى سوف يتناول أهم هذه الاصلاحات التى تمت فى مرحلة التعليم الأساسى : (١)

-
- (١) انظر فى ذلك :
- أنور العقاد : الواقع الحالى للاصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠.
 - وزارة التهذيب الوطنى : مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨.
 - وزارة الدورة المملوكة بالتربية الوطنية ، تقرير عن الاصلاح التربوى مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠.
 - ندوة خبراء اللغة العربية لبحث وسائل تطوير اعداد معلميه ، تقرير موريتانيا ، الرياض ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠.

الاصلاح الأول : ١٩٥٩ م :

لقد كانت أول محاولات الاصلاح النظام التعليمى سنة ١٩٥٩ م ، قبيل الاستقلال وقد تمثل هذا الاصلاح فى اضافة ساط الى المنهج المدرسى للغة العربية والدين دون اعتبارهما فى الاختبارات ، فكان ادخالهما شكليا ولم يغير شيئا فى الواقع الا أنه مع بساطته فتح المجال لتوظيف أفراد من المجتمع لتدريس اللغة العربية والدين الاسلامى فكان من هذه الناحية خطوة كبيرة فى سبيل اعطاء الفرصة للمواطنين ذوى الثقافة العربية والاسلامية للمشاركة فى وظائف التعليم ، وهؤلاء المعلمون كانوا من خريجي التعليم الاصلى التقليدى وهم فى الغالب علماء فى اللغة العربية والدين غير أنهم يفتقرون الى اعداد أو تدريب تربوى وهذا لم يتوفر لهم . لذلك كان اشتغالهم بالتعليم تما حبه بعض السلبيات التى نجم عنها عدم احترام وتقدير معلم اللغة العربية والدين الذى كان يمثل الموريتانى اليدوى حين يقارنه المجتمع أو التلاميذ بمعلم اللغة الأجنبية ، الذى يمثل آنذاك فى نظـر الجميع رقى التطور والنظافة وجميع الأساليب التى تجعل للشخصية مكانة فى المجتمع . فقد ساهم هذا الوضع فى عدم العناية باللغة العربية والدين فى المدرسة فى الوقت الذى كانت اللغة الأجنبية تنال اعجاب الجميع واستمر الوضع على هذا لسنوات ، وكان واقع بعض معلمى اللغة العربية يساعد على ذلك من حيث تعاملهم مع التلاميذ وسلوكهم ومظهرهم بالاضافة الى ما يثيره أنصار اللغة الأجنبية حولهم من شكوك ، واذا كانت هذه المحاولة قد انتهت عند هذا الحد فان الحاجة ما تزال تدعو الى اصلاح النظام القائم فى البلاد . انه نظام تعليمى لا يزال يحتفظ بالبرامج التى وضعتها فرنسا لدول افريقيا الغربية التى احتلتها . (١)

(١) انظر فى ذلك :

- وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ - ٢٦
- وزارة التهذيب الوطنى : مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

الاصلاح الثانى : ١٩٦٧/٦٦ م :

لم تكن هذه المحاولة الا خطوة فى بداية الطريق الطويل ، جعلت المجتمع يكون أكثر اذراكا لبعء المدرسة وعدم تجاوبها مع واقعه ، مما جعل الاهتمام بيزدياد وتكثر المطالبة بضرورة قيام اصلاح جديد يهدف الى احداث تغييرات جذرية فى الاهداف والبرامج ، وكان ذلك فى وقت نشطت فيه الحركة الوطنية فى البلاد ، وارتفعت الاصوات طالية تطالب بالتعريب ، وكان لنقابة المعلمين العرب فى تنشيط تلك الحركة فى ذلك الوقت دور كبير ، وكان من نتائج ذلك مولد اصلاح التعليم الثانى عام ١٩٦٧ م ، وقد هدف هذا الاصلاح الى جعل النظام التعليمى أكثر ارتباطا بالمجتمع وثقافته وآماله وطموحاته ، فكان من بين أهدافه :

- زيادة سنة دراسية تمهيدية معربة لمرحلة التعليم الاساسى ، مما جعل مدة الدراسة سبع سنين .
 - زيادة الساعات المخصصة للغة العربية والتربية الدينية فى السنوات الأخرى .
 - اضافة التدبير المنزلى والتعليم الريفى الى المنهج .
 - كما هدف الى تحقيق الازدواجية فى اللغة العربية والفرنسية .
- وعلى الرغم من أهمية هذا الاصلاح نظريا فانه لم يطبق ولم توفر له البيئة المناسبة ، لذلك ، كما أن تعريب السنة الأولى التمهيدية لم

(١) انظر فى ذلك :

— أنور العقاد : الواقع الحالى للاصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره ص ٧٠ .

— وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

— وزارة التهنذيب الوطنى : مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

تستغل كما ينبغي ، كما لم تصاحب هذه الخطوة تغيير في أهداف وبرامج السنوات الدراسية الأخرى في هذه المرحلة ، وتشير بعض التقارير الى أن نتائج هذا الاصلاح لم ترض أحدا وزادت المشكلة تعقيدا وظهرت مشكلات جديدة .

وقد نتج عن هذا الاصلاح بعض المشكلات التي منها : ضعف مستوى التلاميذ بسبب ازدياد واجبة التعليم ، كما ارتفعت التكاليف بشكل كبير ان أصبح كل فصل بسبب الازدياد واجبة يتطلب معلمين . ونظرا لهذا الوضع كان لا بد من محاولة أخرى لمعالجة هذه المشكلات التي صاحبت هذا الاصلاح .

الاصلاح الثالث : ١٩٧٣ م :

لما كانت المحاولات السابقة لم تحقق شيئا كثيرا ولم تعالج المشكلات من جذورها ، كان ضروريا ظهور اصلاح يهدف الى معالجة المشكلات المطروحة التي هي من معوقات النظام التعليمي وتطوره في البلاد - ذلك أن المدرسة الرسمية والتي وجدت منذ عام ١٩٢٢م بقيت لسنوات عديدة بعد الاستقلال متمسكة ببرامجها وأساليبها وأهدافها ومحتواها . فكانت بذلك مؤسسة غريبة عن المجتمع الموريتاني حديث الاستقلال والذي يطمح الى تحقيق استغلاله الثقافي بعد الاستقلال السياسي الا أن النظام التعليمي بقي لسنوات غريبا عن المجتمع - لان الاصلاحات السابقة لم تكن على مستوى المشكلات التي يراود معالجتها كما أنها لاسباب متعددة لم تتوفر لها الظروف التي تعين على التطبيق وتحقيق الاهداف ، فالتطوير الذي يريده المجتمع يتعلق بأمور ثقافية واجتماعية تتطلب معالجتها البحث عن الاسباب والدخول الى الاعماق

وتغيير المحتوى بشكل جذرى وتوفير الظروف الملائمة للتنفيذ وتذليل العديد من العقبات التى يمكن أن تواجهه (١) . وقد كان من بين أهداف هذا الاصلاح :

- اعادة النظر فى أهداف المدرسة الاساسية لتكون قادرة على احداث تطوير جذرى فى النظام التعليمى ليكون أكثر ارتباطا بواقع المجتمع وثقافته واحتياجاته . (٢)

- حسن استغلال الامكانيات المتوفرة والحد من كثرة الهدار للتقليل من ارتفاع التكلفة .

- زيادة نسبة الاستيعاب بين الاطفال فى سن المدرسة .
- ازالة الحواجز بين المدرسة الحديثة والمدرسة الاصلية المنتشرة فى المجتمع والعمل على تطويرها وفتح المجال أكثر أمام طلابها .

وكان من بين نتائج هذا الاصلاح :

- نقص سنوات الدراسة بمرحلة التعليم الاساسى من سبع سنوات الى ست سنوات .

- حذف الرسوب من السنة السادسة .

- تخصيص وقت أكثر للغة العربية والدين .

- تعريب مسابقة الدخول الى الحلقة الاولى من التعليم الثانوى . (٣)

(١) وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٠ .

(٢) - أنور العقاد : الواقع الحالى للاصلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .
- وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية ، تقرير عن الاصلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ١

(٣) وزارة التهذيب الوطنى ، مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤-٥٠ .

واذا كان هذا الاصلاح الثالث قد كانت له بعض الاهداف التى تحققت فان الصعوبات فى هذه المرحلة التعليمية ما تزال كثيرة ومتنوعة وهذا يتطلب وضع خطة أخرى لمعالجة هذه المشكلات .

الاصلاح الرابع : ١٩٧٩ م :

ان هذا الاصلاح كما يشير اليه المنشور الوزارى اصلاح مؤقت مدته ست سنوات يهدف الى تحقيق الاستقلال الثقافى بالعمل على تدريس اللهجات الوطنية والحد من اللغة الاجنبية ، واذا طبق هذا الاصلاح وحقق أهدافه ربما يحدث تغييرات كبيرة فى مستقبل أهداف التعليم بهذه المرحلة . (١) .

نظرة حول محاولات اصلاح التعليم الأساسى فى موريتانيا :

يتطلب اصلاح النظام التعليمى استراتيجية شاملة يعتمد عليها وتوجهه بما تتضمنه من تخطيط وتحديد الاهداف بموضوعية فى ضوء الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة ، وهذه الاستراتيجية المحددة من شأنها أن تعين على التقويم والمتابعة والتعرف على المدى المحقق من الاهداف والتعرف على الصعوبات التى تواجه التنفيذ والبحث عن البدائل والحلول الممكنة .

ومما تقدم يمكن القول ان الاصلاحات التعليمية لا يمكن أن ترتجل ولا ينبغي لها أن تكون كذلك اذا أريد لها أن تحقق أهدافها .

(١) وزارة التعليم الأساسى والثانوى ، منشور رقم ٤ : بخصوص ترسيم وكتابة اللهجات . ص ص ١-٢ .

واذا ما نظرنا الى الظروف التي كانت تحيط بمحاولات اصلاح النظام التعليمي ، نجد أن هذه المحاولات لم تكن تقوم ولا تعتمد على سياسة تعليمية معينة ، كما لم يكن يوجهها تخطيط ، كما تحتاج الى تنفيذ القرارات ومزيد من الاهتمام بالتقويم والمتابعة ويكون ذلك كله في ضوء الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة والظروف المحيطة التي يجب اعتبارها .

واذا كان من الصعب في مثل هذه الظروف التمكن من تقويم شامل لهذه الاصلاحات وما تمكنت من تحقيقه من الأهداف المرسومة لها ، غير أننا يمكن أن نتعرف على واقع هذا الاصلاح ، وان لم نتمكن من تقويمه وذلك من خلال التعرف على الوثائق والتقارير الرسمية المتوفرة .

وتوضح الوثائق أن الاصلاح الثالث كان أهم الاصلاحات التي شهدتها التعليم من حيث الأهداف والنتائج وكان هذا الاصلاح قد تقرر عام ١٩٧١ الا أنه لم يبدأ تطبيقه الا في عام ١٩٧٣ م .

ولما كان هذا الاصلاح أهم الاصلاحات ، تناولته بالدراسة التقويمية احدى لجان مؤتمر المفتشين المنعقد عام ١٩٧٦ م ، غير أن هذا الاصلاح ليس الا واحدا من المحاولات الاصلاحية ، فقد سبقته محاولة أولى عام ١٩٥٩ م ، ومحاولة ثانية عام ١٩٦٧ م ، وقد وصفت دراسة هاتين المحاولتين بالقصور والعجز عن تحقيق الأهداف ، ولتدارك هذا القصور جاء الاصلاح الثالث ، وتشتمل فسي أن النظام التعليمي الذي بدأ في البلاد سنة ١٩٢٢ م تاريخ انشاء المدرسة ظل يحافظ على برامج التعليم التي أدخلتها فرنسا التي مستعمراتها في دول افريقيا الغربية لنشر ثقافتها وتكوين أعوان لتسيير الادارة ، فكان التعليم في المدرسة في عهد الاستعمار الفرنسي ومعهده باللغة الفرنسية ، وقد جاء اصلاح عام ١٩٥٩ لظروف سياسية لتخفيف

السيطرة الأجنبية على التعليم لا تدخل تغييرات جذرية على النظام التعليمي ، لذا تحدد هذا الإصلاح في اضافة اللغة العربية الى البرامج دون اهتمام بها ومعلميها ، ودون اعتبارها في الامتحانات وقد صاحب ذلك العديد من المعوقات الاخرى اولها الاعتزاز باللغة الأجنبية والسخرية من اللغة العربية ومعلميها . وبعد الاستقلال بسنوات وبعد أن وضح أن هذه الخطوة كانت محدودة الفائدة أصبح من الضروري الاستجابة لبعض المطالب الوطنية التي كانت ملحة آن ذلك والتي منها ترسيم اللغة العربية والعمل على تحقيق الاستقلال الثقافي واستجابة لذلك جاء اصلاح التعليم عام ١٩٦٧ م . وقد حددت وثيقته العديد من الاهداف التي لم يمكن تحقيق أكثرها لاسباب منها : المقاومة الثقافية والصراعات الداخلية التي كانت يدعّمها ويحركها المستعمر والمقاومة النفسية من البعض الذين يرون في التعريب خطرا عليهم ، بالاضافة الى عدم توفر امکانات ، أو عدم استغلالها ، وغير ذلك من العليات الفنية الضرورية لتحقيق الاهداف . (١)

وتشير الدراسة الى ما صاحب هذا الإصلاح من ضعف بمستوى التعليم وزيادة التكاليف سببه الحاجة الى الازدواجية في التعليم هذا مع يقاؤ ضعف نسبة الاستيعاب ولمعالجة هذا الوضع جاء اصلاح التعليم الثالث الذي تبني العديد من الاهداف العامة والطموحة الا أنها عانت من عدم التنفيذ ، وكان من بين أهداف هذا الإصلاح :
- اقامة نظام تربوي ملائم لوضاعنا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية
- نظام تربوي له مردود جيد يحسن استغلال امکانات المتوفرة
- متفتح على الحياة ومفتوح على المجتمع وذلك بإدماج المدرسة في بيئتها .

(١) انظر في ذلك :

- وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية ، تقرير عن الإصلاح ، مرجع سبق

ذكره ، ص ١٠ .

- وزارة التهذيب الوطني ، مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

وكما نرى فان هذه الاهداف عامة جدا من الصعب تحقيقها وتقويمها أصعب ، ولما كان هذا الاصلاح أهم الاصلاحات السابقة تناولته لجنة بالذراصة وجاء في تقريرها : أن من ايجابيات هذا الاصلاح :

- زيادة الاقبال على التعليم بسبب ادخال المواد الدينية في البرامج .

- كان لتعريب السنة الاولى والثانية نتائج ثقافية واقتصادية وفنية .

- اختصار المرحلة الاساسية من سبع سنوات الى ست سنوات .

- وضع برامج وطنية تلائم أهداف التعليم .

- اعادة تنظيم الهيكل الادارى برفع كفاءة وقدرة الادارات

الجهوية والمعهد التربوي . (١)

وان من سلبياته : أنه كان بالامكان أن يحقق هذا الاصلاح أهدافه لو توفرت له بعض الشروط التي أقرتها اللجنة الوطنية لهذا الاصلاح وقد اعربت في تقريرها أن نجاح أى اصلاح لا يمكن الا اذا كانت الجهة المشرفة عليه تتميز ببعض الخصائص التي منها : الايمان بالواجب الوطنى وقيام سياسة اصلاحية شاملة للنظام التعليمى ، وما تتطلبه هذه السياسة من اجراءات عطية ضرورية لتطوير هذا النظام بشكل متكامل وبدون ذلك سوف يصبح التوسع فى التعليم نوط من المغالطة ، وهذا صحيح ، وهو ما حدث فعلا ، وما يؤكد هذا أن هذه اللجنة قررت تشكيل لجنة ثانية للمتابعة والاشراف على سير الاصلاح ، غير أنها

(١) انظر فى ذلك :

- وزارة التهذيب الوطنى : مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤

- وزارة التعليم الاساسى : مؤتمر المفتشين السنوى ، ادارة

التعليم الاساسى ، انواكشوط ، ١٩٧٦ م ، ص ٢-٤٠

لم تنفذ ذلك وعهد لهذه المهمة الى الادارات الجهوية والمعاهد التربوى ، ولم يمكنهم عمل الشئ الكثير لعدم الامكانيات ولضيق الوقت . ولما كان الاصلاح كما يبدو مرتجلا طاق تطبيقه فى الوقت المحدد - غياب سياسة تعليمية محددة الاهداف ، وعدم البرامج الوطنية التى تلائم أهداف هذا الاصلاح ، عدم تكوين المعلمين اللازمين لتطبيق الاصلاح . وقد صاحب هذا الاصلاح أيضا :

- ضعف مستوى المعلمين المهنى والتخصصى .
- ظهر تفاوت فى المستوى بين التلاميذ وذلك لعدد من الاسباب .
- كان الاصلاح فى وقت زاد فيه الطلب على التعليم وتطلب الاستجابة لذلك اكتاب معلمين مباشرة بدون اعداد (١) .

وهكذا نجد أن هذا الاصلاح الذى يعد أهم اصلاح كانت له العديد من السلبيات ، كما أن ايجابياته لم تكن مرتبطة تماما بأهدافه التى من الصعب تحقيقها لعموميته وعدم تحديد ها .

واذا كان المهم أن يحاول المجتمع أن يصلح ويطور نظامه التعليمى فان الاهم من ذلك أن يستفيد المجتمع من محاولاته وتجربته فى حياته فى المستقبل ، والا فانه سيقى يدور فى حلقة مفرغة ، يبدأ من نقطة ليعود اليها بعد سنوات ، وفى ذلك خسائر مادية ومشورية يمكن أن توفرها باتباع الطرق والاساليب التى أصبحت متوفرة - كحصر الامكانيات المتوفرة وتحديد الاهداف فى ضوءها بموضوعية بعيدا عن الطموح الزايد لما فى ذلك من احباط عند الفشل .

(١) وزارة التعليم الأساسى : مؤتمر المفتشين السنوى ، مرجع سابق ،

التعريب بمرحلة التعليم الأساسي

لقد ورث المجتمع الموريتاني نظام التعليم الرسمي عن الاستعمار الفرنسي الذي عمل على نشر ثقافته وغرس جذورها في نفوس بعض أبناء المجتمع وتربيتهم وفق النظام والبرامج التي وضعها مسئولوا فرنسا في افريقيا الغربية ، فكانت المدرسة بذلك مؤسسة طمانية - لا مثلية - لا مكان للدين الاسلامي والاخلاق الاسلامية بها ، وتتمثل مهمتها في تقديم معلومات مجردة لا تهتم بخصائص الطفل الموريتاني والبيئة التي تحيط به ، وفي حين كان التعليم يقدم باللغة الأجنبية ، كانت اللغة العربية مهمة محتقرة ، فكانت المدرسة بذلك تغريبا للأطفال في وطنهم وامعانا في انكار واقعهم الثقافي والاجتماعي .

وقد أدرك المجتمع الموريتاني منذ السنوات الاولى للاستقلال بعد النظام التعليمي الرسمي عن واقع المجتمع الثقافي الذي ظل يحافظ عليه التعليم الاصلى (الديني) والذي بقي صامدا أمام هجمات الغزو الثقافي ، كل ذلك جعل المسؤولين والمجتمع يدركون معا ضرورة اصلاح النظام القائم شكلا ومضمونا حتى يكون أكثر تكييفا مع الواقع الموريتاني وذلك بتعريبه وصبغة بالصيغة الاسلامية ، وفي سبيل تحقيق ذلك كانت اصلاحات التعليم الاساسي المتتالية منذ الاستقلال حتى الآن .

واذا كانت نتائج كل من اصلاح الاول والثاني محدودة لعدم جذريتها وجزئيتها ، فان اصلاح الثالث قد تأثرت به مرحلة التعليم الاساسي وشمل التعريب جميع سنواتها ويتمثل ذلك في الآتي :

-
- (١) انظر في ذلك :
- وزارة التربية والتعليم بأضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٣ .
 - وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية ، تقرير عن اصلاح التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .
 - أنور العقاد : الواقع الحالي للاصلاح التربوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

- تعريب السدوات الاولى والثانية من مرحلة التعليم الاساسى .
- يكون ثلثا الوقت فى السنة الثالثة لمواد تدريس اللغة العربية
- والثلث الباقي لمواد اللغة الاجنبية .
- فى السنوات الرابعة والخامسة يكون نصف الوقت لمواد تدريس باللغة العربية .
- فى السنة السادسة يكون ثلث الوقت لمواد عربية وواقي الوقت لدراسة مواد باللغة الاجنبية .

وتهدف زيادة الوقت فى نهاية المرحلة لصالح اللغة الاجنبية الى اتاحة فرصة الاتصال بالعالم الخارجى وتسهيله وتوسيع الاطلاع .

ان هذه النتائج التى تبد وبسيطة قد تحققت فى ظل ظروف مليئة بالصعوبات والمعوقات ذلك أن معالجة التباين الثقافى فى المجتمع الموريتانى يرتبط بقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية ، ومن المعروف أن المجتمع الموريتانى له تركيبته الخاصة به . فهو يتكون من عنصر عربى وعنصر غير عربى يتألف من قوميات افريقية ، وكان لعدم التجانس بين السكان مشكلاته ، فالعنصر العربى يدعوا الى التعريب ويطالب به ويشجعه ، بينما فئات المجتمع الاخرى تتمسك باللغة الاجنبية أو تطالب بكتابة لهجاتها بشكل موازى للغة العربية مما كان له أثر بالغ طمس محاولات التعريب فى التعليم . فبالرغم من أن التعريب يأخذ مكانا كبيرا فى محتوى برامج مرحلة التعليم الاساسى الا أن المستوى الكيفى لهذا التعريب يثير تساؤلات كثيرة لدى بعض المسئولين عن التعليم الاساسى فى موريتانيا .

ولقد ساعد على الاحتفاظ باللغة الاجنبية والتأثير على نتائج اصلاحات التعليمية بشكل عام ونتائج العرب بشكل خاص أن موريتانيا

كانت فى تلك الفترة فى شبه عزلة عن العالم العربى ولم تجد المساعدة الا من عدد قليل منها ، وهذا ما جعل المجتمع يفقد البديل الكفيل بملء الفراغ ، ويعين على التغلب على الصعوبات التى تواجهها البلاد ومن ثم كان المجتمع مضطرا الى الابقاء على علاقاته الثقافية مع فرنسا وغيرها من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية والانفتاح عليها .

وهكذا واجه التعريب فى مرحلة التعليم الاساسى العديد من العقبات والصعوبات الداخلية والخارجية تعاونت لتحديد نتائج تلك الاصلاحات التعليمية وجعلت الكثير من الجهود التى بذلها المجتمع بدون مردود حقيقى مؤثر .

ويبدو واضحا أن تعليمنا سيقى قاصرا وغير قادر على التكيف مع واقع المجتمع ومشكلاته وما تتطلبه تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما لم يتحقق فى هذا النظام التعليمى تعريب الشكـل واسلامية المضمون .

الفصل الثالث

تطور الادارة التقاليم للدراسي

في موريتانيا

تطور ادارة التعليم فى موريتانيا

من المعروف أن التعليم النظامى حديث العهد فى موريتانيا حيث بدأ فى عام ١٩٢٢م بإنشاء المدارس النظامية بعد سنوات من الاحتلال الفرنسى للبلاد ، ولما كانت هذه المدارس لا تهدف الى أكثر من تكوين معاونين - مترجمين وكتبه - مساعدين على تسيير العمل وغرس الثقافة الغربية فى نفوس البعض منهم ، لذلك لم يكن الاهتمام بها كبيرا ما دامت لا تحقق أهدافا قومية (١) ، وقد بقى تفتيش المدارس ومراقبتها من مقر الادارة الفرنسية بالسنگال ، مدينة سان لوى - فكانت الادارة الفرنسية تنظم رحلة واحدة سنويا يقوم بها بعض المفتشين الفرنسيين يصحبهم معاونون موريتانيون ويتفقدون المدارس التى كانت فى ذلك الوقت محدودة العدد . (٢)

وقد أولى المجتمع الموريتانى منذ السنوات الاولى للاستقلال اهتماما للتعليم وشؤون له لغرض التوسع فيه وتحسين مستواه ، وقد تمثل ذلك فى العديد من المحاولات التى تهدف الى اصلاحه وتطويره . ورغم ما صاحب تلك المحاولات من قصور عن تحقيق الاهداف وقصور فى التنفيذ ورغم التغيرات السريعة المتتالية فان ادارة التعليم بموريتانيا بعدد الاستقلال رغم عمرها القصير من ١٩٦٠ - ١٩٨٣م قد تطورت كثيرا وبشكل سريع .

(١) وزارة التهذيب الوطنى : مجلة التعليم ، المعهد التربوى الوطنى مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : أصواء على التعليم ، مرجع سابق ص ٧-٠٧ .

فلقد بدأت الحكومة الموريتانية الطريق من أوله ولم تكن لديها
البنى والأسس الضرورية لقيام الدولة ومعنى آخر فإن المستعمر
سلب المجتمع كل شيء ولم يترك له أي شيء ، الا واقعا مثقلا بالاعباء
تجاذبه المشاكل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكانت عاصمة
البلاد اليوم في عهد الاستقلال - خيام ومنازل متواضعة - في أعماق
الصحراء بدون طرق ، بدون مطارات ولا مستشفيات ولا مدارس ، ولم
يكن هذا شأن بعض المستعمرات الاخرى مثل السنغال حيث كان مركز
ادارة المستعمرات الافريقية حيث أنشأ المحتلون الطرق والمطارات
والماء والكهرباء لتسهيل ظروف حياتهم . أما في موريتانيا فإن
استغلالها كان يعني بداية كل شيء فيها تقريبا - وفي ظل هذه
الظروف التي يحيطها بها العديد من الصعوبات بدأ أول خطواتها
على الطريق وكان من ذلك ما يخص مجال التعليم وتنظيمه وإدارته .(١)

انشاء أول وزارة موريتانية للتهذيب الوطني :

لقد تشكلت أول وزارة للتهذيب الوطني سنة ١٩٥٧م حين
قررت فرنسا الانسحاب من المستعمرات ومنحها الاستقلال الا أن البنية
الادارية والتربوية لم تتضح بشكل ملموس الا بعد صدور القانون رقم
٦١٠٣٢ في ٣٠/١/١٩٦١م .(٢)

(١) المعهد الوطني للتهذيب والدراسات السياسية ، مدينة أتواكتسوط
بعد ٢٠ ط ١ ، أنواكتسوط ١٩٧٧/١٩٧٨ ، ص ٣ .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، أضواء على التعليم ، مرجع سابق ، ص ٧ .

كما كان تشكيل أول إدارة عامة للتعليم بالوزارة بصدور المرسوم رقم ٦٢٠٦٠ في ٢٣/٢/١٩٦٢ ، ويظهر من الوظائف الرسمية المتوفرة أن الجهاز الإداري التعليمي في تنظيمه شهد منذ السنوات الأولى لتكوينه وصاحبه في مسيرته تغيرات سريعة متتالية وتقلبات متنوعة حتى كاد لا يعرف استقرارا سواء كان ذلك بالنسبة لتنظيم هيكله أو القوانين واللوائح التي تنظمه أو التغيير السريع في الشخصيات القيادية التي تولت أمره .

وقد تمثل تغيير الهيكل التنظيمي في الجمع بين وزارات في وزارة واحدة ودمج بعض الأقسام في بعض أو الجمع بين إدارات في إدارة واحدة أو الفصل بين الوزارات أحيانا أخرى .

والتنظيم الحالي يجمع بين إدارة التعليم الأساسي والثانوي في وزارة واحدة ، ولعل من أسباب الفصل بينهما في السابق ما كان يحدث من مشاكل في مؤسسات التعليم الثانوي ويتأثر بها التعليم الأساسي مثل الاضطرابات والاحتجاجات والمظاهرات .

والى جانب وزارة التعليم الأساسي والثانوي توجد وزارة التعليم العالي والتعليم الفني وتكوين الأطر .-

وتوضح الدراسة التي قامت بها المدرسة الوطنية للإدارة عام ١٩٧٥ حول القوانين والتشريعات التي تتعلق بالتعليم في موريتانيا منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ تناولت هذه الدراسة التنظيمات الهيكلية والتغيرات والتسميات التي مرت بها الوزارة أو الوزارات المسؤولة عن التعليم وكان من بين التسميات والتنظيمات التي مرت بها الوزارة ما يلي :

— وزارة التهذيب والشباب والاعلام

— وزارة التربية الوطنية .

- وزارة التربية والثقافة .
- وزارة الوظيفة العمومية والتعليم وتكوين الاطر .
- وزارة التعليم والشباب والرياضة .
- وزارة التعليم الاساسى والشئون الدينية .
- وزارة التهذيب الوطنى .
- المفوضية السامية للتعليم وتكوين الاطر .
- وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية .
- وزارة التعليم الاساسى والثانوى . (١)

وكان كل تغيير فى التنظيم يصحبه تغيير فى التشريعات والقوانين
والصلاحيات وانشاء مصالح جديدة والجمع بين مصالح أخرى واعطائها
تسمية جديدة .

وقد نتج عن هذا الوضع عدم الاستقرار وعدم الثقة فى النظام
ولعلنا نجد أن التغييرات السريعة المتتالية لتنظيم الهيكل التنظيمى
كان أسرع منها تغيير الاشخاص الذين ينتج عن تغييرهم تغيير خطط
الوزارة وأهدافها ، وقد ساهم هذا الوضع المضطرب فى تعقيد المشكلات
التي تواجه ادارة التعليم الاساسى حيث كانت تتأثر سياسة التعليم
وأهدافه بالشخصيات التي كانت تتولى شؤون التعليم ولما كانت التغييرات
سريعة ومتتالية وما يتبعها من تعاقب القيادات وكان كل قائد جدياً يسعى
للوزارة بسياسة تهدم أعمال سابقه نتج عن ذلك كله عدم الاستقرار
وعدم الاستقرار يتسبب فى مشاكل كثيرة (٢) . ولعل هذا الوضع يرجع

(1) Ecole Nationale d'Administration/Lois et, actes
reglementaires parus au journal, Officiel, de 1959-
1976, Centre documentation et recherche, N.K. tt, 1977.

(٢) وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية : تقرير عن قطاع
المصادر البشرية والترقية الاجتماعية ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ ص ٥١

الى غياب سياسة تعليمية ثابتة ترتكز على السياسة العامة ، وتكون هذه السياسة التعليمية موجهة للجميع يتصرفون في حدودها ، ومن شأن هذه السياسة أن تحد من عدم استقرار خطط الوزارة وأهدافها كما تحد من أن تتأثر الوزارة بالعوامل الشخصية وأن يكون الاختيار المناسب للشخص المناسب لتنفيذ تلك السياسة والالتزام بها .^(١)

(١) وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية : تقرير عن قطاع المصادر البشرية والترقية الاجتماعية ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ ، ص ٥١ .

مستويات اشراف الدولة على التعليم

تعتبر ادارة التعليم وسياسته من مسئوليات الدولة الكبرى ، ففى العديد من المجتمعات نجد أن الدولة تقوم باشراف ادارى ومالى مباشر على التعليم ويرى البعض أن لذلك مبرراته من حيث أن :

- الدولة تتحمل الانفاق على التعليم .
- اشراف الدولة من شأنه أن يحقق تكافؤ الفرص والمحافظة على ثقافة المجتمع ووحدة الاهداف .
- أن ذلك من شأنه تحقيق التماسك الثقافى والتقارب بين الأفراد ودعم الوحدة الفكرية لأبناء المجتمع الواحد .
- الاعتقاد السائد فى المجتمعات النامية بأن التعليم مسئولية الدولة وحدها . (١)

وربما يكون هذا المبرر الأخير من آثار الاستعمار الذى أدخل نظام التعليم الرسمى فى العديد من المجتمعات التى احتلها .

فالدولة لا شك تتوفر لها الامكانيات ومعض الضمانات أكثر من غيرها لتقوم بهذه الامور عندما تتولى الاشراف على التعليم ، ويدعم هذا الرأى أيضا ما نجده من اتجاه سائد بين دول العالم من تدخل فى شئون التعليم حتى فى تلك الدول التى من تقاليد نظمها عدم التدخل فى شئون التعليم لكن سبب الاهمية المتزايدة للتعليم فان هذه الدول لا تتأخر عن التدخل عندما ترى ذلك مناسبا ، مثل ذلك ما حدث فى أمريكا عام ١٩٥٨ عندما صدر قانون التعليم للأمن القومى ومن ناحية أخرى فان الدول التى تتبع النظام المركزى فى ادارة تعليمها تنحو الى التخفيف

(١) محمد منير مرسى : ادارة تنظيم التعليم العام ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٧٤ م ، صص : ٧١ - ٨١ .

منها كلما أمكنها ذلك وربما يعنى هذا أن الدول التى تتبع النظام اللامركزى فى ادارة التعليم قد يوجد لدى بعضها ميل الى الاسلوب المركزى كما أن بعض تلك التى تتبع النظام المركزى قد يوجد لديها ميل الى اللامركزية بمنح الصلاحيات والتوسع فيها . (١)

ولعل هذا الاتجاه المتمثل فى محاولة الاستفادة من الاسلوبيين فى صورة الجمع بينهما والعمل على الاستفادة من كل منهما بما يتضمنه من ايجابيات والابتعاد عن سلبياته وتجنبها يمنح فرصا أكثر لتطوير ادارة التعليم .

وبعد هذه النظرة يمكن القول أن ادارة التعليم الأساسى فى موريتانيا من مسئوليات الدولة وتمثل الوزارة المسئولة عن التعليم الأساسى أعلى مستوى للإشراف على المستوى المركز وذلك بما تضمه من ادارة وأقسام ومجالس ولجان .

أما على المستوى المحلى فإن الادارة الجهوية هى التى تشرف على التعليم وإن كان العديد من الأمور ما يزال مرتبطا بالوزارة ، ومن ناحية أخرى نجد أن ادارة التعليم فى موريتانيا بدأت فى ظروف معينة ربما كانت تدعم قيام هذه الادارة على أسس مركزية ولكن مع مرور الزمن وبداية تحسن الاوضاع بدأ التوسع فى افتتاح ادارات تعليمية فى المناطق ومنحها بعض الصلاحيات والدعم البشرى والمادى الذى من شأنه أن يعين هذه الادارات فى الاتجاه نحو تطبيق اللامركزية فى

(١) انظر فى ذلك :

- محمد منير مرسى : الادارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها ، ط ٢ ، عالم الكتب ، ١٩٧٧ ص ٢٢ ، ٢٣
- محمد منير مرسى : ادارة وتنظيم التعليم العام ، مرجع سبق ذكره ص ٨٢
- عرفات عبدالعزيز : استراتيجية الادارة فى التعليم ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ١٥٥



إدارة التعليم (١) بالتكيف مع البيئة واستغلال امكانياتها وفق نفس الوقت تخفف الوزارة من حملها وتتفرغ أكثر للأمور الهامة مثل رسم السياسة التربوية والتخطيط لها ، وإذا كانت هذه هي السياسة المعلنة والتي حاولت الدولة تطبيقها ، إلا أن عدم وضوح العلاقات ، وعدم تحديد المسؤوليات والاختصاصات من جهة ، واحتفاظ الوزارة بالعديد من الأمور في يدها الى جانب ضعف مستوى أجهزة الإدارات الجهوية - حتى بعد التحسينات التي عرفت - من جهة ثانية ، كل ذلك كان من عوائق تحقيق الاهداف المرجوة من الاتجاه نحو اللامركزية .

(١) انظر في ذلك :

— أنور العقاد : الواقع الحالي للإصلاح التربوي ، مرجع سبق

ذكره ، ص ١١

— وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية ، تقرير

أعدته الوزارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .



التنظيم الحالى لوزارة التعليم الأساسى والثانوى ومسئولياتها

لقد سبقت الاشارة الى أن انشاء أول وزارة للتعليم كانت بداية الاستقلال وأن هذه الوزارة مرت بتغيرات عديدة كانت سريعة متتالية وكانت تلك التغيرات تصحبها تشريعات ولوائح كثيرة يصعب حصرها ومع هذه الكثرة فى النصوص التشريعية فان مضمونها قليل الفائدة كما أنها لا تغطى جميع المجالات ولا تحدد الاختصاصات والصلاحيات بوضوح كما لا تخلو من التعارض .

وتتمثل مسئوليات وزارة التعليم الأساسى والثانوى حاليا فيط يلى :
— يحدد المرسوم رقم : ٧٩١٥٧ فى ٨ / ١١ / ١٩٧٩ مسئوليات وزارة التعليم الأساسى والثانوى فى الأمور والقضايا المتعلقة بالتعليم الأساسى والثانوى وما يتعلق بذلك من اعداد البرامج وتحديد ها وتنظيم الامتحانات وتحديد شروط القبول فى مؤسسات التكوين واعطاء المنح أو قطعها أو تجديدها . .
فالوزير المكلف بالتعليم الأساسى يمكنه تفويض بعض صلاحياته لبعض المسئولين العاملين معه .
ويلاحظ من مسمى الوزارة أن هيكلها التنظيمى يشمل ادارة التعليم الأساسى وادارة التعليم الثانوى ، والذى يهتم فى هذه الدراسة ادارة التعليم الأساسى .

ويتبع للكاتب العام للوزارة بعض المصالح التى يعمل الكاتب العام أو وكيل الوزارة - على التنسيق والربط الادارى بينها وعلى حسن استخدام وتوظيف الامكانيات البشرية والمادية .

(1) Journal Officiel de la Republique Islamique de
Mauritanie, No 506-507.
Direction du journal officiel, N.º, tt, 1979,
p: 587.

وتشتمل الادارة المركزية لوزارة التعليم الأساسى والثانوى على :

- المفتشية العامة .
- ادارة التخطيط والتعاون .
- ادارة التعليم الأساسى .
- ادارة التعليم الثانوى .
- ادارة الشؤون المالية والاثاث .

مسئوليات المفتشية العامة :

تخضع المفتشية العامة لسلطة الوزير المكلف بالتعليم الأساسى والثانوى وهى جهاز للاشراف التربوى وتمثل مسئولياتها فى الأمور الآتية :

- الاشراف على البرامج التعليمية والتعرف على مدى تكيف النظام التعليمى فى مؤسسات التعليم المختلفة .
- الاشراف على مدارس تكوين المعلمين .
- القيام بالدراسات والبحوث فى مجال التربية .
- اعداد بعض الوثائق الرسمية المتعلقة بالتعليم الأساسى والثانوى فى المجال التربوى .

ويكون على رأس المفتشية العامة أحد كبار المفتشية من بين قدماة رجال التعليم يتم اختياره على أساس الخبرة والكفاءة يساعده فى أعماله مفتش متخصص فى المجال التربوى .

ادارة التخطيط والتعاون

- تقوم ادارة التخطيط والتعاون بالتنسيق مع الادارات الاخرى في وزارة التعليم الاساسى والثانوى وغيرها من الوزارات والادارات ذات العلاقة بالتعليم .
 - تقوم بالدراسة والتحليل لاضباع التكوين فى سبيل تطويره والنهوض به .
 - تقوم بجمع البيانات والمعلومات ودراستها واستخلاص النتائج منها ونشرها .
 - اعداد المشاريع التربوية ودراستها والبحث عن تمويلها .
 - بالتعاون مع بعض الادارات الاخرى تقوم ادارة التخطيط والتعاون باعداد الدراسات والوثائق المتعلقة بالتعليم الاساسى والثانوى واعداد ما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - تقوم بنشر المعلومات داخل القطاع ومتابعة تنفيذ المشاريع وتقديم الاقتراحات حول التغيرات المطلوبة فى الخطة فيما يتعلق ببرامج وزارة التعليم .
 - تقوم بدراسة ورمجة المشاريع ومتابعتها فى مجال التجهيزات والمبانى المدرسية .
 - القيام بالدراسات حول تكاليف التعليم ووسائل خفضها .
- ان هذه هى مسئوليات ادارة التخطيط والتعاون كما هى محددة رسميا فى آخر مرسوم ينظم الادارة المركزية .
- وقد قابلت مدير هذه المصلحة فى الوزارة فقال بأن هذه المصلحة قد بدأت منذ عام ١٩٦٨م فى شكل بسيط جدا تحت اشراف مساعد فنى اجنبى يساعده أساتذة من التعليم الثانوى الفنى .

ومع زيادة التوسع فى التعليم وقيام الحاجة الى الاحصاءات والتخطيط وجد التفكير فى رفع مستوى المصلحة التى أصبحت تعرف باسم ادارة التخطيط والتعاون سنة ١٩٧٩م.

وتتمثل أهدافها حاليا فى :

- اقامة التنسيق والتعاون والعلاقات مع الادارات الأخرى فى الوزارة ومع وزارة التخطيط .
- جمع وتوزيع المعلومات والبيانات الاحصائية .
- وضع المشاريع التربوية والبحث عن تمويلها .
- وادارة التخطيط والتعاون الآن لا يوجد بها الا فنى واحد أما جميع المسئولين الآخرين والعاملين بها فانهم فى الغالب ليست لهم خبرة فى مجال التخطيط أو الاحصاء ، وقد أكدت الدراسة الميدانية ذلك .

ويشتكى مدير المصلحة مما يعانيه من عدم التعاون والتنسيق وعدم تحديد مسئوليات هذه المصلحة واختصاصها التى تشارك فيها بل تتنازعها ادارات أخرى مثل ادارة الشؤون المالية ، وادارة التعليم الثانوى ، مما يجعل ادارة التخطيط والتعاون احيانا مهمة . وهذا ما يجعل مديرها يقول : اننا نتساءل بعض الاحيان عما هى مسئولياتها .

ادارة التعليم الاساسى

تتمثل مسئوليات ادارة التعليم الاساسى فى التعاون مع الادارات الأخرى فى قطاع التعليم فيط يتعلق بتنظيم وتطوير التعليم الاساسى والقيام بالتنسيق والمتابعة فى المجالات الادارية والتربوية فيط يتعلق بتسيير العمل فى الادارات الجهوية ولاشراف عليها - كما تشرف على مدارس تكوين المعلمين وتقوم بالتعاون مع بعض المؤسسات المتخصصة الأخرى مثل المعهد التربوى بوضع البرامج والمقررات الخاصة بالتعليم الاساسى ، والقيام بالدراسات والبحوث حول مشكلات التعليم الاساسى واصدار النشرات التربوية المرتبطة بالتعليم الاساسى ، كما أن من مسئوليات ادارة التعليم الاساسى أيضا توفير الادوات والوسائل التعليمية وتنظيم الامتحانات وغير ذلك من الامور المتعلقة بالتعليم الاساسى .

ادارة الشؤون المالية

تقوم ادارة الشؤون المالية بالتعاون مع الادارات الأخرى فى وزارة التعليم الاساسى والثانوى بتصريف الامور التالية :

- اعداد ميزانية الوزارة .
- متابعة الشؤون المالية ومراقبتها .
- احصاء الاثاث المدرسى وتسييره وتوزيعه وصيانتة .
- توفير السكن للعاملين فى مجال التعليم .
- تحصيل ، توزيع وارسال تموينات الاثاث والوسائل والادوات المدرسية .
- الاشراف والمتابعة للشؤون المالية والادوات والوسائل الى مستوى الادارات الجهوية ومؤسسات التعليم الثانوى ومدارس تكوين المعلمين .

التوسع في افتتاح ادارات التعليم الاساس في المناطق

تقدر مساحة الجمهورية الاسلامية الموريتانية بما يزيد على مليون كلم^٢ معظمها صحراء مصفة خاصة في الشمال والشمال الشرقى ، ويتشتت السكان على هذه المساحات الشاسعة ، ولعل الظروف الطبيعية للبلاد من بين المشكلات الاساسية التى تواجه ادارة التعليم فى موريتانيا ويزيد من حجم المشكلة انعدام الطرق ووسائل الاتصال .

ومنذ السنوات الاولى للاستقلال بدأ الاهتمام بتطوير التعليم وادارته وتحسين مستواه فكانت البداية بانشاء أقسام تربوية أو مستشفيات تعليمية وكانت محدودة الامكانات البشرية والمادية تنتظر كل شئ من الوزارة ، وقد كان أول تفتيش للمدارس الرسمية عام ١٩٥٨ م (١) .

وقد صدرت قرارات كثيرة تناولت ادارة التعليم وتطورها والتوسع الذى حدث بها فى افتتاح الادارات بالمناطق ومن تلك القرارات مايلى :

- ١ - القرار رقم ١٠٤٢٠ فى ١٩٦٣/٩/٢٤ م ويقضى هذا القرار بانشاء أقسام تربوية ابتدائية فى كل دائرة اقليمية يتناسب حجمها وعدد الافراد العاملين بها مع حجم المدارس بالمنطقة ، ويسند هذا القرار أمر هذه الأقسام الى مستشارين أحدهما ثقافته عربية

(١) وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١-٧ .

والآخر ثقافته فرنسية ويخضعون جميعا لسلطة المفتش في المنطقة التعليمية ويقدمون له تقاريرهم. (١)

(٢) القرار رقم ٦٣١٩٢ في ١٩٦٣/٩/٢٦ م ويقضى بإنشاء مستشارية تعليمية بمنطقة روسو ويتبع لها جميع المدارس في المنطقة وكذلك المدارس في مقاطعات بوتيلميث والمذرذره.

(٣) القرار رقم ١٠٦١٤ في ١٩٦٥/٢/٣ م ويقضى هذا القرار بإنشاء مستشارية تعليمية بمنطقة كيفه اعتبارا من بداية أكتوبر عام ١٩٦٥ م، ومن هذا التاريخ نقلت المستشارية التعليمية في الشمال الغربي من أنواكشوط الى منطقة اطار وأصبح مقرها أطار.

وتحدد المادة الثانية من هذا القرار الحدود الإقليمية للمستشاريات التعليمية في البلاد والتي بلغ عددها خمس مستشاريات، وينص هذا القرار على مسمى تلك المستشاريات وذلك على النحو التالي :

أ - مستشارية التعليم الأساسي في الشمال الغربي ومقرها أطار ويتبع لها المدارس في دائرة أدرار، دائرة أنشيري، دائرة أنواذيبو.

ب - مستشارية التعليم الأساسي في الجنوب الغربي ومقرها روسو، ويتبع لها المدارس في دائرة قارارزه، والمدارس في منطقة أنواكشوط. (١)

(١) انظر في ذلك :

- Journal officiel , du 20/11/1963, No. 123/124, p:321.
- Journal officiel, du 5/2/1964, No. 129, p:33.
- Journal officiel du 22/12/1965, No. 172/173, p: 349.

ج - مستشارية التعليم الاساسى فى الوسط ومقرها كيهيدى ويتبع لها المدارس فى منطقة كوركول ، دائرة لبراكته ، دائرة تكانت الا منطقة بومديد .

د - مستشارية التعليم الاساسى الشرقية ومقرها لعيون ويتبع لها المدارس فى دائرة الحوض الغربى والمدارس فى دائرة الحوض الشرقى .

هـ - مستشارية التعليم الاساسى فى الجنوب الشرقى ومقرها كيفه ويتبع لها المدارس فى دائرة لعصابة ، دائرة كيدى ماقسة ومقاطعة بومديد .

وكانت هذه المستشاريات أو المفتشيات كما سميت بعد ذلك أولى المفتشيات التى أنشئت فى البلاد .

(٤) المرسوم رقم ٦٧٢٢٣ فى ١٩٦٧/٩/٧ م ويقضى بإنشاء مستشارية تعليمية اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٦٦ تأخذ اسم مستشارية التعليم الاساسى بالمنطقة الغربية ويكون مقرها أنواكشوط ويتبع لها المدارس فى منطقة أنواكشوط ، دائرة انشيري ، دائرة أنوانبيو وذلك انفصلت دائرة انشيري وأنوانبيو عن مستشارية أطار .

(٥) المرسوم رقم ٦٧٢٢٤ فى ١٩٦٧/٩/٧ م ويقضى بإنشاء المستشارية التعليمية السابعة ويكون مقرها ألاق وتأخذ اسم مستشارية الوسط ويتبع لها المدارس فى منطقة لبراكته ، دائرة شكات الا مقاطعة بومديد ، وذلك انفصلت دائرة لبراكتة ودائرة فكانت عن مستشارية كيهيدى . (١)

(١) انظر فى ذلك :

ويحدد هذا المرسوم واعتبارا من تاريخه الحدود الإقليمية لبعض
مستشاريات التعليم الأساسى ويحدد مسعى بعضها ، كما يحدد المرسوم
رقم ٦٧٢٢٣ حدود واختصاصات بعض هذه المستشاريات وذلك على
النحو التالى :

- (٦) المرسوم رقم ٦٧٢٢٣ وموجبه أصبحت مستشارية الشطال الغربى
تضم دائرة أدرار ، دائرة تيرس الزمور ومقرها أطار .
— المستشارية الغربية مقرها أنوكشوط وتضم : منطقة أنوكشوط
، دائرة انشيرى ودائرة أنوانيو .
— مستشارية الجنوب الغربى ومقرها روسو ، دائرة أترارزه .

- (٧) المرسوم رقم ٦٧٢٢٤ واعتبارا من تاريخه أصبحت مستشارية الوسط
تعرف باسم :
— مستشارية جنوب الوسط ومقرها كيهيدى : دائرة كوركول .
— وأصبحت مستشارية لبراكنة تعرف باسم مستشارية غرب الوسط
ومقرها ألاق ، دائرة البراكنة ، دائرة شكات الا بومديد .

واعتبارا لحاجات التوسع فى التعليم وزيادة عدد المدارس ورغبة
من الوزارة فى تدعيم وزيادة كفاءة المستشاريات التعليمية التى كانت مهمتها
الاساسية تتمثل فى القيام بالتفتيش بمفهومه القديم وتنتظر الاموال والتعليمات
من الادارة المركزية ، فى الوقت الذى كانت الوزارة تواجه صعوبات كثيرة
بسبب اشرافها ومسئوليتها عن التعليم المباشرة فى جميع المناطق فى البلاد
المترامية الاطراف ، هذا زيادة على ما لديها من اهتمامات ومشكلات على
المستوى المركزى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان نموبعض المناطق
اقتصاديا واجتماعيا أصبحت تتطلب حاجياتها بل تفرض التوسع فى ادارة
التعليم بفتح ادارات جديدة ورفع مستوى الادارات الموجودة ، كل هذه

الامور وغيرها جعلت الوزارة تعمل على رفع مستوى بعض المستشاريات لتكون أكثر قدرة على القيام بمسئولياتها في المناطق ، وان بقيت السلطة مركزية . فقد صدر المرسوم رقم ٦٩٠٤٧ في ١٦ / ٢ / ١٩٦٩ م بتحويل المستشاريات أو الأقسام التربوية المقررة بالقانون رقم ٦٨١٨٩ في ١٦ / ١ / ١٩٦٩ م وتسميتها بالمفتشيات الجهوية للتعليم الأساسى وينص هذا المرسوم على أن تكون الحدود الإقليمية والاختصاصات لكل مفتشية جهوية متناسبة مع تلك التي للمنطقة الإقليمية الإدارية ، وذلك على حسب التقسيم الإدارى للبلا د ط م ١٩٦٩ م . حيث أعيد تنظيم التراب الوطنى بعد أن كان مقسما الى دوائر وأقسام ومراكز أصبح مقسما الى ولايات ومقاطعات ومراكز ، وكانت البلاد فى ذلك الوقت مقسمة الى ثمانية ولايات بما فيها العاصمة .

وبموجب المرسوم السابق تم افتتاح مفتشية تعليمية فى كل ولاية ، ومنذ ذلك التاريخ صاحب التوسع فى انشاء المفتشيات التنظيم الإدارى للبلاد وذلك بانشاء مفتشية كل ولاية جديدة ، فحين كانت الدوائر أو الولايات ثمانية كانت المفتشيات ثمانية وزاد عددها بعد ذلك لتصل عشر مفتشيات (١) حتى ط م ١٩٧٥ فاصبحت ثلاث عشر مفتشية تعليمية مقرر كل مفتشية عاصمة الولاية .

والغرض من هذا التنظيم أن تتمكن كل ولاية من حشد امكانياتها البشرية والمادية وتنسيقها لتتمكن من تنمية وتطوير مجتمعيها المحلى بما يتوفر لها من وسائل وامكانيات تستغلها لتحقيق أهداف تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا - غير أننا اذا عرفنا أن بعض الولايات - امكانياته

(١) انظر فى ذلك :

- Journal officiel, du 29/1/1968, No. 247, p:79.

- نيفياد فسكى : التنظيم الإدارى للتراب الموريتانى : ترجمة على بالاكل
المدسة الوطنية للإدارة ، أنواكشوط ، ١٩٨١ ، ص ٥١

محدودة جدا ، كما أن المفتشيات التعليمية تعاني من عدم الوسائـل
والامكانيات البشرية وتواجه مشكلة تشتت المدارس وتباعدها وصعوبة
المواصلات وقلة وسائلها فان كل هذا يجعل هذه المفتشيات تواجهه
بمشكلات صعبة ، وما من شك في أن وزارة التعليم تدرك ذلك تبحث
له عن الحلول المناسبة حسب ما يتوفر لها من امكانيات بشرية ومادية .

ولقد كان من بين محاولات الوزارة التي تهدف الى التخفيف من
تلك الصعوبات تدعيم ورفع مستوى المفتشيات وتحويلها الى ادارات جهوية
للتعليم الاساسى عام ١٩٧٥م بصدور المرسوم رقم ٧٥١٧٥ حسب المادة
١٧ من القانون رقم ٧٥٠٢٣ في ٢٠/٧/١٩٧٥م ويقضى هذا المرسوم
بانشاء ثلاث عشرة ادارة جهوية للتعليم الاساسى بمعدل ادارة جهوية
في كل ولاية ، وتتناسب حدودها واختصاصاتها مع تلك التي للولاية
في الادارة الاقليمية . وقد منحت هذه الادارات الجهوية بعض
الصلاحيات وأعطت الوزارة أن انشاء هذه الادارات يهدف الى تحقيق
اللامركزية وفي سبيل ذلك عطلت الوزارة على تدعيمها ماديا وبشريا ، حسب
امكانياتها ، وأسندت ادارتها الى مفتشين يساعدهم في أعمالهم الادارية
والتربوية عدد من المفتشين والمفتشين المساعدين والمستشارين . (١)

والحقيقة أن الادارات الجهوية مهما قيل عن الهدف من انشائها
والصلاحيات الممنوحة لها وما تنطفاه من دعم بشري ومادى فان كل ذلك ما
يزال دون المستوى الذى يمكن هذه الادارات من القيام بواجباتها
في المنطقة ، فهي تواجه مشكلات متعددة طبيعية وبشرية وفنية ومادية
ويزيد من صعوبة الوضع ما يسيطر على البعض من عادات وتقاليد وأساليب
في التعامل موروثه عن الاستعمار وتقاليد وعادات أخرى سائدة في المجتمع
ونتج عن ذلك كله ضعف الروح الوطنية وعدم الاهتمام بالمصالح العامة

(١) انظر في ذلك :

- أنور العقاد : الواقع الحالى للإصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره

ص ١١-١٢ .

- وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية ، تقرير حول قطاع

المصادر ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

وعدم تحمل المسئولية وسيطرة المصلحة الشخصية والتأثر بالعوامل الغير موضوعية .

ان سيطرت هذا الوضع وغيره من السلبيات يقلل من فرص النجاح بل تضيق معه المجهود والتضحيات التي تبذلها الدولة أو يقوم بها بعض الافراد في سبيل تنمية المجتمع والتخفيف من مشكلاته ، ^{في بعض الحالات} ، ^{التي قد تكون} أن معالجة بعض الصعوبات التي تواجه ادارة التعليم الاساسي تتطلب معالجة العمل على تغيير الاتجاهات والافكار والعادات بنشر الوعي بين جميع أفراد المجتمع وبين العاملين في مجال ادارة التعليم وغيره من الادارات والمؤسسات ويمكن استغلال وسائل الاعلام في نشر هذا الوعي كما يمكن الاستفادة من القدرات والتدريبات الجهوية أو العامة انه لا سبيل الى معالجة المشكلات الكثيرة المتنوعة التي تواجه التعليم في البلاد الا بتعاون الجهود وتنسيقها وبعث الروح الوطنية وجعل المصالح العامة فوق المصالح الخاصة والاحساس بمشكلات أفراد مجتمعنا - التي تتمثل في الثالث المشهور (الجهل - الجوع - المرض) - والامهم حتى يمكن التضحية وبذل الجهد من الجميع في سبيل التغلب على هذه المشكلات والتخفيف من حدتها .

انشاء الادارات الجهوية للتعليم الاساسي

لقد تم انشاء الادارات الجهوية للتعليم الاساسي بموجب
المرسوم رقم ٧٥١٧٥ وتطبيقا للترتيبات الواردة في المادة ١٧ من القانون
رقم ٧٥٠٢٣ في ٢٠ / ١ / ١٩٧٥ م انشئت ثلاث عشرة ادارة جهوية
للتعليم الاساسي - والجدول التالي يحدد حدودها الاقليمية ومقرها :

جدول رقم (١)

يبين حدود الادارات الجهوية ومقرها

الحدود الاقليمية	المقر
الولاية الاولى	النعمة
الولاية الثانية	لعيسون
الولاية الثالثة	كيفة
الولاية الرابعة	كيهيدى
الولاية الخامسة	ألاك
الولاية السادسة	روسو
الولاية السابعة	أطار
الولاية الثامنة	أنوانيو
الولاية التاسعة	مجكجة
الولاية العاشرة	سليبابي
الولاية الحادية عشرة	أفديرك
الولاية الثانية عشرة	أكجوجت
منطقة أنواكشوط	أنواكشوط

انظر في ذلك :

- المرسوم رقم ٧٥١٧٥ القاضي بانشاء الادارات الجهوية للتعليم الاساسي .

وبموجب هذا التقسيم أصبح في كل ولاية ادارة جهوية للتعليم الاساسي (والولاية حسب التقسيم الاداري للتراب الوطني تماثل المحافظة ويتبع لكل ولاية عدد من المقاطعات والمراكز الادارية) . ويعين لقيادة كل ادارة جهوية مدير من بين مفتشي التعليم الاساسي بقرار من وزير التعليم ويأخذ لقب المدير الجهوي للتعليم الاساسي ، ويساعد المدير الجهوي مفتشون ومفتشون مساعدون ومستشارون تربويون ، وينوب عن المدير حسب النظام عند غيابه أقدم المفتشين في الادارة الجهوية وكما يخضع المدير الجهوي لسلطة الوالي فان المفتشين والمستشاريين يخضعون لسلطة المدير الجهوي للتعليم الاساسي في المنطقة .

ويتم اختيار المفتشين من بين المفتشين المؤهلين أو المفتشين المساعدين أو الاساتذة أو الاساتذة المساعدين ويكون تعيينهم من طرف وزير التعليم ، ويتم اختيار المستشارين التربويين من بين المعلمين ومديرين المدارس الذين مارسوا التدريس في الفصول مدة لا تقل عن ست سنوات . وتولوا ادارة مدرسة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويتم تعيينهم من طرف وزير التعليم بموجب اقتراح من المدير الجهوي يوافق عليه الوالي .

انظر في ذلك :

- الرسوم رقم ٧٥١٧٥ الخاص بإنشاء الادارات الجهوية .

صلاحيات المدير الجهوي للتعليم الاساسي

يحدد القرار رقم ١٣٩ صلاحيات المديرين الجهويين وذلك تطبيقا للمادة الثامنة من المرسوم ٧٥١٧٥ الصادر في ١٣/٥/١٩٧٥ والقاضي بإنشاء وتنظيم الادارة الجهوية للتعليم الاساسي فان أهم صلاحيات المديرين الجهويين محددة كما يلي :

ينص المرسوم على أن المدير الجهوي تابع للسلطة المباشرة لوالى المنطقة ، كما أنه يتلقى جميع التعليمات من مدير التعليم الاساسي العام الذى يقدم له كافة نشاطاته ، والمدير الجهوي للتعليم الاساسي له السلطة على جميع المدارس فى منطقته ويقوم تحت اشراف والى بتسيير أمور العاملين التابعين للادارة الجهوية - ومن مفتشين ومديرين مدارس ومعلمين وموظفين اداريين مراقبين .

وتتمثل مهمة المدير الجهوي فى :

— تنظيم وتنسيق نشاط المفتشين والمستشارين التربويين وذلك بمساعدتهم على القيام بمسؤولياتهم التى تتمثل فى التكوين والارشاد والتوجيه والاعلام ومصفة خاصة ما يقومون به من أنشطة فى سبيل تحسين ورفع مستوى العملية التربوية فى المدارس والمدير مكلف بالخصوص بالأمور التالية :

أ - الانعاش التربوي الذى يشمل جميع الأنشطة التى من شأنها النهوض بمستوى العملية التربوية كتنظيم الندوات والحلقات ، والمقتنيات والتدريبات بالتعاون مع الوزارة أو غيرها من المؤسسات التربوية ، والعمل على مراقبة ومتابعة سير العملية التربوية بجميع جزئياتها والقيام بالنشاطات وتشجيع المبادأة واعطاء الحوافز. (١)

(١) - وزارة الدولة للمصادر البشرية والشئون الاسلامية : القرار الذى يحدد صلاحيات المديرين الجهويين ، وزارة التعليم الاساسي ، أنواكشوط ،

ب - المراقبة الادارية :

- يقوم بتوجيه ومراقبة نشاط المفتشين والمستشارين التربويين .
- يعيد النظر في تقارير التفتيش ليتأكد من صحتها ويوقع عليها .
- نشر التعليمات الصادرة من الادارة المركزية أو الادارة الجهوية في المدارس وبين الافراد .
- يطبق كافة اقتراحات التقدم من المفتش ويجعلها مبررة الى السلطة المختصة .
- تحرير التقارير الموجهة الى السلطة المختصة كي تتمكن من تقدير مجهود كل أولئك الذين يعملون في الادارة التعليمية .
- يقدم اقتراحات حول العقوبات والمكافآت أخذا برأى المفتشين .
- يبعث تقارير عن زيارته للمدارس كل ثلاثة أشهر ، كما يبعث الى مدير التعليم الاساسي بتقارير عن الافتتاح وعن الاحصاءات قبل الخامس عشر من دجنبر (ديسمبر) من كل سنة .
- بواسطة الوالى في المنطقة يبعث بالاقتراحات المتعلقة بافتتاح واغلاق الفصول وطلبات دخول السنة الاولى من التعليم الثانوى مع ملفات التلاميذ . ويبعث ببطاقات تقدير العمل قبل ١٠ من أبريل .
- جميع كتابات المدير الجهوى للتعليم الاساسي الى وزارة التعليم تمر بالوالى المنطقة ويخبره كذلك بالزيارات التفقدية للمدارس في دائرته اختصاصه .
- يجب على المدير الجهوى أن يقدم الى مدير التعليم الاساسي خطة عمله التي ينوى القيام بها لكل ثلاث شهور .
- يقوم بالمراقبة الدورية لأقسام الداخلية المطحقة بالمدارس والمطاعم المدرسية ومراقبة الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الداخلات .

- بالتعاون مع المفتشين والمستشارين يعد الخطة السنوية للانشاءات والتوسيعات والتجمعات والتمويلات المتعلقة بالمدارس .
- بناءً على اقتراح من مجلس المعلمين يصادق عليه المفتش والمستشار يتخذ المدير الجهوى القرارات المتعلقة بطرد التلاميذ مؤقتاً أو نهائياً .

ج - الامتحانات المدرسية :

- يعطى موافقته حول الاعفاء من قيود السن .
- مراقبة ملفات المترشحين .
- تنظيم المسابقات النهائية للتعليم الاساسى - اقتراح لجان الرقابة والتصحيح .
- تنظيم شهادة الدروس الاساسية والاشراف على التصحيح .
- تنظيم الاختبارات التطبيقية والشفهية لامتحانات المهنية التى تدخل فى نطاق وزارة التعليم الاساسى .
- توقيع شهادة الدروس الاساسية لجميع الناجحين فى منطقته .

د - مراقبة العاملين فى الادارة الجهوية :

- يقوم بمراقبة نشاطات المفتشين والمستشارين .
- يحيل الى الوالى مبررات طلبات : التحويلات - اذن التخلف - الرخص السنوية ... الخ .
- بالتشاور مع المفتش يعد تحويلات العمال التابعين للادارة الجهوية ويقدمها الى الوالى للموافقة واتخاذ القرار .
- اعداد ميزانية الادارة الجهوية للتعليم الاساسى ، ويشترك المدير الجهوى فى اعداد ميزانية الولاية ويجب أن يطلب جميع التوضيحات المتعلقة بالقسم الذى تتحمله الولاية من ميزانية الادارة الجهوية

تخاصة فيما يعنى :

- تكاليف صيانة المباني المدرسية .
- تكاليف التسيير .
- تكاليف التعويضات المخصصة للمدارس الريفية .
- تكاليف الانفاق على الاقسام الداخلية بالمدارس .
- تكاليف الانعاش التربوى .
- تكاليف بناء المدارس .

ويتضح من استعراض صلاحيات المديرين الجهويين أن هذه الصلاحيات ما تزال محدودة جدا وأكثر ما تركز على ضبط الامور الجارية وتسييرها ، كما أن خضوع المدير الجهوى لسلطة الوالى فى كل صغيرة وكبيرة ربما يعوق عطه التربوى اذا كان الوالى غير متعاون ومقدر لظروف العملية التربوية ، فاذا كان خضوع المدير لسلطة الوالى من شأنه تقوية الروابط بينهم وتعاونهم على تحقيق الاهداف المشتركة فان الخلاف بين وجهات النظر بينهم يعرض العملية التربوية للخطر وهذا ما ينبغى اعادة النظر فيه .

وقد أدرك المشتركون فى الندوة المنعقدة فى أنواكشوط فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٢م الاوضاع والظروف المحيطة بالادارات الجهوية فلاحظوا أن المركزية الشديدة تعوق سير العمل الادارى بهذه الادارات ، كما أن عدم تحديد المسؤوليات والاختصاصات ووضوح التعليمات من الاسباب الرئيسية أيضا لعرقلة أعمال هذه الادارات ، ولمعالجة هذا الوضع فقد طالبت هذه الندوة بتوسيع مجال نشاطات الادارة الجهوية لتمكين من التصرف فى الوقت المناسب فى أمور كتحويل المعلمين والعاطلين وصيانة المباني والتجهيزات المدرسية والادارية ومنحها صلاحيات منح^(١) .

(١) - Ministere de L'Education Nationale : Communication au Seminaire National, P: 16.

الحوافز والتشجيعات والمكافآت والعقوبات وغير ذلك من الامور التي يمكن أن تقوم بها الادارة الجهوية كما طالبت الندوة بتزويد هذه الادارات الجهوية بالامكانيات البشرية والمادية التي تعينها على القيام بواجباتها في المنطقة وتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها .

صلاحيات مديري المدارس الأساسية

يحدد القرار رقم ٤٤/وت و / ج بتاريخ ١٠/١/١٩٦٧م صلاحيات مديري المدارس الأساسية واستعراض مواد هذا القرار نجد أنه ينص على :

- المادة الثانية تحدد دور المدير القيادي والارشادي للعاملين في المدرسة وصفة خاصة أولئك المبتدئين منهم .
- المادة الثالثة من هذا القرار تنص على أن جميع المعلمين بالمدرسة يشكلون مجلس المعلمين الذي يجتمع مرة كل شهر أو كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- المادة الخامسة : ينص القرار على أنه يتعين على مدير المدرسة تسوية جميع القضايا الادارية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالعلاقات مع السلطات الادارية والمحلية والعلاقات مع الاسر وغير ذلك من المشكلات المتعلقة بالنظام العام في المدرسة .
- أما في غير هذه النقاط فان هذا القرار يتناول العديد من الامور اليومية الجارية التي تتعلق بتسيير العمل المدرسي ويهمل القرار تماماً النشاطات المدرسية التي من شأنها ربط المدرسة بالبيئة ومجها فيها وتزويد من فرص التعاون بين المدرسة والبيت وغير ذلك من الأنشطة التي من شأنها أن تحبب المدرسة الى نفوس التلاميذ واثارة اهتماماتهم وكشف وتنمية قدراتهم وتشجيع ابتكاراتهم ورعاية اتجاهاتهم وميولهم . (١)

(١) - وزارة التربية والتعليم : القرار رقم ٤٤ والذي يحدد صلاحيات مديري المدارس ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٦٧ .

ويتضح من هذا اهمال المدرسة الاساسية لكل ط من شأنه أن يوقظ
الحواس ويثير الاهتمام ويحقق مبدأ التعلم الذاتي وكل ذلك جعل
المدرسة غير قادرة على القيام بوظائفها الاساسية في المجتمع ، كما
جعلها منعزلة يسودها الجمود ويسيطر عليها الروتين .

وكل هذا جعل المدرسة عرضة للنقد الشديد على ألسنة المسؤولين
والمهتمين من أفراد المجتمع ، انها يمكن أن تعلم لكنها غير مهتمة
لتربى الاجيال الصاعدة . (١)

(١) انظر في ذلك :

- وزارة التعليم الاساسي : مؤتمر المفتشين السنوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ .
- وزارة الدولة المكلفة بالمصادر البشرية والترقية الاجتماعية : تقرير حول قطاع المصادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ .
- وزارة الدول للموارد البشرية والشئون الاسلامية : منشور الوزارة رقم ٠٢٠ ، الوزارة ، أنواكشوط في ١٨ / ١ / ١٩٧٧ .
- وزارة التعليم الاساسي : المنشور رقم ١٣ ، الوزارة ، في ٢٥ / ١١ / ١٩٧٥ .

الفصل الرابع

إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا
والعوامل المؤثرة فيها

الفصل الرابع

ادارة التعليم الأساسى فى موريتانيا والعوامل المؤثرة فيها

قديم ما كان ولا زال التعليم عاملا أساسيا فى تطوير حياة الفرد والمجتمع وهو سبيل التقدم والازدهار ، ولقد قرر الاسلام هذه الحقيقة منذ أربعة عشر قرنا فجعل للتعليم أهمية كبرى فى حياة الانسان فزوده بوسائل تعين على اكتساب المعرفة هى الحواس التى منه الخالق سبحانه وتعالى ودعا به بعد ذلك الى التفكير والتدبر والسعى فى مناكب الارض كما سخر له الكون وحته على حسق استغلاله لينحقق الخلافة ويعبد الله على علم .

وعلى مستوى المجتمعات البشرية نجد أنها كانت ولا تزال تعطى للتعليم والتربية أهمية كبيرة ، ومع تطور الحياة وتقدمها زاد الاهتمام بتربية الابناء فى العصر الحديث بعد أن أثبتت البحوث والدراسات دور التربية والتعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويشير الى هذا الاهتمام المتزايد ما تنفقه المجتمعات من أموال كثيرة فى تصاعد مستمر ، غير أن العملية التعليمية معقدة ومتشابكة تحتاج الى توجيه سليم وقيادة حكيمة توفر لها الوسائل والطرق الكفيلة بأن تتم هذه العملية فى ظروف مناسبة وملائمة لعملية التعليم .^(١)

(١) انظر فى ذلك :

- تيودور شولتز : القيمة الاقتصادية للتربية ، ترجمة محمد عبد الهادى ومحمود سلطان ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ ، ص ٣٢ .
- محمد منير مرسى وعبد الغنى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٥ .
- اليونسكو : التخطيط التربوى ، ترجمة منير عزام ، اليونسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٨٣ .
- عرفات عبد العزيز : استراتيجية الادارة فى التعليم ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٩ .

وتمثل الطريقة التي توجه بها المؤسسة التعليمية أو الكيفية التي تداربها أفضل الضمانات والوسائل لنجاح العملية التربوية ، وكما تنعكس آثار الكيفية التي ينظم بها التعليم وتدار مؤسساته على نتائجه فان المجتمع المحيط بهذه المؤسسات وما يتفاعل فيه من أنظمة وما يحيط به من عوامل متعددة تنعكس آثارها أيضا على الحياة الادارية والتعليمية فيه . (١)

واذا كان من السهل أن ندير الآلة بالآلة ، في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي وأن ندير الآلة بالإنسان كذلك فان من الصعوبة أن ندير الإنسان بالإنسان والاداري الناجح هو ذلك الذي يمكنه التغلب على تلك الصعوبات حين يقوم بوظيفته التي تتطلب منه التعامل مع كل فرد من العاملين معه ، له مميزات واتجاهاته وقيمه ، على أن تحقيق الأهداف ليس أفضل المقاييس لنجاح الادارة لأن ذلك قد يتم في ظروف تسلطية قاهرة كما يحدث في عهد الاحتلال وفي ظل أنماط ادارية معينة ، والادارة التي يمكن أن توصف بالنجاح هي تلك التي تحقق أهدافها بتعاون اختياري ورغبة ذاتية ، والتأثير بالاقناع وكسب العاملين واستثارة طاقاتهم ، ولا يتسنى ذلك للادارة الا اذا أدركت قيمة العنصر البشري ودوره في تحقيق الاهداف وما يتميز به عن الآلة من دوافع وحاجات ورغبات واتجاهات لا بد من اعتبارها عند التعامل معه . (٢)

واذا كان الاهتمام بالعنصر البشري في مجال الادارة قد ظهر كرد فعل لقيام الادارة العلمية من جهة ومن جهة أخرى ما أسهمت به (٣)

(١) عرفات عبدالعزيز : استراتيجية الادارة في التعليم ، مرجع سبق

ذكرة ، ص ١٩-٢٠ .
(٢) عبد الكريم درويش وليلى تكللا ، اصول الادارة العامة ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ٥٥ .

(٣) محمد أمين عبد الهادي : الفكر الاداري الاسلامي والمقارن ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٦م ، ص ٨٩ .

الدراسات والبحوث من أن العنصر البشرى من أفضل وأثمن رأسمال ومن أحسن مجالات الاستثمار (١)، فإن هذه النظرة الى الانسان ليست وليدة الفكر الغربى كما أنها ليست جديدة فى الفكر الاسلامى الذى أشاد بالانسان وكرمه ودعاه الى التفكير والتدبر فى الكون وحشيه على استغلاله ليحقق الخلافة فى الارض ويعمرها عندما يستخدم قدراته وغيرها من الوسائل التى وهبه الخالق سبحانه وتعالى .

كما حث الفكر الاسلامى على طلب العلم وجعله فريضة على كل فرد فى المجتمع وأعطى للعلماء أشرف مكانة حيث جعلهم ورثة الانبياء .

واذا كان للتعليم هذه الأهمية التى تتأكد يوماً بعد يوم بسبب التغير السريع الذى أصبح من مميزات العصر ، ولذلك وجب الاهتمام بإدارته حيث أنها العنصر الفعال فى تحقيق أهداف التعليم ورفع كفاية العملية التعليمية ، ولقد تطورت الادارة التعليمية تطوراً حثيثاً فى السنوات الماضية ولم يعد بالامكان فى ظل التطور أن تبقى أهداف الادارة التعليمية قاصرة على التسيير وحفظ النظام وضبط الحضور والغياب وغير ذلك من الامور الروتينية اليومية ، وفى نطاق ضيق بعيداً عن المجتمع ومشكلاته واحتياجاته ، بل أصبح من اللازم طيها وقسدها اتسعت مجالات اهتماماتها وتعددت أغراضها أن تكون مهتمة بجميع

(١) انظر فى ذلك :

- حمدى أمين عبد الهادى : الفكر الادارى الاسلامى والمقارن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥ .
- محمد منير مرسى : الادارة التعليمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠-٨١ .
- تيودور شولنز : القيمة الاقتصادية للتربية - مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢-٤٠ .
- حامد عمار : فى اقتصاديات التعليم ، دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٩٦٨ ، ص ١٨-٢٠ .

أفراد المجتمع المدرسي وتعمل على توفير المناخ المناسب لقيام تربية ناجحة وتهتم كذلك بالمجتمع الكبير الذي توجد فيه وتعمل على توجيهه وتطوره وتعنى بمشكلاته واحتياجاته حتى يمكنها المساهمة في بناءه وتنميته ، ولم يعد بإمكان الإدارة التعليمية بعد التغيرات التي حصلت في ميدان التربية والتعليم بسبب تطور البحوث والدراسات النفسية والتربوية التي غيرت وطورت اتجاهات التربية وأهدافها ووظائفها المؤسسات التربوية وأضافت إليها ، فأصبحت المؤسسة تعنى بالفرد والمجتمع ، ولم تعد وظيفتها مقصورة على نقل التراث وأعداد الصغار لتحمل مسئوليات الكبار فقط ، بل أصبح من وظائفها الأساسية القيام بكل ما من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف المجتمع وتنميته اقتصاديا واجتماعيا . اننا من هنا يمكن أن ندرك أبعاد التغيرات التي حدثت في ميدان الإدارة التعليمية وأهدافها وطلاقة ذلك بالتربية والتعليم .

ويرى البعض أن التربية في تقدمها وتخلفها تعبير عن حالة إدارية وقصة تطور التربية والتغيرات التي أصابتها هي تحول من نمط إداري معين الى نمط آخر . كما يرى آخرون أن الثورة التي تعيشها أكثر دول العالم تقدم ما هي ثورة إدارية تنظيمية قبل أي شيء آخر ، ويرى بعض هؤلاء أن الهوة الكبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة هوة إدارية قبل أن تكون هوة تكنولوجية (١) .

(١) انظر في ذلك :

- حسن مصطفى وآخرون : اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية الانجلو مصرية ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٣-٤ .
- عرفات عبدالعزيز : استراتيجية الإدارة في التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٥ - ٣٧٠ .

- عبدالله عبد الدائم ، الثورة التكنولوجية في التربية العربية ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٩ .

لان العديد من المكاسب التي حققتها البشرية وما وصلت اليه بعض الدول من تقدم هوفى جزء كبير منه راجع الى أساليب وتنظيمات ادارية متطورة ، واذا كانت هذه الآراء تتحدث عن الادارة العامة فان الادارة التعليمية ما هى الا جزء منها وتتأثر بها ، وهذا ينطبق عليها .

ومن الآراء المتقدمة تتضح أهمية الادارة العامة والادارة التعليمية التى هى جزء منها ، وما لها من دور أساسى فى تحقيق أهداف العملية التربوية وتطويرها وما يرتبط بذلك من تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ومن هنا يمكن القول بأن النظام التعليمى لن يكون قادرا على تحقيق أهدافه ومهامه الا اذا توفرت له الادارة السليمة الواعية برسالتها ودورها فى حياة المجتمع وتنشئة أبنائه ومدى قدرتهم على المساهمة فى بنائه وتطويره ، كل ذلك يعكسه واقع الادارة التعليمية فى أى مجتمع .

والدول النامية تواجه العديد من المشكلات بسبب واقع أنظمتها التعليمية وهى فى حاجة أكثر من غيرها الى اصلاح وتطوير ادارتها التعليمية وأنظمتها وأساليبها لتتمكن من رفع مستوى وكفاءة أنظمتها التعليمية وذلك تسهم فى تحسين ظروف حياة أبنائها فى المستقبل وتسير فى طريق التقدم العلمى والحضارى الذى يبرز فيه دور الادارة وأساليب التنظيم فى تحقيق الأهداف . (١)

١١٧-١٢٤ : عرفت عبد العزيز : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣-٢٨ .

(١) انظر فى ذلك :

- اليونسكو : التخطيط التربوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧-٣٩ ،

١١٧-١٢٤ .

- عرفت عبد العزيز : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣-٢٨ .

مفهوم الادارة التعليمية

لما كانت الادارة التعليمية جزءاً من الادارة العامة وتتأثر بهما
نجد في بداية الحديث عن الادارة التعليمية فرصة للتعريف بالادارة
العامة ولوبايجاز ، يرى بعض المهتمين بالادارة أن لكلمة : ادارة معنيان :
معنى لغوي ، ومعنى اصطلاحي .

وتعني كلمة ادارة Administration في اللغة : تقديم الخدم مقللاً آخرين وهي مشتقة
من كلمة لاتينية ذات مقطعين : Ad-ministre وتعني تقديم العون للآخرين .
أما المعنى الاصطلاحي فيعني توجيه أى جهد جماعي في منظمة عامة
أو خاصة لقصد تحقيق أهداف معينة ، ويتطلب ذلك قيام التنظيم الجيد
والتنسيق والتوجيه وتحديد المسؤوليات (١) ، لتتمكن الادارة من تحقيق
أهدافها بكفاءة بما لديها من وسائل ومكانات مادية ومشرية في مناخ
انساني تسوده الثقة والتعاون ، والادارة في مثل هذه الظروف يمكنها
أن تحقق أهدافها باستثارة طاقات الافراد الكامنة وتؤثر بالاقناع في سلوكهم
العملي ، وتصور الادارة بهذا المعنى البسيط عطية سهلة بامكان أى أحد
القيام بمسؤولياتها - الا أن الواقع يدل على خلاف ذلك - ان من الثابت
أن الادارة عطية معقدة صعبة مهم كما نوع هذه الادارة لان جوهرها
يتمثل في كيفية التعامل مع الانسان ، الذي يحتاج التعامل معه الى اتباع
وسائل وطرق معينة قلما يستجيب لغيرها . (٢)

(١) ابراهيم شيخا : الادارة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ،
الاسكندرية ، ص ١٧٠ .

(٢) عبدالكريم درويش وليلى تكللا : اصول الادارة العامة ، مرجع سبق
ذكره ، ص ٥٠-٥١ .

تعريف الادارة التعليمية :

تناول بعض التربويين تعريف الادارة التعليمية ومن آرائهم
أن الادارة التعليمية هي :

(١) « كل عمل منظم منسق يخدم التربية والتعليم وتحقق من وراءه الاغراض التربوية والتعليمية تحقيقا يتمشى مع الاهداف الاساسية من التعليم »

(٢) وهي « مجموعة من العمليات المتشابكة التي تتكامل فيما بينها سواء كان ذلك داخل المؤسسات التعليمية أو بينها وبين نفسها لتحقيق الاهداف المنشودة من التربية ؟ »

وبالنظر الى هذين التعريفين نجد أنهما متقاربين ، ومن خلال التعريفين يمكن صياغة التعريف التالي :

الادارة التعليمية هي مجموعة من الاساليب التنظيمية التي يسير بها التعليم في المجتمع وتلاءم أوضاعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية وما يسود فيه من أنظمة واتجاهات تؤخذ في الاعتبار وتتعاون فيما بينها لتحقيق الاهداف التعليمية المحددة .

(١) عرفات عبدالعزيز : استراتيجية الادارة في التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

(٢) محمد منير مرسى : الادارة التعليمية : اصولها وتطبيقاتها ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٧٧ ، ص ١٠ .

العوامل المؤثرة على الادارة التعليمية

لكل دولة من دول العالم سياستها العامة التي تعد سياسة التعليم جزءا منها وهذه السياسة التعليمية تتأثر بالعديد من العوامل المتداخلة والمتنوعة وهي عوامل يصعب الفصل بينها . يؤثر بعضها في البعض الآخر ويتأثر به وتختلف فيما بينها في ضعف وقوة التأثير والتأثر الذي ينعكس على الادارة التعليمية والسياسة التي تتبعها ومن أهم العوامل التي تؤثر على ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا ما يلى :

١ - العوامل السياسية :

تتأثر ادارة التعليم بمفهوم الدولة فتتأثر سياستها العامة من حيث ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة وما يسودها من اتجاهات وتنظيمات وتشريعات وأجهزة مختلفة ، واذا كانت ادارة التعليم تتأثر بالسياسة السائدة فانها كذلك تتأثر بما يكون المجتمع عرضة له من احتلال أجنبى يحاول مد جذور سياسته فى المجتمع المنكوب وفى نسج ثقافته ونشرها واتخاذ التعليم أفضل وسيلة لذلك (١)

ويمكن تحديد آثار العوامل السياسية على ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا بأن الاحتلال الاجنبى بذل كل جهوده من أجل نشر ثقافته فى المجتمع واتبع العديد من الاساليب الترغيبية والترهيبية التي من شأنها أن تعينه على تحقيق أهدافه .

(١) انظر فى ذلك :

- محمد منير مرسى : الادارة التعليمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .
- عرفات عبدالعزيز : استراتيجية الادارة فى التعليم ، مرجع سبق ذكره

فقد عمل الفرنسيون على نشر الطبقية وتدعيم جذورها في المجتمع بإنشاء مدرسة " أبناء الصفوة " التي لم تكن تهدف الى أكثر من تكوين معاونين وكتبة في الادارة على المدى القريب وأعوان وموالين على المدى البعيد وقد حققوا بعض ذلك ، فما تزال الادارة التعليمية متأثرة بآثار سياسة المستعمر مما يعد معوقا لتقدمه وتطوره وتكامله مع أهداف المجتمع وثقافته ، ذلك رغم المجاولات المتعددة والاصلاحات المتتالية التي كان من أهدافها تحقيق الاستقلال الثقافي الذي واجهه العديد من الصعوبات والمقاومات المتنوعة التي بسببها لا يزال النظام التعليمي يتخبط في مسيرته مثقلا بالأعباء غير واضح السياسة ولا محدد الاهداف ، ويظهر ذلك واضحا في واقع المدرسة الاساسية التي لا تزال هي الاخرى منعزلة عن المجتمع ، وربما يكون من أخطار آثار سياسة المستعمر التي تؤثر في واقع حياتنا وفي النظام التعليمي ما ورثناه من فجوة كبيرة بين المثقفين عموما ومجتمعهم وبين فئات المثقفين أو شبه المثقفين من ذوي الثقافة الاجنبية وذوي الثقافة العربية وما بينهما من تنافس ومعارك غير متكافئة بسبب دعم المستعمر وعدم اهتمام الكثير من أفراد المجتمع بالمصلحة العامة وعدم تحمل المسؤولية وعدم احترام وتقدير الملكية العامة وعدم استغلال الوقت واحترام مواعيد العمل واهمال العلاقات الانسانية والعامة وانتشار التكبر وروح الاستعلاء عند البعض وعند البعض الآخر سيطرة روح الخضوع والطاعة وغير هذا كثير من العادات السلبية التي تسيطر على سلوك الافراد وتأثيرها الحياة في المجتمع وتظهر آثارها في الادارة التعليمية ، كسيطرة اللغة الاجنبية في الادارة على الوثائق والمراسلات رغم تحسن الوضع فسي السنوات الاخيرة نتيجة الاهتمام بالتعريب الا أن اللغة الاجنبية مع ذلك لا تزال طاغية وتسير بها الاعمال الادارية وربما يكون لذلك العديد من الاسباب التي منها :

- تمسك البعض باللغة الأجنبية والاعتزاز بها .
- مساندة المستعمر وما يثيره ويسببه من مشكلات داخلية .

وقد تجسدت آثار ذلك في مقاومة الإصلاحات وإحباطها وخرق المشكلات لها والعمل على الحد من نتائجها والتشكيك فيها ويساعد على ذلك أكثر عدم اهتمام أفراد المجتمع بهذا الجانب وعدم نشاط وكفاءة بعض المثقفين ثقافة عربية .

وبين هذه السلبيات الكثيرة تضيع المصلحة الكبرى والأهداف العامة للمجتمع . وربما يكون من الأسباب التي ساعدت على استمرار آثار سياسة المستعمر وثقافته الأجنبية في المجتمع ودعمها وتأثيرت به الإدارة التعليمية بقاء موريتانيا لسنوات بعد الاستقلال منعزلة عن العالم العربي مما اضطرها إلى الإبقاء على علاقاتها الثقافية مع المستعمر وغيره من الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية حيث لم يتوفر لها البديل في وقت هي في أشد ما تكون الحاجة إليه . وقد انعكست آثار ذلك على التعليم وتأثرت به محاولات الإصلاح والتعريب بشكل خاص وما واجهه من مقومات وصعوبات متعددة .

(٢) العوامل الجغرافية :

من المعروف أن طبيعة البلاد الجغرافية تؤثر على الإدارة التعليمية في أي مجتمع من المجتمعات . فقد أثر الموقع الجغرافي قديماً على أنظمة التعليم في أثينا بسبب موقعها الساحلي وتميزت بذلك الحياة التعليمية بها عن اسبرطة (١) . كما أثر الموقع على أنظمة

(١) عبد الغنى عبود : إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ص ١٥٤ .

التعليم في مصر وغيرها من الدول (١) . كما في الدول الاسكندنافية
فالبينة المحيطة بالفرد والمجتمع مهما كان نوعها - صحراوية - ساحلية -
زراعية أو صناعية ، تؤثر في حياة الفرد وسلوكه واتجاهاته واهتماماته
وهذه البيئات المختلفة تفرض على الادارة التعليمية أخذها بعين
الاعتبار والتكيف معها وتضمن المنهج بمفهومه الواسع ما يتلاءم وهذه
البيئات واحتياجاتها (٢) .

واذا ما نظرنا الى موريتانيا نجد أن لها موقعها والبيئة
الخاصة بها وطبيعة أرضها ومساحتها الشاسعة وتشكل الصحراء
معظمها حيث توجد الكثافات السكانية القليلة ومعظم السكان من البدو
الرحل أو المزارعين ، ونجد كذلك أن أنواع النشاطات الهامة للحياة
تتوزع طبقا للظروف الطبيعية في البلاد ، ففي الشمال نجد المناطق
الصناعية حيث توجد المناجم المتعددة ، وفي الشمال الغربي
السواحل الغنية بمصادر الاسماك وفي الجنوب والوسط نجد المناطق
الزراعية قرب النهر وفي الوسط والشرق نجد الثروة الحيوانية ويفرض
هذا الوضع على الادارة التعليمية الاهتمام بكل منطقة على حدة من
خلال اهتمامها بالسياسة التعليمية العامة في البلاد وذلك بمحاولة
جعل البرامج التعليمية أكثر تكيفا مع البيئة في المنطقة التعليمية
وتهتم بما يسود فيها من نشاطات .

(١) عبد الكريم درويش وليلى تكللا : أصول الادارة العامة ، مرجع
سبق ذكره ، ص ١٣٢-١٣٩ .

(٢) عرفات عبدالعزيز : استراتيجية الادارة في التعليم ، مرجع
سبق ذكره ، ص ٨١-٨٣ .

ولا يخفى أن من بين المشكلات التي تواجه الإدارة التعليمية اتساع أراضى البلاد واختلاف مناطقها ونوع سكانها ، فبسبب اتساع مساحة البلاد والكثافة السكانية المنخفضة أدى الى تشتت المدارس ومع ضعف وسائل الاتصال وضعف إمكانات الإدارات الجهوية لهذا وغيره بقيت عمليات الاشراف والمتابعة دون ما ينبغي ، ولمعالجة هذا الوضع تنوى الوزارة انشاء مفتشيات تعليمية فى المقاطعات بعد أن أنشأت فى كل ولاية إدارة جهوية للتعليم الأساسى وذلك لتدعيم الإدارات ولتتمكن كل إدارة فى موقعها من التعامل مع البيئة المحيطة بها والعمل على تطويرها واستغلالها وليكون النظام التعليمى فى المدرسة الأساسية أكثر ترابطا مع حياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .

(٣) العوامل الاجتماعية :

لقد أصبح التحول من حياة البدو والرحل الى التمدن والاستقرار ظاهرة عالمية ، وقد زادت حدة هذه الظاهرة فى العديد من المجتمعات فى السنوات الاخيرة ، ففي موريتانيا كثر الاستقرار بين القبائل والاسر فى السنوات الاخيرة ، كما كثرت الهجرة من الريف الى المدن بسبب الجفاف الذى أصاب البلاد وتضررت منه الثروة الحيوانية والزراعة . وهما من أهم مصادر الحياة لعدد كبير من السكان ، وقد زاد ذلك من صعوبة الظروف المحيطة بأهل الريف والبادية لفقدهم بعض الوسائل الضرورية لاستمرار الحياة فى مواقعهم ، ولتحسن الاوضاع فى المدن بعض الشئ ، وإمكانية العمل وتوفير بعض الخدمات كانت الهجرة اليها من الريف ، ولقد تعاونت هذه الظروف لتواجه إدارة التعليم الأساسى فى البلاد بالعديد من المشكلات ، فبسبب الهجرة الى المدن وتزايد الطلب على التعليم

بشكل مفاجئ يصعب معه توفير ما يلزم من معلمين ومباني مدرسية ووسائل وأدوات - اضطرت الإدارة لزيادة نسبة القبول في المدن بشكل كبير حتى أصبحت بعض الفصول تصل الى حوالي ١٤٠ تلميذا ، كما أن الكثير من المدارس يطبق نظام الفترات. (١)

وفي الوقت الذي تعرف فيه المدارس في المدن هذا الشكل من الازدحام الذي اتخذ كحل لمواجهة الاقبال على التعليم فإن العديد من الاطفال لا يزالون ينتظرون يدقون الابواب.

أما بالنسبة لمدارس الريف فانها تشكو قلة التلاميذ في الفصل الواحد وعدم اكتمال المدرسة (٢) ، ولا يعنى ما سبق أن جميع أفراد المجتمع أصبحوا يهتمون جميعا بتعليم أبنائهم بنين وبنات ومصفوة خاصة بالنسبة للبنات ، غير أن هذا الوضع يختلف من منطقة الى أخرى كما تختلف داخل المنطقة الواحدة بين المدن والريف واتجاهات بعض القبائل والأسر الى التعليم حيث لا يزال بعض القبائل والأسر تتمسك بعاداتها وتقاليدها ، هذا الى جانب عدم توفر تعليم خاص بالبنات في مرحلة التعليم نظرا لعدم توفر الامكانيات البشرية والمادية ، وكل هذه الامور تستدعي ضرورة التعاون والتنسيق بين الجهود والاهتمام بنشر الوعي بأهمية التعليم وضرورته لجميع أفراد المجتمع ، حتى يكون المجتمع قادرا على الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم من جهة ، ومن جهة ثانية يتغلب على عذرية تلك الفئات التي تمنع في دخول

(١) انظر في ذلك :

- محمد منير مرسى : الإدارة التعليمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .
- وزارة التهذيب الوطني : التقرير الختامي للملتقى الجهوي بانواكشوط .
- Ministere, du plan et des mines: 3e plan du developpement Economique et social, 1976-1980, Mauritanie, P. 35.
- (٢) انظر في ذلك :
- وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢
- Ministere de L'enseignement fondamental secondaire: Contrubition du IV plan, P: 15.

أبنائها المدارس .

والى جانب هذا فان المجتمع يتكون من قبائل وأسر تحكمها علاقات وطادات وتقاليد . وقد دعم المستعمر الفوارق بين الأفراد وجعل من أفراد الاسرة الواحدة حكام ومحكومين ، بسبب العادات والتقاليد التى ورثها المجتمع عن عهد الاحتلال والتى لا تزال تسيطر على سلوك بعض الأفراد وينقلونها معهم الى مراكز عطهم فى الادارة التعليمية اذ لا يمكنهم التخلص من شخصياتهم الاجتماعية بدخولهم الى الوظيفة ، ومن هنا نشأت المشكلات الكثيرة كسيطرة العلاقات الشخصية وعدم الاهتمام بالمصالح العامة والتسبب واهمال المراجعين وكثرة المواعيد أو التخلص من المسئولية (١) وادارة التعليم وهى وسيلة المجتمع الى تحقيق أهدافه وتربية أبنائه وتحقيق آماله فيهم ، تتطلب منها وظيفتها الاجتماعية القضاء على العادات والتقاليد السلبية ومحاربة آثار سياسة المستعمر الى جانب ذلك تعمل على توفير وعى فكرى مستنير بين الافراد والجماعات فى الادارة التعليمية من شأنه أن يصحح المفاهيم ويغير الاتجاهات والآراء ويقدم المفهوم السليم لمعنى الادارة ودورها فى تحقيق الاهداف وما يتطلبه ذلك من تعاون وتنسيق بين الجميع .

ومن ناحية أخرى فان عدم تجانس السكان وانتائهم الى قوميات مختلفة . يفرض على الادارة التعليمية مشكلات أخرى تتعلق بلغة التعليم وما يترتب على ذلك من مشكلات ثقافية وتربوية (١)

(١) انظر فى ذلك :
— المدرسة الوطنية للادارة : التقرير الختامى عن الملتقى المنظم حول التكوين والادارة ، المدرسة الوطنية للادارة ، مورتانيا ١٩٧٧ ، ص ٢٠

— محمد منير مرسى : الادارة التعليمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤
— وزارة التعليم الاساسى والثانوى : منشور رقم ٤ المتعلق بالاصلاح الاخير ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٩ م .

وكانت ادارة التعليم فى السابق تواجه مشكلة سيطرة اللغة الاجنبية على التعليم وبعد ذلك واجهت مشكلة الازدواجية فى لغة التعليم وما صاحبها من ارتفاع التكاليف وضعف مستوى التعليم (١) ، أما الآن فقد زادت مشكلات ادارة التعليم الأساسى التى تواجهها لما تقرر من كتابة وتعليم اللغات الوطنية كخطوة تهدف الى التخلص من اللغة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الثقافى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، وقد اتخذت الدولة خطوات أساسية من شأنها تطبيق قرار تعليم اللهجات ومن ذلك انشاء معهد اللغات الوطنية وامداده بما أمكن من امكانات بشرية ومادية ، غير أن اهتمامنا بتحقيق الاستقلال الثقافى ينبغى أن لا يكون على حساب أهداف هذه المرحلة ومدى مساهمتها فى تطوير المجتمع ودورها فى المحافظة على وحدته ومصالحه العامة أمام الاخطار الداخلية والخارجية .

(٤) العوامل الاقتصادية :

تتأثر الادارة التعليمية فى المجتمع بأوضاعه الاقتصادية ومدى نموه وتطور الحياة فيه ومن المعروف أن المجتمعات تختلف فى نموها الاقتصادي والاجتماعى وما يتوفر لها من امكانات مادية وشرية ، فكثيرا ما تواجه الادارة التعليمية بمشكلات حين تقوم باعداد برامجها التعليمية وخططها التربوية ، واعداد وتوفير ما يلزم قطاعات التنمية المختلفة من القوى العاملة ، وما تتطلبه التغيرات التى تحدث فى المجتمع من برامج للتكوين والتدريب ، فكثيرا ما تواجه الادارة التعليمية بمشكلات تمويلية فى العديد من الدول حين تضع برامجها بسبب عوامل اقتصادية ، والمشكلات الاقتصادية التى تواجه بعض الدول النامية

(١) وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، مرجع سبق فكره ، ص ٢٦

ربما ترجع في كثير منها الى أن هذه الدول لا تستغل ما لديها من
امكانات بشرية ومادية كما ينبغي ، بل ان كثيرا منها يتعرض لسوء
التسيير والهدر ، هذا في نفس الوقت الذي لا يزال فيه اعداد
وتكوين القوى العاملة بهذه الدول محدودا وينظر الى نتائج
دراسات اقتصاديات التعليم في بعض هذه المجتمعات يحذر فيما تشير
اليه من أن أفضل استثمارات رأس المال تلك التي تكون في اعداده ،
وتكوين القوى العاملة .

والموارد الاقتصادية والتعليم كل منهما مهم بالنسبة للاخـر
وضروري ، ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به ، فالتعليم هو السبيل
الى اعداد القوى البشرية العاملة التي تحتاجها التنمية والمال لازم لهذا
التكوين والاعداد .

وتوفر امكانات اقتصادية كبيرة لدى مجتمع معين ليس شرطاً
كافياً لتقدمه وتطوره ، فنحن نجد أن دولاً ذات موارد مادية محدودة
قد تقدمت كثيراً وأحسن من غيرها بفضل انتشار التعليم وتطوير أساليب
الادارة والتنظيم وطرق الاستثمار والاستغلال .

والى جانب هذا فان دولاً أخرى تواجه مشكلات الانفاق المتزايد
على التربية والتعليم وتزداد حاجاتها في نفس الوقت الى التوسع
في التعليم ورفع مستواه ، وغير ذلك من أساليب الانفاق التي من شأنها
أن تزيد قيمته ، ويفرض كل ذلك على الادارة التعليمية الكثير

(١) انظر في ذلك :

- عرفات عبد العزيز : استراتيجية الادارة في التعليم ، مرجع سبق

ذكره ، ص ٩٥-٩٩ .

- محمد منير مرسى : الادارة التعليمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

من المشكلات ، فى وقت تكاد فيه ميزانية التعليم ومخصصاته تكون قد بلغت أقصى حد لها ، فنجد أن بعض الدول بسبب مشكلات التمويل لا تتمكن من تحقيق بعض أهدافها ، فى حين أن دولاً أخرى تؤجل أو تتخلى تماماً عن بعض مشاريعها التعليمية. (١)

وفى موريتانيا نجد أن الامكانيات الاقتصادية المستقلة محدودة والاستفادة منها قليلة وتعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية التى تضررت فى السنوات الأخيرة بسبب الجفاف . أما قطاع الصناعة والتعدين فإن البلاد تتوفر فيها مناجم الحديد والنحاس وأنواع أخرى - كما أن شواطئها غنية بالسماك وقد تكون وحدها قادرة على سد حاجيات المجتمع وتنميته وتطويره لو كانت فوائدها تعود على المجتمع .

الا أن الثروة السمكية لا تزال عرضة للنهب من الداخل والخارج بأساليب وطرق متنوعة ودون أن يستفيد منها المجتمع . أما مناجم الحديد والنحاس فإنها تشكل الموارد الأساسية للبلاد مع محدودية النتائج المستفادة منها . وقد كانت هذه المناجم عرضة للنهب فى عهد الاستعمار وبعدة ، ويمكن القول دون مبالغة أن ما يتوفر فى البلاد من امكانيات مادية اذا أحسن استغلاله كقيل بسد حاجات المجتمع الذى لا يبلغ تعداد سكانه مليونين ، ورغم امكانيات البلاد المحدودة - لظروف استغلالها - والتى تنعكس آثارها على الادارة التعليمية ويسبب لها العديد من المشكلات فإن مخصصات التعليم

(١) انظر فى ذلك :

- محمد منير مرسى : ادارة وتنظيم التعليم العام ، مرجع سبق ذكره ،

ص ٧٢ .

- محمد منير مرسى : الادارة التعليمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

- وزارة الاعلام : موريتانيا - لمحات خاطفة ، نشرت بمناسبة المؤتمر

الاسلامى الافريقى فى أنواكشوط ، ١٩٧٦م ،

ص ٦٤ ٧٤ ٨٦ .

من ميزانية الدولة تمثل نسبة لا بأس بها تبلغ ١٦٪ ويستوعب التعليم الاساسى منها ٥٠٪ (١) . غير أن المشكلة الكبرى التى تواجه ادارة التعليم تتمثل فى أن التعليم فى هذه المرحلة التعليمية لا يستوعب اكثر من ٢٩٪ من الاطفال فى سن التعليم وهى نسبة قليلة ، كما أن التعليم يتميز بضعف مستواه وقلة توفر التجهيزات والمبانى والادوات بالرغم أن تكلفته عالية جدا ان لم تكن بالنسبة للعديد من دول العالم فهى عالية بالنسبة للدول الافريقية على الاقل ، والمشكلة الاخرى أن هذا الوضع صاحب النظام التعليمى منذ سنواته الاولى ، وقد دعى هذا الوضع بعض المهتمين بأمور التعليم الى القول بأن نتائج هذا الاسلوب يحتل صلاحيته وكفاءته محل شك كبير (٢) .

ومن هنا فان من المعروف أن اصلاح التعليم وتطويره يتطلب التخطيط والدراسة وتوفير الاحتياجات البشرية والمادية الا أن نظاما تعليمى يتطلب اصلاحه ما هو أهم من ذلك ، ألا وهو احداث تغييرات كبيرة فى الاتجاهات والافكار والسلوك والعادات والتقاليد بين الجميع وتوضيح لمفهوم الادارة التعليمية ودورها فى تحقيق الاهداف التربوية ، واستغلال جميع وسائل الاعلام وتوظيفها لذلك .

ويبدو من واقع الادارة التعليمية ومن خلال تجاربها الماضية أنه يدون أن يوجد هذا التغيير لدى الافراد والجماعات نحو وطنهم ومصالحة العامة ومسئولياتهم اتجاه مجتمعهم فان محاولات التطوير مهما كانت كفاءتها ستبقى محدودة الفائدة .

(1) Ministere de L'Enseignement, fondamental et secondaire
Contrubition a L'Elaboration de IV^e plan, developpement
economique et social, 1980, 1990, P:6.

(2)

Deuxieme plan de developpement economique et social,
1970-1973, Education et formation, en
Republique Islamique de Mauritanie. Novak Hott, P:2.

الفصل الخامس

دراسة بعض مشكلات إدارة التعليم

الأساسي في موريتانيا

ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا وبعض المشكلات التى تواجهها

تواجه ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا العديد من المشكلات التى تعوق تقدم التعليم وتطوره كىا وكيفيا (١) ، واذا كانت موريتانيا ليست وحيدة فى ذلك الا أنها قد تكون من بين الدول النامية فى أفريقيا التى تتضرر من هذه المشكلات أكثر من غيرها ، لهذا كان من الضرورى الاهتمام بهذه المشكلات ودراستها ومحاولة التغلب عليها والبحث عن الحلول المناسبة لها ، واذا كان من الصعب جدا حصر تلك المشكلات الكثيرة وتناولها بالدراسة فان هذه الدراسة ستقتصر على دراسة بعض هذه المشكلات والتى من أهمها ما يلى :

١ - عدم توفر التمويل الكافى مع ارتفاع التكاليف :

ان موريتانيا هى احدى الدول النامية حديثة الاستقلال وهى محدودة الامكانيات البشرية والمادية وقد استنزف المستعمر طأمكنه من خيراتها وطريق التنمية الطويلة تتطلب من المجتمع الموريتانى استثمار جميع امكانياته وحسن استغلالها ليتمكن بما لديه من امكانيات من تحقيق ما يتشده من تنمية اقتصادية واجتماعية ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة وما تحقق من أهداف بعد الاستقلال فى السنوات القليلة الماضية الا أن هذا لا يعنى عدم وجود مشكلات أساسية تواجه المجتمع وتعوق عملية التنمية داخل هذا المجتمع وصفة خاصة ضعف الموارد المالية حيث

(١) انظر فى ذلك :

- وزارة التربية والتعليم ، أعضاء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣
- أنور العقاد : الواقع الحالى للإصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢

- Ministère de L'Education Nationale : Communication, au Séminaire National sur les Charges Recurrentes, direction de la planification, N.K.tt, 1982, P:1.

تعتبر من أكبر العقبات التي تواجه التنمية في البلاد ، ذلك أن الميزانية الوطنية بقيت لسنوات طرفة عين تغطية تكاليف التجهيز والنفقات ، فقد بقيت هذه الميزانية لسنوات ميزانية تسيير بنسبة ٩٣٪ وكانت في ذلك الوقت تعنى بالمحافظة على ما هو موجود وتعمل على تسييره بحيث أصبحت الإدارة غنية في حد ذاتها ، هذا إلى جانب ما هو منتشر من التبذير وسوء التسيير وعدم الرقابة (١) .

وتوضح بعض الدراسات أن العجز المالي في الميزانية كان سنة ١٩٦٠م حوالي ٥٧٪ وفي سنة ١٩٦١م كان ٣٩٪ وكانت الدولة تحصل على مساعدة من فرنسا لتغطية هذا العجز حتى سنة ١٩٦٣م حين قررت موريتانيا التخلي عن هذه المساعدة ولقد اتخذت الدولة سياسة تهدف إلى الحد من المصروفات وزيادة العائدات وقد أدت تلك السياسة في وقتها إلى زيادة ميزانية التجهيز سنة ١٩٧٠ بنسبة ٩٢٦٪ من الميزانية مقابل ٢٤٧٪ سنة ١٩٦٠م كما زادت هذه الميزانية سنة ١٩٧٣ بنسبة ٤٧٪ بالمقارنة مع ميزانية سنة ١٩٧٢م (٢)

وإذا كان ما تقدم يتعلق بالميزانية العامة فإن الميزانية المخصصة للتعليم ما هي إلا نسبة من تلك الميزانية ، لذا فإن العجز في تمويل التعليم يتمثل في التالي :

فقد أوضحت دراسة قامت بها وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، وقد جاء في هذه الدراسة أن الوزارة بحاجة إلى مبلغ قدره ٨٩٠ مليون فرنك ، تلزم لتوفير تعليم جيد في الوقت الذي كانت ميزانية

(١) المدرسة الوطنية للإدارة : التقرير النهائي، عن الملتقى المنظم حول التكوين والإدارة ، مدرسة الإدارة ، أنواكشوط، ١٩٧٧، ص ٥٥ .

(٢) مركز التكوين والإعلام : موريتانيا أرض الرجال ، مركز التكوين والإعلام ، أنواكشوط، ١٩٧٣، ص ٣٩-٤٠ .

الوزارة تبلغ ٧٠٠ مليون فرنك فقط ويمثل هذا عجزاً قدره (١٩٠) مليون،
فرنك، وتشير الدراسة إلى أن هذا العجز تظهر آثاره أكثر على مستوى
مرحلة التعليم الاساسى التى بقيت لثلاث سنوات بدون وسائل وأدوات مدرسية
ضرورية.

ويشير إلى العجز فى التمويل أيضاً ما جاء فى تقرير من أند الدولية
قد خصصت لمشاريع تعليمية عام ١٩٧٥ مبلغاً قدره (٥٠) مليون فرنك
وخصصت لنفس الغرض عام ١٩٧٦ (٦٢) مليون فرنك ويوضح التقريب
أن الوزارة كانت قد طلبت لتغطية هذه المشاريع (١٠٢) مليون عام
١٩٧٥ و (١٠٨) مليون فرنك عام ١٩٧٦ م.

وتوضح دراسة أخرى أن مخصصات الادراك الجهوية الثلاثة عشر كانت
أقل من (٤٤٠.٠٠٠) ألف أوقية لتجهيزات الادارات الجهوية وتأمين
صيانة السيارات وقطع الغيار وتوفير الوقود، ويمكن القول دون مبالغة ان هذا المبلغ
لا يغطى حاجيات ادارة واحدة لديها العديد من الاهتمامات والمشكلات. (١)

وتوضح دراسة أخرى أن ميزانية قطاع التعليم الاساسى والثانوى
عام ١٩٨٠ كانت تمثل نسبة ١٦٪ من الميزانية العامة ويستوعب التعليم
الاساسى منها ما يقرب من ٥٠٪ غير أن ذلك لم يمكن إلا من التعليم نسبة
٢٤ر٢٪ من الاطفال فى سن التعليم عام ١٩٨٠. ويعنى هذا أن بلوغ
الاستيعاب الكامل يتطلب على أقل تقدير ربع ميزانية الدولة العامة.

(١) انظر فى ذلك :

Ministere de L'Education Nationale : L'Enseignement
primaire et ses imperfections, Mauritanie, 965, P:2.

- وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية : تقرير حول المصادر،
مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

ويبدو من الصعب تحقيق ذلك في الوقت الحاضر نظرا للعديد من الصعوبات التي تحيط بالمجتمع (١).

ومما يشير الى ارتفاع تكاليف التعليم في موريتانيا أن زيادة نسبة الاستيعاب في المدارس بنسبة ١٪ لتصبح النسبة ٩٪ طو مدى خمس سنوات وكانت قبل ذلك ٨٪ فان هذه الزيادة البسيطة كلفت زيادة في ميزانية التعليم قدرها (١٩١٠٠٠٠٠٠٠) فرنك وتوضح الدراسة ازاء هذه النتيجة بأن بلوغ الاستيعاب الكامل والذي هو مطلب أساسي جماهيري يتطلب ميزانية قدرها (٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠) أى سبع مليار وخمسمائة مليون وهو مبلغ أكثر بكثير من الميزانية العامة للدولة. (٢)

وتوضح خطة التنمية الثانية أنه في الوقت الذي لم تزد فيه نسبة نمو أعداد التلاميذ في المدارس ما بين عام ١٩٦٧-١٩٧٠ عن ٢٠٪ فان تكاليف الاشخاص في مرحلة التعليم الاساسي في نفس الفترة الزمنية كانت نسبة نموها ٧١٪ ويشير هذا الى عدم التناسب والتوازن في النمو كما يعنى عدم الكفاءة أو الجدوى الاقتصادية للنظام التعليمي، المتبع. (٣)

ان هذه المعلومات السابقة توضح بجلاء العجز في التمويل وارتفاع التكاليف وربما يتطلب هذا الوضع اعادة النظر في سياسة التمويل والبحث عن مصادر جديدة لتغطية هذا العجز ، وكذلك البحث عن أساليب من شأنها تخفيض التكاليف .

(1) Ministere de L'Enseignement fondamental et secondaire , Contrubtion a L'Elaboration du IVe plan, P:15.

(2) Ninistere de L'Education Nationale:L'Enseignement primaire et ses imperfections P:3,4.

(3) Deuxieme plan de developpement Economique et Social, Education et formation,P:2.

٢- تشتت المدارس وعدم تكيف المعلمين

نحن نعلم أن مساحة موريتانيا كبيرة ويتوزع السكان على تلك المساحة وقد ترتب على ذلك تشتت المدارس في القرى والريف وعدم اكتمالها أيضا وفي هذا المجال توضح بعض الدراسات أن من بين عدد المدارس القليل كانت (١٤٠) مدرسة ذات فصل واحد تتطلب كل مدرسة منها معلمين ليكون عدد المعلمين اللازم لهذه المدارس (٢٨٠) معلما ، وقد ترتب على هذا الوضع اهدار كبير في وقت المعلمين الذي يحدد القرار رقم ٠٠٢ / ١٣٤ / ١ / ١٩٧٦ ساعات العمل بالنسبة لهم بـ ٣٠ ساعة أسبوعيا ، غير أن هذه الدراسة تشير إلى أن معلم اللغة العربية كان يعمل ١٠ ساعات أسبوعيا فقط وقد ترتب على ذلك ضياع في الوقت قدره : ٣٢٢٠ ساعة بالنسبة لمعلمي اللغة العربية .

أما معلمو اللغة الأجنبية فكانوا يعملون ٢٠ ساعة وكان عدد الساعات الضائعة بالنسبة لهم قدرها ١٨٢٠ ساعة أسبوعيا - ويوضح التقرير أن هذا الهدار في الوقت الذي سببه عدم ازدياد واجبة المعلمين وعدم اكتمال المدارس - من أسباب ارتفاع تكاليف التعليم . يوضح ذلك أن عدد المعلمين البالغ عام ١٩٧٠ (١١١٦) معلما لو كانوا كلهم مزدوجين لكان بالامكان زيادة نسبة الاستيعاب في تلك السنة لتكون ١٦٪ بدلا من ٨٪ ، ومعنى آخر فإنه يمكن تخفيض المبلغ المقدر اللازم لبلوغ الاستيعاب الكامل من ٧٥٠٠ سبع مليار وخمسمائة مليون إلى (٤) مليارات من الفرنكات الافريقية. (١)

(١) انظر في ذلك :

- Ministere de L'Education Nationale:
L'Enseignement primaire et ses imperfections, P:4,5.

- وزارة التربية والتعليم : مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠.

٣- انخفاض نسبة الاستيعاب

إذا كانت الدولة منذ عهد الاستقلال قد أولت التعليم اهتماما كبيرا وخصصت له قدرا لا بأس به من امكاناتها البشرية والمادية الا أننا مع ذلك نجد أن ثلاثة أرباع الاطفال في سن التعليم لا يزالون خارج المدرسة ، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن دولاً أفريقية تتشابه أوضاعها مع موريتانيا قد حققت أوقاربت تحقيق الاستيعاب الكامل .

الجدول التالي يوضح تطور نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي بين عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٠ .
الجدول رقم : (١)

السنة الدراسية	النسبة
١٩٦٠ - ١٩٦١	٣٠,٥ ٪
١٩٦٥ - ١٩٦٦	٥٠,٨ ٪
١٩٧٠ - ١٩٧١	١٨,١٢ ٪
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٢٣,١٨ ٪
١٩٧٩ - ١٩٨٠	٢٨,٢٤ ٪

ويظهر من الجدول أن تطور نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي كانت بطيئة كما لم تكن تتبع في تطورها استراتيجية معينة كما يشير الى ذلك الجدول رقم : (١) الذي يبين تطور نسبة الاستيعاب

(١) انظر في ذلك - Ministère de L'Enseignement
fondamental et secondaire: Contribution
a L'Elaboration du IVe plan P:3.

- وزارة التربية والتعليم : أعضاء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢
- أنور العقاد : الواقع الحالي للإصلاح التربوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١

في مرحلة التعليم الأساسي من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٠ م.

ويتضح من احصاءات التعليم في موريتانيا أن عدد التلاميذ في
العام الدراسي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ كان ٢٨٦٥٠ تلميذا وقد وصل
العدد الى ٨٥١٥١ تلميذا في العام الدراسي ١٩٧٩ - ١٩٨٠
وبذلك تكون نسبة الزيادة في هذه المرحلة حوالي ٢٩٧,٢٪^(١).

(١) Ministère de L'Enseignement fondamental et secondaire;
Contribution à L'Elaboration du IVe plan, p. 4.

٤ - عدم التوازن والتباين بين المناطق بعضها والبعض الآخر :

من المظاهر السلبية في النظام التعليمي عدم التوازن وعدم وضوح الأهداف وتحديدها وغياب التخطيط السليم مما أدى الى تباين بين المناطق لهذا نجد فروقا كبيرة بين المناطق في نسب الاستيعاب تتراوح ما بين ١٤٢٪ الى ٥٧٥٪ في حين نجد أن نسبة الاستيعاب تصل في البلاد متوسطا قدره ٢٤٢٪ . أما في المناطق فان النسب تختلف بين المدن الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن ١٠.٠٠٠ والمقاطعات الريفية والقرى التي يقل عدد سكانها ، ففي حين تصل نسبة الاستيعاب في المدن ما بين ٢٢٪ الى ٥٥٪ نجد أن هذه النسبة في بعض المقاطعات تصل الى ٤٪ .

الجدول التالي رقم (٢) يوضح التباين بين المناطق في نسب الاستيعاب :

المنطقة التعليمية	عدد الاطفال في سن المدرسة	عدد الاطفال في المدرسة	نسبة الاستيعاب
الحوض الشرقي	٣٩٣٤٣	٥٦٠٠	٪١٤٢٣
الحوض الغربي	٣١٢٣٣	٥٣٠٩	٪١٧٠٠
لعصاية	٣٢٤٠٠	٤٦٧٤	٪١٤٤٣
كير ماقا	٢٠٩٦٦	٣٧٤٤	٪١٨٨٦
تكانت	١٨٧٠٦	٣٧٨١	٪٢٠٢١
لبراكه	٣٨٠٠٤	٨٨٧٧	٪٢٣٣٦
كور كول	٣٨٧١٩	٨١٣٥	٪٢١٠١

٢٤٠٧٪	١٣٠٣٥	٥٤١٣٣	اترازه
٣٦١٣٪	١٥٥٠	٤٢٩٠	أنشيري
٣٦١٥٪	٤٨٩٨	١٣٥٤٨	أدرار
٤٤٧٨٪	٢٨٤٤	٦٣٥٠	تيرس الزمور
٥٨٤٧٪	٣٨٣٩	٦٦٨٠	داخلت أنوازيو
٤٠٧٣٪	١٨٨٦٥	٤٦٣١١	أنواكشوط
٢٤٢٨٪	٨٥١٥١	٣٥٠٦٨٣	المجموع

يوضح الجدول أن المناطق التي يقل فيها نسبة الاستيعاب مناطق ريفية في الغالب مثل : الحوضين ولعصابة وكيدى مالا وتكانت وفيها كانت نسب الاستيعاب دون معدل الاستيعاب العام في البلاد . وأما في المناطق الحضرية والصناعية التي يكثر فيها السكان فقد كانت النسبة فوق المعدل العام كما في أنواكشوط ، أزمرات وأنوازيو وأطار . وفي وسط البلاد نجد أن نسبة الاستيعاب تقترب من معدل الاستيعاب العام في البلاد كما في أترارزار ولبراكنة وكوركول - ومن هذه النتائج يمكن القول أن أسلوب نمو النظام التعليمي لا تحكمه سياسة ولا يستنير بتخطيط سليم ، أما بالنسبة لتعليم البنات فان حظهن في التعليم لا يزال ضعيفا حيث لا تزيد نسبتهم في المدارس من مجموع المسجلين عن ٣٦٪ في التعليم الاساسي . (١)

(١) انظر في ذلك : المصدر السابق ،
- Ministère de L'Enseignement fondamental et Secondaire, P:5.
- أنور العقاد : الواقع الحالي للإصلاح التربوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥

وقد تطورت كثيرا ان كانت سنة ١٩٦٠ ١٨٪ من المجموع
فى المدرسة و ٢٨٪ سنة ١٩٧٠ . ويوضح هذا ضعف أو انخفاض
نسبتهم بالنسبة الى نسبة البنين فى المدرسة الأساسية .

...

٥ - مستوى المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي :

إذا كان المعلم من أهم العناصر المؤثرة في مستوى التعليم وكفاءته فإن مستوى عدد كبير من المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي في مروتانيا غير مشجعة حيث أن نسبة هذا النوع من المعلمين طليقة بين مجموع المعلمين ، فقد جاء في منشور الوزارة رقم ٢٥ في ١٩ / ١٠ / ١٩٧٧ أن نسبة المعلمين ذوي الكفاءة المحدودة تقدر ب : ٧٥ ٪ ، وأن هؤلاء لم يعدوا اعدادا تربويا وتنقصهم الثقافة العامة ، وأوضحت خطة التنمية الثالثة أن هذه النسبة تصل الى ٨٠ ٪ من المعلمين الذين لهم مستوى دون الشهادة الاعدادية . وجاء في خطة التنمية الرابعة أن نسبة المعلمين ضعاف المستوى تصل الى ٦٨ ٪ .

وزارة التعليم بدون شك أول من يدرك ذلك وفي محاولة منها لمعالجته اتخذت بعض التدابير التي منها :

- اعادة تنظيم مدرسة تكوين المعلمين .
- انشاء مدرسة ثانية لتكوين المعلمين .
- وضعت حدا لاكتساب المباشر للمعلمين .
- أسندت مهمة التدريس أثناء الخدمة الى المعهد التربوي ، والادارات الجهوية ، وحتى تكون هذه الادارات أكثر قدرة على القيام بهذه المهمة دعمتها الوزارة بشريا وماديا . (١)

(١) انظر في ذلك :

- Ministere du plan et des mines: 3e plan de developpement economique et Social, 1976-1980, N K.tt, 1976, P: 58.
- Ministere de L'Enghnement fondamental et Secondaire, P:
- Ministere de L'Education Nationale: Communication au seminaire, 4, 5.

- وزارة التربية والتعليم : أعضاء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣

كما كان من التدابير أيضا اصلاح برامج التعليم ، غير أنه مع هذه التدابير المفيدة فان حاجات التوسع في التعليم مع قلة المعلمين التي أصبحت ظاهرة عالمية ، كما أن بعض المعلمين لا يتأخرون عن الهجرة من قطاع التعليم عندما تتاح لهم أول فرصة ، ويزيد من مشكلة نقص المعلمين في موريتانيا كثرة النساء المعلمات في مرحلة التعليم الأساسي مع ما لهن من مميزات طبيعية بسببها يطول غيابهن عن العمل مما يسبب مشاكل أثناء العام الدراسي ، كل هذه الأمور تجعل الوزارة مضطرة الى اكتتاب معلمين دون المستوى المرغوب ، اكتتاب معلمين من السوق مباشرة دون تدريب ولا اعداد

فاذا أضفنا الى مستوى المعلمين الضعيف ما يحيط بظروف عطهم من صعوبات كازدحام الفصول الذي يتراوح في المدن من : ٨٠ - ٩٠ - ١٠٠ - ١٤٠ ، وقلة الوسائل والأدوات وعدم ملائمة المباني المدرسية ، هذا الى جانب واجبات المعلم داخل المدرسة وخارجها من تحضير للدروس وتصحيح لدفاتر وواجبات أكثر من فصل وما عند المعلم من واجبات والتزامات عائلية أو أسرية ، اذا تصورنا هذا الوضع بجميع جوانبه أدركنا أنه ليس من قبيل الصدفة أن كان مستوى التعليم في هذه المرحلة ضعيفا وكانت انتاجيته قليلة.^(١)

-
- (١) انظر في ذلك : Ministere de L'Education Nationale : Communication, au Seminaire National sur les Charges Recurrentes, P:3,7.
- وزارة التهذيب الوطني : تقرير حول الزيارات للمدارس : الادارة الجهوية للتعليم الاساسي ، أنواكشوط ، ١٩٨١-١٩٨٢ .
 - وزارة التهذيب الوطني : التقرير الختامي للملتقى الجهوي بمنطقة أنواكشوط ادارة التعليم الاساسي ، أنواكشوط ، ١٩٨٢ .
 - وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية : تقرير حول هذه المصادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢-٢٥ .
 - ندوة خبراء اللغة العربية لبحث وسائل تطوير اعداد معلميها : تقرير موريتانيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .
 - محمد منير مرسى : ادارة تنظيم التعليم العام ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩-٢٠٥ .
 - Jean Thomas: Les grands problemes de L'Education dans Le monde, Les presses, de L'Unesco, L'Unesco, Paris, 1975, P:35,36.
 - Conference des Ministres de L'Education Nationale, a Yaounde, 1966, Rapport du Congo, P:1-2. Rapport du Niger, P:5, Rapport du Cameroun, P.14.

ولا تقتصر الظروف المحيطة بالمعلمين والتي تؤثر في عطائهم على ما تقدم بل أن أكثرهم يشعر بحاجة الى مزيد من التقدير الأدبي والاجتماعي داخل المدرسة وخارجها في المجتمع ومؤسساته ، ولقد أدى شعور بعض المعلمين بنظرة المجتمع الى مهنته ومستواه الاقتصادي ومكانته الاجتماعية الى مزاولة المهنة بدون ايمان ولا تقدير أو حزم أو عزم (١) ، والواقع أن المعلم في مجتمعنا يحتاج الى تقدير أدبي واجتماعي أكثر من أى شئ آخر يمنحه المشاركة والمساهمة في دراسة مشكلات المجتمع ومشكلاته هي الخاصة به وما يتعلق بالمدرسة من أمور تهتم المشاركة فيها .

(١) انظر في ذلك :

- وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية : تقرير قطاع المصادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ .

٦ - ارتفاع نسبة الفاقد :

لعل النظرة الحديثة الى اقتصاديات التربية زادت من أهمية استثمار واستغلال كل الطاقات الممكنة في سبيل الحصول على أفضل انتاجية بأقل تكلفة ومن هنا كانت خطورة المشكلات التي تواجه أنظمة التعليم في الدول المختلفة بسبب حجم الخسائر الكبيرة التي تتحملها نتيجة زيادة نسب الرسوب والتسرب في مراحل التعليم المختلفة .

أما في موريتانيا فان هذه المشكلات تدعو الى القلق والازعاج لكل مهتم بأمورها يوضح ذلك البيانات التالية :

توضح خطة التنمية الثالثة أن عدد التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الأساسية عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ كان (٤٣٤٢) وكان عدد الراسبين منهم (١٥٠٠) تلميذ فكانت نسبة الرسوب تقارب ٣٥٪ في السنة الأخيرة من المرحلة ، فحين نزل الى السوق بحثا عن العمل (٧٣٠) من المجموع . أما بالنسبة للرسوب في جميع سنوات المرحلة الأساسية فانه يتراوح من ٥٪ في السنة الاولى ليصل الى ٤١٪ في السنتين الأخيرتين ليكون نسبة الراسبين في السنة الأخيرة ٥٤٪ . (١)

(١) انظر في ذلك :

- محمد منير مرسى وعبد الغنى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٢٢١ - ٢٢٥ - ٢٤٣ .

- Jean Thomas: Les grands problemes de L'Education dans le monde, P; 22.

- Conference des Ministres de L'Education National q Yaounde 1966. Rapport du Cameroun, P: 11-13.

Rapport du Niger, P: 3-4.

- Unesco: conference sur L'Education et la formation scientifique et technique dans L'Eurs Rapports avec developpement en Afrique, Rapport de la commission I. Nairobi, Unesco, 1968, P: 7.

- Ministere du plan et des mines: 3e plan de developpement, 1976-1980, P: 58.

وجاء في خطة التنمية الرابعة أن من بين ألف تلميذ يسجلون في السنة الأولى من المرحلة الأساسية ٣٧٠ منهم ينهون المرحلة بدون رسوب و ١٣٠ منهم يلتحقون بالتعليم الثانوي ، أما النصف الباقي فإنه يتوزع ما بين الرسوب والتسرب . وإذا أضفنا إلى هذا أن أولئك الذين ينهون مرحلة التعليم الأساسي بنجاح لا تستقبل المؤسسات الثانوية منهم سوى نسبة ٣٥ ٪ لتبقى نسبة ٦٥ ٪ بدون مصير محدد وقد انقطعوا من وسطهم وأصبح من الصعب عليهم التكيف معه والعودة إليه ، ولا يوفر لهم السوق أى عمل يمكنهم مزاولته - والنظر إلى هذا الواقع يمكن أن ندرك مدى التكاليف والخسائر المترتبة على هذه النتائج . (١)

(١) انظر في ذلك :
Ministere de L'emeignement
fondamental et secondaire, Contrubition a
L'elaboration du IV plan-1980-1990, P: 6.

- وزارة التربية والتعليم ، أضواء على التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

ارتفاع تكلفة الوحدة التعليمية

في موريتانيا

تعد تكلفة الوحدة التعليمية (التلميذ) من المعايير الموضوعية لحساب الفاقد في التعليم من حيث دقة التقديرات لجوانب التكلفة المختلفة ، وكما كانت تقديرات التكلفة أقرب الى الواقع كلما ساعد ذلك على نجاح الخطة التعليمية . (١)

ورغم ما يحيط بتحديد التكلفة التعليمية العامة من غموض سببه عدم شمولية التقديرات لجميع المصروفات على التعليم (٢) وما يتعلق بتقدير النفقات غير المحصلة من صعوبات (٣) . ومع ذلك فان النظرة الحديثة لاقتصاديات التعليم من جهة والانفاق المتزايد عليه من جهة أخرى . كل ذلك أصبح يستدعي بالحاج ترشيد رأس المال المستثمر في التربية والتعليم وترشيد وجوه الانفاق ، بمعنى تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف بأقل التكاليف ، وهذا ما جعل التربويين والاقتصاديين يحاولون باهتمام كبير تقدير ومعرفة تكلفة الوحدة التعليمية باعتبارها أحد المعايير المعتبرة لحساب الفاقد في التعليم ، كما من شأنها تسهيل تقدير تمويل الخطة التعليمية ، ويلاحظ في هذا الموضوع الاختلاف بين الدول في تكاليف الوحدة واختلاف عناصرها عند محاولة المقارنة واختلاف أسعار العملات بين الدول . (٤)

(١) محمد منير مرسى : إدارة وتنظيم التعليم العام - مرجع سبق ذكره ،

ص ٧٧ .

(٢) حامد عمار : في اقتصاديات التعليم - مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٣) تيودور شولتز : القيمة الاقتصادية للتربية - ترجمة محمد عبد الهادي

عفيفي ومحمود سلطان ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ ،

ص ٣٢ .

(٤) لجنة خبراء اليونسكو : التخطيط التربوي - مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠-٢٩١

ويرى بعض التربويين أن الانخفاض النسبي في تكلفة الوحدة مع المحافظة على مستوى تعليمي جيد يعد دلالة على نجاح الإدارة التعليمية وكفاءة النظام التعليمي .

كما يرى آخرون أن التكلفة الأدنى قد تعني أن الأموال تستثمر بشكل جيد ، كما أن ذلك قد يرجع إلى زيادة نسبة التلاميذ لدى المعلم الواحد أو إلى ضعف الجهاز الإداري التعليمي ، كما قد يرجع ذلك إلى الفرق بين أجور المعلمين وعدم توفر التجهيزات والوسائل والادوات وعدم وجود بعض الخدمات الضرورية كالرعاية الصحية والوسائل الترويحية. (١) غير أن بعض الكتاب في هذا المجال يشير إلى أن من المبادئ العامة أو المسلمات أن تربية جيدة تكلف أكثر من تربية هزيلة ، وإلى جانب ذلك فإن البحوث والدراسات قد أسهمت في تحسين مستوى التعليم دون زيادة التكاليف بل كان من النتائج تخفيض التكاليف في بعض المجالات ، ويعني هذا أن تربية جيدة يمكن أن لا تكون أكثر تكلفة من تربية ضعيفة ، وهذا ما يتعارض مع الفكرة الأولى ، وإذا كان من الصعوبة بمكان تحديد معايير للتفريق بين تربية جيدة وتربية ضعيفة إلا أن الظروف المحيطة بالمعلمية التربوية والمناخ الذي توجد فيه ومدى ما يتوفر لها من تجهيزات ، ووسائل وأدوات وكفاءات بشرية يمكن أن ينعين على تصور نوع ونتائج العطية التربوية. (١)

(١) اليونسكو : التخطيط التربوي — مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ .

- Jean Thomas: Les grands problemes de L'Education dans le monde, p: 34- 37.

وإذا كان من أهداف كل إدارة تعليمية العمل على توفير تربية جيدة لأبناء مجتمعها فإن المشكلة الكبيرة لدى العديد من دول العالم المتخلفة هي كيف تحقق ذلك بما لديها من امكانات بشرية ومادية محدودة ؟

ومهما كانت مشكلة التكلفة فإن الأهم أن تكون تلك التربية نافعة، قادرة على احداث تغييرات جذرية في حياة التلاميذ وفي اتجاهاتهم وسلوكهم ليصبحوا قادرين على المساهمة في بناء وتطوير مجتمعهم.

وإذا حاولنا التعرف على أوضاع بعض الدول الافريقية المجاورة لموريتانيا والتي كثيرا ما تتشابه ظروف وأوضاع بعضها مع موريتانيا دون تجاهل ما يمكن أن يوجد من اختلافات ، نجد أن تكلفة الوحدة التعليمية (التلميذ) في مرحلة التعليم الأساسي في هذه الدول الافريقية أقل بكثير مما هي عليه في موريتانيا ، وفيما يلي نتعرف على تقديرات تكلفة الوحدة التعليمية في بعض هذه الدول كما بينتها بعض الوثائق :

جمهورية النيجر	١٣٥٠٠	فرنك افريقي
جمهورية السنغال	١٢٩٠٠	“ “
الكوتونجو	٦٣٢٦	“ “
توجو	٥٣٠٠	“ “
الكامرون الشرقية	٥٥٠٠	“ “ (١)

(١) انظر في ذلك :

- Le 1er plan quadriennal, 1963/1966, Mauritanie, P:16.
- Conference des ministres de L'Education Nationale: Yaounde, 1966.
- Rapport du Congo, P: 2.
- Rapport du Cameroun, Oriental, P:9.

أما في موريتانيا فقد كانت تقديرات التكلفة في نفس السنوات التي كانت فيها التقديرات السابقة في بعض الدول كانت التكلفة في موريتانيا تصل ٣٠.٠٠٠ و ٣٥.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ الف فرنك افريقي ولا يبدو أن هذه التكلفة العالية قد انخفضت كثيرا رغم الاصلاحات التعليمية المتتالية التي كانت تهدف الى ذلك ، وان كان قد حدث تحسن طفيف في هذا المجال ، فقد بلغت تقديرات التكلفة عام ١٩٧٢-١٩٧١ حوالي ٧٢٠٠ الى ٨٢٠٠ بالعملة الموريتانية وقدرت عام ١٩٧٧ بحوالي (٦٤٠٠) عملة موريتانية ، وكانت آخر التقديرات عام ١٩٨٠ م حوالي (٧٧٧٢) من العملة الموريتانية. (١)

وهكذا نجد أن تكلفة الوحدة في مرحلة التعليم الاساسي بموريتانيا تزيد خمسة أضعاف أو ستة أضعاف على التكلفة في بعض الدول الافريقية التي تتشابه أوضاعها مع أوضاع موريتانيا .

(١) انظر في ذلك

- Le 1^{er} plan quadriennal, 1963, Mauritanie, N.K.tt. p: 16.
- Ministere de L'Education National, L'Enseignement primaire et ses imperfections, p: 5.
- Ministere de L'Enseignement fondamental et secondaire, Contribution a L'Eleboration du IV plan, p: 14.

— وزارة التهذيب الوطني : مجلة التعليم ، مرجع سابق ، ص ٤٩
— أنور العقاد : الواقع الحالي للاصلاح التربوي ، مرجع سابق ،

وتوضح خطة التنمية الثانية ارتفاع تكلفة الوحدة التعليمية في البلاد بقولها : " ان التعليم في موريتانيا ولأسباب عديدة تعد تكاليفه من أرفع التكاليف ان لم يكن بين دول العالم ففي الدول الافريقية »

ويشير الى هذا الارتفاع الكبير أيضا ما جاء في مقارنة بين الجهد الذى تبذله بعض الدول الافريقية في سبيل توفير التعليم لأبنائها ما جاء في هذه المقارنة أن الجهد الذى تبذله موريتانيا لتعليم سبعة من أبنائها في المدرسة يساوى الجهد الذى تبذله أو يمكن أن تبذله دولة الغابون من أجل بلوغ الاستيعاب الكامل لجميع الاطفال فى سن التعليم ، وهذا ما يشير الى الفرق الكبير بين الجهود التى تبذلها موريتانيا في سبيل تعليم أبنائها وما تتحمله من تكاليف .

ويشير الى ذلك أيضا ما جاء في دراسة من أن تكلفة الوحدة التى قدرت ب : (٨٢٠٠) أوقية أو أكثر من ٤٠٠٠ ر.٠٠٠ فرنك افريقسى وهو ما يقابل ٢٩٪ من نصيب الفرد من الناتج الوطنى الصافى وان هذا النسبة كانت مخصصة لتعليم ١٢٪ من السكان فى عمر التعليم وهو ما يؤكد ارتفاع التكلفة. (١)

(١) انظر فى ذلك :
- Deuxieme plan de developpement economique et Social Education et formation, p: 2.

— اليونسكو : التخطيط التربوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ .
— أنوال العقاد : الواقع الحالى للإصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره
ص ٦٠

٦ - نقص التجهيزات والادوات والوسائل المدرسية :

ان السياسة التي كانت متبعة في السنوات الماضية تجعل مسئولية اعداد المباني وتجهيزها وتوفير الادوات المدرسية مسئولية مشتركة بين الادارة المركزية والمحلية ، حيث من المفروض أن تتحمل الأخيرة جزءاً من المباني المدرسية وتجهيزها بمشاركة الاسر والتجمعات والتطوعات الفردية والجماعية ، الا أن هذا لا يتم دائماً كما ينبغي ، وتتحمل الادارة المركزية رواتب المعلمين وتوفير جزء من الادوات المدرسية ، وفي السنتين الاخيرتين كانت الاعتمادات المخصصة لتوفير هذه الادوات : أربعة عشر مليون أوقية لتوفير جزء من هذه الادوات وتوزيعها على الولايات وتشمل (دفاتر ، أدوات ، طباشير . . .) وغير ذلك من الادوات الضرورية البسيطة .

غير أننا نعرف أن بعض التجهيزات اللازمة للمدارس (طاولات ، مقاعد ، مكاتب ، دواليب ، أدوات أخرى) وغير ذلك من الوسائل المدرسية التي ليس بإمكان الادارة الجهوية ولا التجمعات المحلية توفيرها — ومن هنا بقيت مشكلة توفير التجهيزات الضرورية قائمة وهي ما يؤثر على مستوى العمل الاداري ومستوى العطية التعليمية.(١)

(1) Ministere de L'Education Nationale; Communication,
au seminaire National , sur Les Charges
recurrentes; p: 2, 3.

وليس هذا الوضع خاصا بالمناطق الجهوية بل ان هذا العجز في الادوات والتجهيزات يشمل المدارس في المدن الكبيرة في البلاد حيث لا يزال يوجد عدد كبير من التلاميذ في المدارس بدون مقاعد وطاولات وغيرها من الادوات الضرورية ، وقد قدرت دراسة أجريتها عام ١٩٨٢ الاحتياجات من التجهيزات بما يلي :

٥٠٩٧٦ طاولة ومقعد

٦٥٣ مكتب معلم

وتوضح الدراسة أن أول دفعة توزع من الطاولات والمقاعد كانت حوالي (٦٠٠٠) طاولة ومقعد ، وزعت على الادارات الجهوية ، حصلت عليها الوزارة من مساعدة خارجية عام (١٩٨١) .

ويشير تقرير عام ١٩٧٥ أن النقص في التجهيزات والادوات المدرسية كبير جدا حيث يفتقد كثير من التلاميذ في المدارس الوسائل والادوات الضرورية ، ومع النقص في هذه الادوات فان المتوفر منها لا يوزع في الوقت المناسب كما يكون عرضة لعدم الصيانة والاهمال ، وقد أكد مؤتمر المفتشين السنوي عام ١٩٧٦ هذا الوضع (١) كما استنكرته الوزارة في منشورها الصادر بتاريخ : ١٤/٢/١٩٧٤ .

(١) انظر في ذلك : Ministere de L'Education Nationale : Communication au Seminaire, p: 3.

— وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية ، تقرير عن قطاع المصادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

— وزارة التعليم الاساسي : مؤتمر المفتشين السنوي ، ادارة التعليم الاساسي ، موريتانيا ، ١٩٧٦ ، ص ٨ .

فالصورة العامة التي يمكن أن نكونها بعد جمع هذه المعلومات

هي :

— أن الاعتمادات التي تخصص لهذه التجهيزات والادوات والطريقة

المتبعة ليست كافية لتوفير هذه الوسائل .

— أن تغطية هذا العجز تتطلب مشاركة الجميع وتعاونه .

أما المباني المدرسية فإن أكثرها غير ملائم وموقت ولا تخضع للدراسة الهندسية والتخطيط المناسب ، وكان من نتائج قلة المباني المدرسية وكثرة التلاميذ أن اضطرت بعض المدارس إلى اتباع نظام الفترات . وقد قدر العجز في الفصول سنة ١٩٨٠ ب : ٨٠ فصلا في حين كانت توجد فصول في بعض المناطق لم تستغل بسبب نقص المعلمين . (١)

(1) Ministere de L'Education Nationale : Communication
au Seminaire National sur les Charges
Recurrentes, p: 2, 3.

٧ - عدم تكيف البرامج التعليمية مع البيئة الموريتانية :

بقيت البرامج التعليمية لسنوات ما بعد الاستقلال بعيدة عن البيئة الموريتانية ولا ترتبط بها (١) ، وإذا كانت اصلاحات التعليم المتتالية تعكس الرغبة في تكيف هذه البرامج مع الحقائق الوطنية ، فان ذلك لا يزال أملا يرجى تحقيقه بشكل أكثر عمقا ، وإذا ما نظرنا الى ما كانت عليه هذه البرامج نجد بعض الدراسات والوثائق التي تؤكد أن البرامج التعليمية بقيت لسنوات ما بعد الاستقلال تعنى بمعلومات نظرية لا ترتبط بالبيئة ولا تهتم بخصائص الاطفال وحاجياتهم ، كما لا تعد للمهن المتوفرة في البيئة الموريتانية ، والأكثر من ذلك أن هذه البرامج تبعد التلاميذ عن محيطهم الاجتماعى . (٢)

وتوضح دراسة أخرى أن التعليم الرسمى فى موريتانيا بقى منذ تاريخ انشاء التعليم الرسمى سنة ١٩٢٢ م تعليما أجنبيا فى الأساس وورثته المدرسة الموريتانية بعد الاستقلال وحافظت عليه لسنوات ، حتى كانت اصلاحات التعليم الاخيرة التي كانت تهدف الى جعله أكثر ارتباطا بحقائق المجتمع الموريتانى . (٣)

وهكذا نجد أن النظام التعليمى وبرامجه كانت وما تزال غير مرتبطة بالمجتمع وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه . (٤)

(١) وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية ، تقرير عن اصلاح التعليم ،

مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

(٢) أنور العقاد : الواقع الحالى للإصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره

ص ٢ .

(٣) وزارة التهذيب الوطنى ، مجلة التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩

(٤) وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم : مرجع سبق ذكره ،

ص ٢٥ .

هذا في الوقت الذي تنفق الدولة على التعليم أمولا كثيرة هـى
فى أس الحاجة اليها لتعليم الاجيال وتربيتهم ليكون لهم دور فى بناء
مجتمعهم ، فتكون المحصلة النهائية انفاق بدون مردود ومتخرجون
غير متكيفين ، قد انقطعوا عن وسطهم الاجتماعى ولا يتوفر لهم العمل
فى السوق ، ولا يبقى أمامهم الا أن ينضموا الى صفوف البطالين ،
فى أحسن الاحتمالات ان لم يسـيروا فى ركب المنحرفين والطائشين
من الشباب .

عدم كفاءة الجهاز الادارى التعليمى

لا خلاف بين التربويين أن أى تطوير للتعليم يتطلب تطويرا فى ادارته وتجديدا فى الاساليب لما يترتب على ذلك من تحقيق الاهداف التربوية ، غير أن واقع الادارة التعليمية والمدرسية يوحى لنا بأن ادارة التعليم مهنة لا كالمهن ووظيفة لا كالوظائف نجدها يتولاها كل أحد سواء كان ذلك على المستوى المركزى والجهوى ، واذا كانت الادارات الجهوية تسند الى مفتشين تأمين هم من خيرة الموجودين فان تكوين هؤلاء واعادتهم فى مدرسة تكوين الاساتذة والمفتشين يتركز على الجانب التربوى ، كما يوضح ذلك برنامج هذا الاعداد التكوينى ومهما كانت كفاءتهم فان نشاطهم وكفاءتهم تحده وسائلهم وامكانياتهم المحدودة ، فاذا كانت فعالية الادارة مرتبطة بينها الاساسية وقواعدها ومدى كفاءة والتزام أولئك الذين يسيرونها فان افتقار ادارة التعليم الى هذه الامور يؤثر على انتاجها وعطائها . (١)

وتوضح بعض الوثائق المتوفرة عن مستوى الادارة فى البلاد بما فيها الادارة التعليمية أن العديد من الجهود التى يقام بها يضيع بسبب انعدام الاطار المتخصص وعدم العرض عند اختيار الافراد لوضع الشخص المناسب فى المكان المناسب . (٢) وعدم العناية بالتكوين فى مجال الادارة التعليمية ، وكما تواجه ادارة التعليم هذه المشكلة فان الادارة المركزية لا تنجو منها بل انها من العقبات الكبرى التى تواجهها .

(١) أنور العقاد : الواقع الحالى للإصلاح التربوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢

(٢) وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية ، تقرير عن المصادر البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ .

وقد وصفت خطة التنمية الرابعة في البلاد ادارة التعليم والادارات الأخرى بأنها جامدة ، معقدة ، روتينية ، وأن هذا الوضع ستضيّع معه جهود المجتمع المبذولة لاصلاح التعليم وتطوير المجتمع لان العديد من المشكلات يرجع بالدرجة الاولى الى الاسلوب الادارى المتبع^(١) وليست مشكلة ادارة التعليم عدم الكفاءة الادارية وعدم توفير الوسائل المعينة على تحقيق الاهداف ، بل ان المشكلة الكبرى تتمثل فى حاجة الافراد الى التغيير فى اتجاهاتهم وأسلوب تفكيرهم وسلوكهم ليكون لهم بعد النظر فى الأمور ويخلصون لوطنهم ويتحطون مسئولياتهم ويتخلصوا من العديد من العادات السلبية التى تسيطر على تعاملهم وتحكم علاقاتهم وما يسيطر عليها من عوامل شخصية ، كل ذلك لا تقل الحاجة اليه عن الحاجة الى كفاءة الجهاز الادارى ورفع مستواه . وبرامج الاعداد والتكوين فى مدارس التكوين والاساتذة يمكن أن تتضمن ما يعين على تغيير اتجاهات الافراد وسلوكهم .

أما على مستوى الادارات الجهوية فان التوسع فى انشائها لتقريب الادارة من المعنيين بها والتعرف على مشكلاتهم ومعالجتها ، فان ذلك كان من أهداف الوزارة . الا أن هذه الادارات كما تشير بعض الدراسات والتقارير كانت تواجه بعض الصعوبات التى تقلل من قدرتها على تحقيق بعض الاهداف التى أنشئت من أجلها ومن تلك الصعوبات ما يلى :

(١) انظر فى ذلك .

- Ministère de L'Enseignement fondamental et
Secondaire, Contrubition a L'Elaboration
du IV plan, p: 16-31.
- Ministère de L'Education Nationale, Communication
au Seminaire National , p: 16.

- عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الإدارات .
- عدم توفر وسائل المواصلات الضرورية للاتصال بالمدارس (السيارات)
- عدم توفر ما يلزم هذه السيارات ان وجدت (صيانة — قطع غيار وقود ...) .

— ضعف وقلة أفراد الجهاز الإداري بهذه الإدارات .

كما أن من المشكلات التي تواجه هذه الإدارات عدم وضوح العلاقة بينها وبين غيرها من الإدارات المسؤولة عن التعليم الأساسي كالمعهد التربوي ومدارس تكوين المعلمين والمفتشية العامة ، وليست هذه مشكلة الإدارات الجهوية وحدها بل ان الإدارات المتعددة على المستوى المركزي تعاني من عدم التنسيق والتعاون فيما بينهم كما تعاني من عدم تحديد الاختصاصات والصلاحيات . (١)

ومن خلال هذه الآراء المتقدمة والمعلومات المتوفرة يمكن القول بأن إدارة التعليم سواء كانت على المستوى المركزي أو المستوى الجهوي تعاني من مشكلات أساسية كعدم التنسيق والتعاون وعدم تحديد الصلاحيات وعدم الوعي الكافي بأهمية التخطيط ودوره في حل المشكلات ، هذا الى جانب النقص في الامكانيات البشرية والمادية مع ما يتعرض له القدر الموجود من سوء الاستغلال .

(١) انظر في ذلك :

- وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية : تقرير عن المصادر البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .
- وزارة التهذيب الوطني : ملتحى التفكير فى مشاكل التعليم ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٨٢ ، ص ٣ .

— Ministere de L'Education Nationale : Communication au Seminaire National , p: 5,6,14.

واقع المدرسة الأساسية في موريتانيا

إذا كانت المدرسة هي المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتقوم على تربية أبنائه بعد أن أصبحت التربية أكثر تعقيدا بسبب تطور الحياة وتقدمها في المجتمعات ولدور التعليم في التنمية وما يتطلبه ذلك من اعداد وتخصص ، وهذه الوظائف التي أسندت الى المدرسة الى جانب غيرها من الوظائف تتطلب من المدرسة ومن الادارة التعليمية على جميع مستوياتها أن تبذل جميع طاقاتها متعاونة في سبيل توفير المحيط الملائم والمعين على تحقيق هذه التربية كما ينبغي ، وحتى تكون المدرسة قادرة على المساهمة في بناء المجتمع وتطوره اجتماعيا واقتصاديا ، وإذا كان هذا بايجاز هو الدور المسند الى المدرسة فان المدرسة في موريتانيا ظلت منذ سنواتها الاولى وما تزال عاجزة عن القيام برسالتها في المجتمع، وقد كانت بسبب ذلك عرضة للنقد في شكلها ومضمونها لما يحيط بها من غموض وقصور وجمود وعزلة ، مما جعلها قاصرة عن القيام برسالتها على الوجه المطلوب كمركز اشعاع يعمل على تطوير المجتمع ، وقد جاء وصف المدرسة الاساسية في العديد من المنشورات بأنها قاصرة وعاجزة ، جاء ذلك على السنة بعض المسئولين عن التعليم الاساسي في موريتانيا ومن ذلك ما يلي :

— ففي منشور لادارة التعليم الاساسي بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٩ ، أن المدرسة الاساسية تتجاذبها مظاهر حتى كانها (مهجورة ، منعزلة وجامعة) فهي مؤسسة لا تقدم للتلاميذ ولا توفر لهم من الجو والوسائل ما يجعلهم يحبونها ، ولا تقدم لهم ما يجعلهم يتعرفون على وسطهم ويربطهم به ، ان المدرسة في موريتانيا تعطي تعليما في ظروف صعبة

لكنها ليست مهينة لتربى ، لان العديد من المسؤولين عن العطية التعليمية لم يقوموا فى أغلب الاحيان بالمسؤوليات التى أنيطت بهم كما لم تتوفر لهم الظروف والوسائل المادية والمعنوية التى تعين على ذلك ، وقد ترتب على ذلك أن المدرسة كانت تظهر شبه مهجورة ينعدم فيها كلما من شأنه أن يوقظ المواهب والقدرات والابتكارات ، ان تنعدم بها الانشطة ، كما تنعدم المكتبات والوثائق ، وان وجد شىء من ذلك فهو مهمل ، كما لا يتأثر المعلم ولا يهتم بمظاهر التلاميذ وعوالمهم نظافتهم وأساليب وطرق استخدامهم لما لديهم من أدوات مدرسية . لذا يبدو أن تكوين المعلمين عندنا يشتمل على كثير من الاخطاء وقد نتج عن ذلك ان المدرسة تبدو فى مظهر تتجاذبه الغوض والتخاذل وقلة الانضباط .

— ويوضح تقرير آخر أن المدرسة قد بلغت حدا من العجز يصعب معه قيامها برسالتها ، كما أن العديد من الظروف الصعبة التى تحيط بكل من المعلم والتلميذ معا داخل المدرسة وخارجها من بين الاسباب الرئيسية المسؤولة عن ضعف مستوى التعليم وعدم فعالية النظام التعليمى .

ويوضح منشور الوزارة رقم ٠٢ / فى ١٨ / ٢ / ١٩٧٧ ، واقع المدرسة وما يسوده من بعد عن تطبيق توجيهات الوزارة وإرشاداتها . جاء فى هذا المنشور " يمكن الاعتقاد — اذا كانت قضية الانعاش المدرسى وتحديد أهدافه تسترعى الانتباه الى حد الاستحواذ على كل هذا الاهتمام من الادارة المركزية (توجيهات ، إرشادات ، نشرات) — يمكن الاعتقاد بأن التعليم بمعنى الكلمة يسير فى المدارس الموريتانية فى ظروف مرضية غير أنه لا يخفى على أحد أن التعليم فى المدارس

ناقص في أغلب الحالات"، وقد وصف وزير التربية والتعليم سنة ١٩٧٩ واقع النظام التعليمي بمناسبة افتتاح السنة الدراسية بما يلي :

- اصلاح ما زال يبحث عن نفسه شكلا ومضمونا .
 - سلك تعليمي غير مرضى من حيث المستوى وفاقد للايمان والمسئولية .
 - أبناء وأولياء أمور غير واعين بدورهم التربوي وأهميته .
 - تلاميذ غير موجهين ومتضررين من نظام لم يتمكن بعد من اتمام أهدافه ومناهجه .
- ان هذا الوضع يمثل صعوبات كثيرة علينا أن نتعاون جميعا على التغلب عليها .

ان هذه الآراء المتقدمة من المسؤولين حول واقع المدرسة الأساسية وما يحيط بها من ظروف وما وصلت اليه من عجز عن القيام برسالتها وتحقيق أهدافها لتوضيح ذلك الواقع. ويمكن ملاحظة أن النقد السلبي الكثير الذي كانت المدرسة الاساسية عرضة له لم يتخذ سبيلا لمعالجة وحل العديد من المشكلات التي تعوق تقدم هذه المدرسة .

الفصل السادس

المرور الستة الميراثية

الهدف من الدراسة

- ١ - تهدف الدراسة الميدانية الى :
 - التعرف على آراء القادة الاداريين والتربويين حول المشكلات التي تواجههم ، وما هي آروؤهم ومقترحاتهم لحلها ، ومدى الصلاحيات المخولة لهم والامكانيات المتوفرة .
 - التعرف على النمط الادارى السائد وما يحكمه ويسوده من علاقات ويتبعه من أساليب وطرق يوفرها التنظيم للاتصال في ادارة التعليم الاساسى .
 - التعرف على مدى كفاءة الادارة التعليمية واجهزتها وأنظمتها ومدى قيامها بدورها في المجتمع ، وما توفره من مجالات للتعاون تمكن المجتمع المحلى من مشاركة المدرسة فى نشاطاتها وتعزز التعاون بين المدرسة والبيت .
 - التعرف على مدى كفاءة جهاز التخطيط للتعليم الاساسى وما يتوفر لهذا الجهاز من امكانيات مادية وشرية .
 - التعرف على الاساليب والطرق التي يتم بها اختيار القيادات الادارية فى مرحلة التعليم الاساسى .
 - التعرف على نوع العلاقات القائمة بين الادارات ذات العلاقة بالتعليم الاساسى على المستوى المركزى وبين هذه الادارات والادارة الجهوية فى المناطق .

- التعرف على مدى التعاون والتنسيق والمتابعة والتقييم على مستوى ادارة التعليم الاساسى .
- التعرف على مدى وعى المجتمع بدوره التربوى ومدى تعاونه مع مستويات ادارة التعليم الاساسى .
- التعرف على الظروف المحيطة بالعملية التربوية بما فيها من عناصر وما يتوفر فى هذه البيئة من وسائل وتجهيزات تعين على تحقيق الاهداف التربوية .

٢ - تصميم أداة جمع البيانات :

لم يكن بامكان هذه الدراسة اتباع أسلوب المقابلة الشخصية أو الملاحظة للتعرف على آراء القادة التربويين حول الحلول المناسبة للمشكلات التى تواجههم وجمع آرائهم واقتراحاتهم حول تلك المشكلات ، ولما كان اتباع ذلك الاسلوب من الصعوبة بمكان نظرا لمساحة البلاد الشاسعة وتباعده المناطق فيما بينها ، عند ذلك كان التفكير فى وضع واختيار أداة أخرى مناسبة للتعرف على آراء فئات مجتمع الدراسة ، ولهذا الغرض وضع الباحث استبياناً لجمع المعلومات والبيانات على مستوى القيادات التربوية والادارة العليا وعلى مستوى المنفذين فى الادارة الجهوية والمدرسية ، وبعد وضع الاستبيان قام الباحث بالتجربة الاستطلاعية بتوزيع الاستبيان على فئات من مجتمع الدراسة للتأكد من صدق العبارات الواردة فيه ومدى قدرته على تحقيق الهدف الذى وضع من أجله ومدى فهم أفراد العينة للعبارات الواردة فى

الاستبيان ومعد ذلك تم عرضة على المحكمين (١) لابداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم حول صلاحية الاستبيان وامكانية تحقيق الهدف . وقد أخذ الباحث بهذه التوجيهات والارشادات ومن ثم ظهر الاستبيان في صورته النهائية .

٣ - وصف الاستبيان :

يتكون الاستبيان الخاص بهذه الدراسة من مقدمة تناولت أهمية المشكلة وفوائد راسستها وأهمية تعاون القادة التربويين مع الباحث في سبيل تحقيق الهدف من الدراسة ، وأهمية توخي الصدق والدقة والموضوعية واتباع التعليمات الواردة في الاستبيان ، وقد وضعت أسئلة الاستبيان التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بالعملية التربوية والعوامل المؤثرة عليها ، يجد المفحوص مع كل سؤال اجابات متعددة يختار منها الاجابة أو الاجابات التي تمثل رأيه ، أو يرى أنها أقرب الى الواقع مع ذكر أى أسباب أو اضافات .

٤ - عينة الدراسة :

طبقت الدراسة الميدانية على فئات من المجتمع تمثل عينة البحث وهذه العينة يمكن أن توصف بأنها عينة مرحلية أخذت على مراحل بدأت

(١) السادة الدكاترة :

(١) د . فاروق عبد السلام

(٢) د . محمد كرامى

(٣) د . محمد كريم

(٤) د . محمد المرصفى

(٥) د . محمود الكسناوى

باختيار مستويات قيادية ادارية على المستوى المركزى بعد ذلك كان اختيار القيادات الادارية على المستوى الجهوى فى المناطق التعليمية ومن المناطق التعليمية تم اختيار بعض المدارس على أساس عشوائى من كل منطقة تعليمية ليكون التمثيل شاملا لجميع أنحاء البلاد بمستوياتها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا .

أ - أسس اختيار العينة :

تشمل عينة البحث المناطق التعليمية بما فيها منطقة أنواكشوط - العاصمة - وأفرادا من مجتمع الدراسة وقد تم تحديد أفراد العينة على النحو التالى :

- المناطق : لما كان عدد المناطق التعليمية فى الجمهورية الموريتانية لا يتجاوز ثلاثة عشر منطقة بما فيها منطقة أنواكشوط وذلك فى جميع أنحاء البلاد المختلفة والمتراصة الاطراف كان اختيارها جميعا لتكون العينة ممثلة لجميع المناطق التعليمية فى البلاد ، واذا عرفنا ما بسـين هذه المناطق من تباين ثقافى واجتماعى واقتصادى أدركنا أهمية تناولها بالدراسة وجمع آرائها واقتراحاتها .

ب - اختيار المفحوصين :

لقد تم اختيار فئة القادة ورؤساء الاقسام والمصالح وغيرهم من المسؤولين على مستوى الادارة المركزية والجهوية للتعليم الاساسى فى موريتانيا ، ومن المعروف أن عدد هذه الفئة محدود فى البلاد وقد استبعدت الدراسة منهم أولئك الذين ليست ثقافتهم عربية ، غير أن الباحث قابل بعضهم واستفاد من آرائه . وقد بلغ جميع فئة الاداريين الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان (٩٨) فردا .

ج - فئة مديريين المدارس والمعلمين :

لقد ارتبط اختيار هذه الفئة باختيار المدارس من المناطق وذلك باختيار أربع مدارس ابتدائية من كل منطقة تعليمية على أساس عشوائى وزع الاستبيان على مديريها ، واثنين من معلمى كل مدرسة ليكون المجموع :

$$١٣ \times ٤ = ٥٢ \times ٢ = ١٠٤ + ٥٢ = ١٥٦ \text{ فردا}$$

وبذلك يكون مجموع أفراد العينة (٢٥٤) تمثل نسبة فئة الادارة المركزية والجهوية منهم ٣٩ ٪ وتمثل فئة مديريين المدارس والمعلمين نسبة ٦١ ٪ ، ويلاحظ أن عينة البحث تتكون من فئات أربعة هى :

- فئة الادارة المركزية
- فئة الادارة الجهوية
- فئة مديريين المدارس
- فئة المعلمين

غير أنه نظرا للتقارب الملحوظ بين الفئة الاولى والثانية جمعتهما فى فئة واحدة هى فئة القادة والاداريين .

وكذلك بالنسبة للفئات الثالثة والرابعة فقد جمعتهما فى فئة واحدة هى فئة مديريين المدارس والمعلمين ، وهذه الفئة تبد ونسبتها من العينة مرتفعة ويبرر ذلك كثرة المجتمع الاصلى لهذه الفئة ، كما أن هذه الفئة هى التى تمارس العمل فى الميدان ، وتباشر الواقع بط فيه من مشكلات وصعوبات ، وهذا ما يجعل لآراء هذه الفئة أهمية كبيرة فى هذه الدراسة .

ه - توزيع الاستبيان :

بلغ جميع الاستثمارات التي وزعت (٢٥٤) استثمار موزعة على النحو التالي :

- فئة الادارة المركزية والجهوية :

بلغ عدد الاستثمارات التي وزعت على هذه الفئة ثمانية وتسعون استثمار ثامنون منها وزعت في الادارة المركزية ، وقد أعيدت منها ثلاث وستون استثمار استبعدت منها ثلاث استثمارات لعدم استيفاء بياناتها فكان الباقي ستون استثمار .

أما الادارة الجهوية فقد بلغ عدد الاستثمارات الموزعة ثلاث عشرة استثمار أعيدت منها ثمانية استثمارات .
وأضيف الى هذا العدد خمس استثمارات وزعت على مفتشين في التعليم الاساسي وأساتذة سبقت لهم خبرة وممارسة في مجاله . وقد استعيدت جميعها ، واستبعدت منها ثلاثة لعدم استيفاء البيانات فكان جمع الاستثمارات الصالحة المعادة عشرة .

- فئة مديري المدارس والمعلمين :

وزع الاستبيان في أربع مدارس ابتدائية من كل منطقة تعليمية على مديري هذه المدارس واثنين من معلمي كل مدرسة فكان عدد الاستثمارات الموزعة : $13 \times 4 = 52 = 104 + 52 = (156)$ استثمار
وقد أعيدت منها مائة واحد استثمار ، فكانت نتيجة التوزيع :

- مجموع الاستثمارات التي وزعت على فئة الادارة : (٩٨) أعيد منها (٧٠)

النسبة ٧١٪

- مجموع استثمارات فئة مديري المدارس والمعلمين : (١٥٦) أعيد منها (١٠١)

النسبة ٦٥٪

٦ - جمع البيانات :

تعد مرحلة جمع البيانات من الاهمية بمكان حيث أنها الأساس الذي تقوم عليه الخطوات الاحصائية التالية له من تحليل وتفسير ، فاذا تعرضت مرحلة جمع البيانات لعقبات أو أصابها قصور فان ذلك مما يؤثر على نتائج الدراسة وأهدافها ، ولتفادي ذلك قام الباحث باتباع أسلوب المقابلية الشخصية كلما أمكنه ذلك مع فئات العينة من اداريين وتربويين ومعلمين .

وقد ساعد الباحث في جمع البيانات والمعلومات بعض أساتذة وطلاب مدرسة التكوين العليا بعد تدريبهم على طريقة الاجابة على الاستبيان بل ان من بينهم من قام بما هو أكثر من ذلك حين قام بعض هؤلاء بجمع بعض الوثائق ، واجراء مقابلات مع قيادات وجهات مسئولة في ادارة التعليم الأساسي حول جوانب من مشكلة البحث ، وجمع معلومات عن واقع بعض الادارات ذات العلاقة بالتعليم الأساسي .

ان هذه المعلومات والبيانات التي جمعت ما كانت للتوفر لولا هذا التعاون الذي وجده الباحث من المسؤولين عن ادارة التعليم الأساسي وغيرهم من أساتذة ومعلمين وطلاب .

تحليل النتائج

يتطلب تحليل النتائج الخطوات التالية:

- اعداد جدول تفريغ مبدئى لتوضيح العلامات التى حصل عليها كل بيان اختاره المفحوص بالنسبة لجميع أفراد العينة .
- اعداد جداول احصائية توضح الحالة والعدد والنسب لكل حالة .
- وقد استخدم الباحث فى معالجة البيانات وتحليلها نسب اجابات المفحوصين وعقد مقارنة بين نتائج اجابات كل فئة من الفئات الأخرى فى كل حالة وفى ضوء ذلك يحاول الباحث توجيه هذه النتائج وتفسيرها .

جدول رقم (١)

آثار سياسة المستعمر على إدارة التعليم الأساسي

٢٠

١٠١

فئة الادارة المركزية والجهوية		فئة مديري المدارس والمعلمين		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	البيان
٪٣٠	٢٢	٪٣٢	٤٧	أ- الاهداف
٪٢٩	٢١	٪٣٤	٥١	ب- الاسلوب والممارسة
٪٤١	٣٠	٪٣٤	٥١	ج- الهيكل التنظيمي

الجدول رقم (١) يوضح آراء أفراد العينة حول آثار سياسة المستعمر على إدارة التعليم الاساسي ويتضح من نتائج الجدول أن هذه الآثار ما تزال مؤثرة على إدارة التعليم الاساسي سواء كان ذلك من حيث الاهداف أو الاسلوب والممارسة أو الهيكل التنظيمي ، ويظهر من نتائج الجدول أن اجابات الفئة الاولى قد توزعت على البيانات بشكل متقارب اكثر من توزيع اجابات الفئة الثانية وهي فئة الادارة المركزية والجهوية ، وقد حصل البيان (ج) عند هذه الفئة على أعلى نسبة بينما حصل كل من البيان (ب ، ج) على أعلى نسبة لدى الفئة الاولى ، ويشير توزيع آراء المفحوصين على البيانات الى أن آثار سياسة المستعمر ما تزال مؤثرة في إدارة التعليم الاساسي وان اختلفت درجة هذا التأثير كما يراها المجيبون في هذه

الابعاد الثلاثة الهامة في مجال العملية التربوية ، ذلك على الرغم من
الاصلاحات التعليمية المتتالية والتي كانت تهدف الى معالجة الوضع
وازالة هذه الآثار.

ومن الاسباب التي أورد ها بعض المجيبين :

— أن أهداف ادارة التعليم الاساسى ومن ثم الاهداف التربوية
لم تتغير بشكل على كبير مما جعل بعض جوانبها ما تزال كما كانت
في عهد المستعمر.

— ما زال الكثير من الاعمال الادارية يسير باللغة الاجنبية.

وبالنظر الى هذه الاضافات يظهر ان آثار سياسة المستعمر ما تزال
مؤثرة على الادارة التعليمية وينعكس ذلك على التعامل بين الأفراد فى
الادارة ومراجعهم من أفراد المجتمع ، ولا يغيب عن الازهان أن هذا
الواقع من أهداف المستعمر الذى يريد أن تكون الهوية كبيرة بـ
الادارة وأفراد المجتمع ، وبين القيادة والأفراد الموظفين والعاملين
فى الادارة ، والاحتجاب والعزلة وغير ذلك من أساليب التقليد والمحاكاة
لأساليب المستعمر الذى كثيرا ما يرى فيه المستعمر مثله الأعلى . أو ما
يعرف بعقدة المستعمر التى تجعل بعض أفراد المجتمع منقادين لهذا
السلوك ، وهذا يؤكد أول ما يؤكد عدم ادراك التمسك بثقافة المستعمر
وأساليبه .

ومجتمعنا الموريتانى الذى بدأ يدرك أضرار التمسك بسياسة
المستعمر الثقافية ينبغى له أن يتعاون ويوجه جهوده فى سبيل التغلب
على مشكلاته وتحقيق أهدافه ، والعمل على التقارب بين فئاته وبين الفرد

والمجتمع . ان المجتمع حينما يدرك آثار سياسة المستعمر وأساليبه المتعددة التي خلفها في المجتمع ، عندئذ سيعمل جاهدا للقضاء عليها والتخلص منها ، وهذه مهمة أفراد المجتمع المتعلمين ووسائل الاعلام المختلفة ، لكي يدرك المجتمع ما هو دخیل على ثقافته ، وما هو أصیل من ثقافته وعاداته وتقاليده ، وعندئذ تكون اللغة الأجنبية لغة علم ودراسة دون الاعجاب أو الاعتزاز بها وتكون محاكاة المستعمر في الأسلوب والممارسة (بدون تعقل) سلوك يجب على المجتمع محاربته .

جدول رقم (٢)

أثر المساحة الكبيرة للبلاد وانخفاض نسبة السكان في بعض المناطق
في الريف والبادية على إدارة التعليم الأساسي

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الإدارة المركزية والجهوية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - أثر على مبدأ تكافؤ الفرص وتوزيع الخدمات	٩٣	٪٦٦	٥٨
ب - أثر على ارتفاع تكاليف التعليم	٢٣	٪١٦	١٩
ج - أثر على مستوى التعليم	٢٤	٪١٧	١٧
		٪١٨	

من الجدول رقم (٢) نجد أن أعلى نسبة بين إجابات الفئة الأولى ٪٦٦ وفي الفئة الثانية كانت أعلى نسبة ٪٦٢ لصالح البيان (أ)

وربما يرجع ذلك الى أن :

- بعض مناطق البلاد كانت أكثر اقبالا على التعليم الحديث وأكثر تقبلا له أكثر من غيرها .
- المدن والقرى القريبة من المراكز الحضرية كانت فرص التعليم بها أكثر .

- عدم استقرار بعض السكان ورفض البعض الآخر للتعليم الحديث .
- لا يعتمد التوسع في التعليم الاساسى على سياسة للتخطيط تضمن عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص .
- عدم توفر الامكانيات البشرية والمادية الكفيلة بتوفير القصر للجميع .

ومن هذه الآراء والاضافات نجد أن توزيع خدمات التعليم وتكافؤ الفرص بين الافراد . يتأثر بالعديد من العوامل المتوفرة في البيئة المحيطة بالمجتمع ، وقد أثر هذا الوضع على عدم المساواة في فرص التعليم كما تسبب في عدم انتشار التعليم وتوزيعه في المناطق ، وإذا كانت الوزارة منذ سنوات الاستقلال الاولى قد بذلت جهودا كبرى لهدف التوسع في مرحلة التعليم الاساسى ، كما تميزت السنوات الاخيرة باعطاء الاولوية لتلك المناطق التى كانت أقل حظا والذات في المناطق الريفية وذلك لمعالجة هذا الوضع ، غير أن الظروف المحيطة بالمدارس الريفية وما تواجهه من صعوبات جعلتها محدودة الفائدة ، ويتطلب واقع هذه المدارس الذى تعيشه حاليا زيادة الاهتمام بها وتزويدها بخبرة المعلمين وامدادهم بما يمكن من الوسائل والادوات - حتى تحصل الفائدة منها وتقل الخسائر والنفقات التى تكلفها .

جدول رقم (٣)

من أسباب عدم التوسع في التعليم الأساسي في موريتانيا

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية والجهوية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - عدم توفر الامكانيات المالية	٤١	%٢٦	٢٢
ب - عدم توفر الامكانيات البشرية	٦٤	%٤١	٣٩
ج - عدم الاقبال على التعليم الحديث	٥٠	%٣٢	١٩

من الجدول رقم (٣) نجد أن أعلى نسبة بين اجابات الفئة الأولى كانت %٤١ وفي الفئة الثانية كانت %٤٩ لصالح البيان (ب) ، كما أن البيانات الأخرى حصلت على نسبة متفاوتة مما يشير الى توزيع الاجابات على هذه البيانات ، وربما يمكن تفسير النسب العالية التي حصل عليها البيان (ب) لدى الفئتين ، بأن قلة المعلمين التي تعد ظاهرة عالمية هي من أهم المشكلات في مرحلة التعليم الاساسي في موريتانيا كما أنها من أهم أسباب عدم التوسع في التعليم ، وكان نقص المعلمين في هذه المرحلة قد فرض على الوزارة في السنوات الماضية اكتاب بعض معلمين مباشرة بدون اعداد ولا تدريب ، كما نجد أيضا أن بعض المناطق

قد بنت فصولاً راسية لكن بسبب نقص المعلمين لم تفتتح تلك الفصول .
كما أن عدم الامكانيات المادية لا يمكن تجاهله كذلك .

أما عدم الاقبال على التعليم الحديث فانه وان كان يعد من أسباب
عدم التوسع في التعليم الاساسى في الماضى ، أما الآن فالصورة تغيرت
وأصبحت مختلفة وأصبح هناك اقبالا متزايدا على التعليم الاساسى وصفة
خاصة في المناطق الحضرية مما أدى الى ازدهار شديد في الفصول .
وبالرغم من ذلك فما تزال هناك بعض فئات المجتمع بصفة خاصة في المناطق
الريفية والصحراوية لا تهتم بالتحاق أولادهم بمدارس التعليم الرسمية
وهذا ما يمكن أن يفسر ما جاء في البيان (ج) .

جدول رقم (٤)

الاسلوب الذى تتبعه الوزارة فى ادارة التعليم الأساسى

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية والجهوية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - المركزية	٨٠	%٥٨	٤٨
ب - اللامركزية	٢٩	%٢١	١٦
ج - الجمع بين الأسلوبين	٢٩	%٢١	٢١
		%٥٦	
		%١٩	
		%٢٥	

من الجدول رقم (٤) نجد أن أعلى نسبة بين اجابات الفئة الأولى كانت %٥٨ وفى الفئة الثانية كانت %٥٦ البيان (أ) . أما البيانات الاخرى فانها حصلت على نسب دون ذلك وتشير النسب العالية التى حصل عليها البيان (أ) لدى كل من الفئتين الى أن أكثر الآراء اتجهت الى القول بأن الاسلوب الذى تتبعه الوزارة فى ادارة التعليم الاساسى هو المركزية وربما يعود ذلك الى ما يلى :

— أن الادارة كانت فى السنوات الاولى من الاستقلال تتبع المركزية وكانت المفتشيات فى ذلك الوقت ترجع فى كل أمورها الى الوزارة، وقد تغير ذلك الآن بعد اصلاحات التعليم وانشاء الادارات الجهوية التى منحت بعض الصلاحيات.

— من الشائع عن الادارة التعليمية بأنها تتبع أسلوب اللامركزية
لكن الواقع غير ذلك ، لأن الوزارة لا تزال مسئولة عن العديد من
الامور التعليمية .

— كان الهدف من انشاء الادارات الجهوية تحقيق اللامركزية لكن
ذلك لم يتحقق بعد .

واعتبارا لهذه الآراء يمكن القول أن الادارة التعليمية تأخذ بأسلوب
المركزية في ادارة التعليم ولعل من مبررات ذلك عدم توفر الامكانيات
والضمانات المتعددة التي تعين على قيام اللامركزية - ومن المعروف أن
الوزارة قد عطلت على منح الادارات الجهوية بعض الصلاحيات أشركتها
في تسيير أمور التعليم المحلية ، إلا أن التوسع في هذه الصلاحيات
الممنوحة عاقه سوء استخدام البعض لتلك الصلاحيات الممنوحة ، هذا
الى جانب ما هنالك من أسباب مادية وشرية واجتماعية ، ومع هذا
فإن الاتجاه السائد والمعلن على السنة المسئولين هو أن الادارة التعليمية
تأخذ بأسلوب اللامركزية والوثائق الرسمية تؤكد أيضا ، غير أن الواقع
هو اتباع المركزية ، ولعل تحقيق اللامركزية لا يزال هدفا يرجى تحقيقه .

جدول رقم (٥)

النمط الادارى الذى يتبعه مدراء مدارس التعليم الأساسى

فئة الادارة المركزية		فئة مديري المدارس		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	البيان
٦٠٪	٤٣	٦٠٪	٧٣	أ - نمط ترسلى
١٩٪	١٤	١٥٪	١٨	ب - نمط ديكتاتورى
٢١٪	١٥	٢٥٪	٣١	ج - نمط ديموقراطى

يتضح من الجدول رقم (٥) أن أعلى نسبة بين الاجابات كانت لدى الفئة الاولى ٦٠٪ ولدى الفئة الثانية ٦٠٪ البيان (أ) ، وهذا يشير حسب رأى الفئتين المتساوى أن النمط الترسلى أكثر شيوعاً وأن الانماط الاخرى توجد أيضاً كما يوضح ذلك توزيع الاجابات .

وفى ضوء نتائج هذا الجدول يمكن القول أن جهاز الادارة التعليمية يحتاج الى تطوير ، وذلك بتوفير اعداد وتدريب العاملين يهدف الى احداث تغييرات أساسية فى اتجاهات الافراد وسلوكهم وأفكارهم ونظرتهم الى واجباتهم ومسئولياتهم ، ذلك أن الآثار السلبية التى ورث المجتمع بعضها عن المستعمر والتى لم يزال البعض يتأثر بها مثل التهاون بالمسئولية وعدم احترام الوقت وغياب الروح الوطنية وسيطرة المصلحة الخاصة وغياب المصلحة العامة فقد الضمير الحى فى النفوس

وغير ذلك من العادات السلبية التي ينبغي محاربتها حتى يمكن لأي جهود في المستقبل أن تكون مثمرة ، ومن المعتقد أنه بدون حدوث تغييرات أساسية في هذا المجال فإن أي جهود في سبيل التنمية أو التطوير ستكون عقيمة .

جدول رقم (٦)

صلاحيات الادارات التعليمية في المناطق

فئة الادارة المركزية		فئة مديري المدارس		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	البيان
٢٣٪	١٦	٢١٪	٢٣	أ - صلاحيات مطلقة
٥٩٪	٤٣	٥٧٪	٦٣	ب - صلاحيات محدودة
١٩٪	١٤	٢٢٪	٢٤	ج - ليست لها صلاحيات

يتضح من الجدول رقم (٦) بأن البيان (ب) حصل على أعلى نسب لدى كل من الفئة الاولى والثانية ٥٧٪ الاولى و ٨١٪ الثانية . ويظهر ارتفاع نسبة اجابات الفئة الثانية حول هذا البيان ، أما البيانات الأخرى فهي وان حصلت على نسب لا بأس بها غير أن البيان (ب) حصل على نسب أعلى بكثير لدى الفئتين . ولعل هذا يرجع إلى أن (ب) هو البيان الذي يعبر عن حقيقة الواقع ، فاذا كان من المستبعد القول بأن الادارات لها صلاحيات مطلقة فان من الصعب القول بأنها ليست لها صلاحيات ، ومن هنا يمكن القول أن مستوى الادارة الجهوية قد تحسن كثيرا بعد التطور الذي مرت به هذه الادارات - فقد كانت مستشاريات بسيطة ثم مفتشيات محدودة الامكانيات البشرية والمادية وليست لها صلاحيات ، وترفع جميع أمورها للوزارة وتنتظر الاوامر والتعليمات ، وبعد أن أنشأت الادارات الجهوية

فى اطار اصلاح التعليم منحت هذه الادارات بعض الصلاحيات التى تمكن
القائمين على التعليم فى المناطق من التصرف فى حدود المصلحة العامة
للتعليم ، والى جانب هذه الصلاحيات فان بامكان المدير الجهوى
حسب شخصيته ونشاطه التوسع فى هذه الصلاحيات الى حد كبير - غير أن
قصور بعض المديرين ووقوفهم عند حد تسيير الامور الجارية والمحافظة
على الوضع القائم وتركيز الاهتمام على حصر الحضور والغياب والتوقيع ، كل
ذلك ليس من شأنه أن يعين على تطوير الادارة والنهوض بمستواها ، ما لم
يوجد المدير الذى يضع فى نفسه الثقة ، ولديه القدرة على التطوير
والابتكار واتباع أساليب جديدة تسير أهداف الادارة الحديثة ولعل
أفضل وسيلة الى ذلك اعداد وتكوين أفراد الادارة التعليمية واعادة
تكوين وتدريب العاملين بها .

جدول رقم (٧)

الاجراءات التى تتبع فى تسيير الاعمال الادارية

فئة مد رين المدارس		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - اجراءات بسيطة وسهلة	١٥	%١٤	٨
ب - اجراءات روتينية معقدة	٦٦	%٦١	٤٤
ج - تلتزم بنص القوانين واللوائح	٢٧	%٢٥	٢٣

يتضح من الجدول رقم (٧) أن البيان (ب) حصل على أعلى نسبة بين اجابات العينة وأن البيانات الاخرى كانت نسبها دون ذلك، ويمكن تفسير ذلك بأن الاجراءات المتبعة فى تسيير الاعمال الادارية بيروقراطية بالمفهوم السلبي للكلمة، وهذا مما يؤثر فى انجاز العمل وتأخير المعاملات وضياع الوقت. ومن هنا يمكن القول بأن الاجراءات الادارية بطيئة ومعقدة وتسيطر عليها العلاقات الخاصة وغيرها من العوامل الغير موضوعية، وكذلك حسب التحكم والاستحوان على الادارة بجعلها ملكا خاصا للفرد يتصرف فيه كما يشاء - يعطى ويمنع من يشاء، مما يجعل الادارة فى خدمة أفراد فى المجتمع

والى جانب هذا فان الزيارات الخاصة وتبادل الأحاديث الفردية
فى المكاتب تضيع الوقت ، فكثيرا ما يكون المسئول مشغولا بأمر خاصة
وجانبية فى الوقت الذى يزدحم المراجعون ببابه - المفلىق .

ومن المعتقد أن ما يسود الادارة من تعقيد فى الاجراءات
وصعوبة فى الاتصال هو الذى يجعل البعض يميل الى اتخاذ الوساطة
والعلاقات الشخصية ، ولكى نتخلص من هذه المشكلات يجب علينا جميعا
أن نحارب هذه العادات وفى نفس الوقت يكون الأخذ بتسهيل الاجراءات
وتسهيل الاتصالات لتكون الادارة فى خدمة الفرد والمجتمع ودون تمييز
ولعل ذلك يتطلب نشر الوعى بين الاداريين والمسئولين بدور الادارة فى
المجتمع وما يتطلبه من مهارات قيادية وانسانية وفنية تعينهم على القيام
بمسئولياتهم على أكمل وجه .

جدول رقم (٨)

الهدف من انشاء الادارات التعليمية فى المناطق

فئة الادارة المركزية		فئة مديري المدارس		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	البيان
٧١٪	٦٦	٥٤٪	٧٤	أ - تحقيق اللامركزية
١٦٪	١٥	٢٨٪	٣٨	ب - تفويض اكبر قدر ممكن من الصلاحيات
١٣٪	١٢	١٨٪	٢٥	ج - تشديد الرقابة والمتابعة

يلاحظ من الجدول رقم (٨) أن البيان (أ) حصل على أعلى نسبة بين الاجابات ، بينما حصلت البيانات الاخرى على نسب دون ذلك ، ويمكن تفسير ذلك بأن تحقيق اللامركزية كان هدفا أساسيا من انشاء الادارات الجهوية . الا أنه لم يتحقق بعد ، وأن المجيبين تأثروا بما هو سياسة معلنة لدى الوزارة ومنشور في وثائقها والتي جانب هذا الهدف تحقق الوزارة أهدافا أخرى ، هذا ويلاحظ هنا ما سبق فى الجدول (٤) بأن الاسلوب المتبع فى الادارة هو المركزية ولا تعارض فى هذا لأن ذلك يمثل الواقع وهو الذى اتجهت اليه أغلب الآراء . أما تحقيق اللامركزية كهدف من انشاء الادارة الجهوية لدى الوزارة فلم يله خطا بعيدة المدى يتطلب تحقيقها توفير ضمانات لا تتوفر حتى الآن ،

ومن ناحية أخرى فإن الوزارة تمسك العديد من الأمور في يدها ، كما أن الإدارات الجهوية تنقصها الامكانيات البشرية والمادية والتي تنتظرها من الوزارة . ويفتقر المجتمع المحلي الى الوعي بمسئوليته التي لا يزال ينتظر من الدولة (الوزارة) القيام بها .

وانذا كانت الوزارة بسبب مساحة البلاد الكبيرة لا يمكنها ادارة التعليم مباشرة في جميع المناطق فان انشاء الادارات الجهوية ورفع مستواها ومنحها بعض الصلاحيات من شأنه توزيع المسئوليات وتخفيف الحمل الثقيل عن الوزارة ، غير أن هذه الادارات تحتاج الى امكانيات بشرية ومادية حتى يمكنها القيام بواجباتها الادارية والتربوية .

جدول رقم (٩)

كيفية اختيار مدراء المناطق التعليمية والمدارس

فئة مديرين المدارس		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - يكون الاختيار حسب أسس موضوعية	٢٨	٪٢١	٢٢
ب - يتأثر بالعلاقات الشخصية والوساطة	٦٣	٪٤٨	٣٤
ج - حسب الاعداد التربوى والخبرة	٤٠	٪٣١	٢٧

يتضح من الجدول رقم (٩) أن البيان (ب) حصل على أعلى نسبة بين الاجابات ، كما أن البيانات الاخرى حصلت على نسب دون ذلك ، كما يظهر من الجدول أن نسبة الذين اختاروا البيان (ب) فى الفئة الاولى أعلى من نسبة اجابات أفراد الفئة الثانية - ويمكن تفسير هذه النسب العالية لدى الفئتين بأن الاختيار يتأثر أكثر بالعلاقات الشخصية والوساطة ، كما أنه يتم وفق أسس موضوعية وحسب الخبرة والاعداد التربوى ، كما تشير الى ذلك نتائج الجدول - أما بالنسبة لمديرى المناطق ومديرى التعليم بالوزارة ، فإن

نسبتهم أقل في ذكر أثر العلاقات الشخصية والوساطة في اختيار المديرين وربما يرجع ذلك الى أنهم الجهات المسئولة عن هذا الاختيار.

ويبدو أن رأى الذين قالوا بتأثر الاختيار بالعلاقات الشخصية والوساطة ، هذا الرأى لا يبتعد كثيرا عن الواقع إذ أن أكثر الاختيار لهذه الوظائف يكون متأثرا بعوامل غير موضوعية ، وأدى ذلك الى ضعف الجهاز الادارى وتولى أمر التعليم وشئونه من ليست لهم معرفة أو خبرة ويشمل ذلك المستويات القيادية والتنفيذية .

ومن هنا يمكن القول بأن سيطرت العادات ومعض التقاليد والمراكز الاجتماعية والانتماؤ القبلى والأسرى ، وكذلك التأثر بالانتماؤات السياسية هذه الامور تؤثر كثيرا فى مجريات الاحداث وفى سبيلها يضحى البعض بالمصلحة العامة والواجب الوطنى .

وان خير عون لنا فى هذا المجال لمعالجة هذه المشكلات هو ديننا الحنيف الذى يضع الاسس الموضوعية فوق كل اعتبار .



جدول رقم (١٠)

علاقة الادارات التعليمية فى المناطق بالادارة العليا فى الوزارة
تهدف الى :

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية		البيان
العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٤٦	٪٣٦	٣٩	٪٤٦	أ - تقديم التوجيه والنصح والارشاد
٥٢	٪٤٠	٢٧	٪٣٢	ب - التعرف على سير العمل فى جميع جوانبه
٣١	٪٢٤	١٩	٪٢٢	ج - متابعة سير العمل فى جميع جوانبه

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن البيان (أ) حصل على أعلى نسبة لدى الفئة الثانية ، كما كانت أعلى نسب اجابات الفئة الأولى على البيان (ب) ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الوزارة تمارس هذه الصلاحيات كلها فى علاقتها مع الادارات وان كانت تركز على مجالات أكثر من غيرها ، كما يشير الى ذلك توزيع الآراء ، فهى تقدم التوجيه والارشاد وتضع التعليمات وتصدر الأوامر وتقوم بالاشراف والوزارة تقوم بذلك كله فى سبيل تحسين مستوى الادارة ومساعدتها على القيام بوظائفها ، الا أن دور الوزارة ينبغى أن لا ينتهى عند هذا الحد بل لابد من المتابعة والمراقبة والتقييم للتعرف

على مدى الاستفادة من تلك التوجيهات والارشادات ، ولقد قاد التهاون الكبير فى تنفيذ الخطط والقرارات والتوجيهات والارشادات ، وعدم المتابعة والتقييم وعدم الأخذ بمبدأ الثواب والعقاب ، كل ذلك أدى الى تناقضات بين ما يقال وبين ما يطبق ، بين ما يصدر من الوزارة وتوجه اليه ، وبين ما هو واقع يمارس فعلا فى مجال العملية التربوية - ولعل المتابعة بأمانة للتطبيقات العملية سواء كان فى الادارة التعليمية أو المدرسية ، وهذه المتابعة التى نطالب بها ينبغى أن تكون متابعة ايجابية تهدف الى تحسين مستوى العملية الادارية والتربوية مبتعدين بذلك عن مفهوم التفتيش القديم الذى يجعل من المفتش شبعا يخيف المعلم ومدير المدرسة ، ان المتابعة ينبغى أن تفهم على أن الهدف منها تقديم العون والمساعدة واسداء النصح والارشاد لمن هم فى حاجة اليه ، وان المفتش أو (الموجه) حتى يمكن أن يفيد كآخ أو أب أو زميل يجب أن يتغلب على تلك المفاهيم التى تجعل منه شخصا غير مرغوب فيه داخل المجتمع المدرسى .

جدول رقم (١١)

من أسباب ارتفاع تكلفة الوحدة في التعليم الأساسي

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - زيادة اعداد المعلمين	٣٧	%٢٢	٥٠
ب - قلة التلاميذ في الفصل الواحد	٧٥	%٤٤	٦٦
ج - عدم توفر العدد الكافي من المعلمين المزدوجين	٥٨	%٣٤	٥٧

يتضح من الجدول رقم (١١) أن البيان (ب) حصل على أعلى نسبة لدى الفئتين وقد حصلت البيانات الاخرى على نسب متفاوتة وهي نسب لها دلالتها ولعل التفاوت بين نسب الاجابات يشير الى الاختلافات في وجهات النظر بين المجيبين حسب خلفياتهم مما أثر في توزيع استجاباتهم .

وربما ترجع أسباب ارتفاع كلفة الوحدة في التعليم الأساسي

الى :

- تعدد مجالات الانفاق التي تتحملها الدولة .
- ازدياد حاجة التعليم وعدم توفر القدر الكافي من المعلمين المزدوجين .

- عدم استغلال المعلمين كل الوقت الرسمي بسبب تشتت المدارس وعدم اكتمال بعضها .

- اعتمادات التعليم ومخصصاته تكون عرضة للتبذير وسوء التسيير .

وفى ضوء هذه التعليقات نجد أن أسباب ارتفاع كلفة الوحدة متعددة ، ويزداد الوضع سوءا اذا عرفنا أن الدولة تخصص من ميزانيتها نسبة لا بأس بها ، يخصص للتعليم الأساسى منها ما يقرب من نصفها وبالرغم من هذا كله فإننا نجد أن التعليم الأساسى قليل التجهيزات والوسائل والادوات ، كما يعاني من ضعف المستوى وعدم التكيف ، كما أن نسبة الاطفال فى المدرسة لا تزال منخفضة لا تتجاوز ٢٤ر٢٪ من مجموع الاطفال فى سن التعليم ، والى جانب هذا الواقع ، فالتعليم الأساسى فى موريتانيا تعد تكلفته عالية جدا اذا ما قورن بغيره ، وهذه الأمور تتعاون كلها لتجعل من النظام التعليمى المتبع قليل النتائج وكثير التكاليف ، وهذا فى وقت يحتاج المجتمع فيه الى استثمار كل جهوده وطاقاته أفضل ما يمكن ولعل معالجة هذا الوضع تتطلب معالجة حقيقية يشترك ويتعاون الجميع فى تذليل ما تواجه من صعوبات ، والمجتمع الموريتانى الذى بدأ يعى مشكلاته وكثيرا ما يستجيب للنداءات التى توجه اليه سيقوم بواجبه بالمساهمة فى تحمل مسؤولياته وفى سبيل تعليم أبنائه .

جدول رقم (١٢)

المشكلات التي يعاني منها جهاز ادارة التعليم الاساسى هي :

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - عدم الكفاءة الادارية	٥٥	٤٥٪	٣٤
ب - عدم اختيار القادة الاداريين على أساس سليم	٤	٣٪	٤
ج - الجهاز الادارى الحالى فى أغلبه غير مدرب	٦٢	٥١٪	٤٧
			٤٠
			٥٪
			٥٥٪

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن كلا من البيان (أ ، ج) حصل على أعلى نسب لدى الفئتين بينما حصل البيان (ب) على نسب قليلة لدى الفئتين . وهذا التقارب بين نسب الاجابات يشير الى واقع ادارة التعليم الاساسى الذى تؤكده الوثائق والتقارير من حيث نقص القوى البشرية المدربة فى مجال الادارة التعليمية ، ذلك أننا اذا نظرنا الى مضمون البيان (أ ، ج) نجد هما متقاربان وجمع نسبهما لدى الفئتين نجد أن هذه النسب ترتفع كثيرا ولعل هذا ما يشير الى حجم المشكلات المتعلقة بعدم كفاءة العنصر البشرى فى جهاز ادارة التعليم الاساسى .

وربما ترجع هذه المشكلات الى الأسباب التالية :

- لا يوجد تكوين كاف في مجال الادارة التعليمية لاعداد القوى البشرية اللازمة .
- لا يوجد وعى حقيقى بدور الادارة التعليمية في تحقيق الأهداف التربوية .
- أهداف الادارة لا تزال تتمثل في المحافظة والتسيير يسودها الجمود والروتين .

وفى ضوء هذه التعليقات والنتائج يمكن القول أن هناك نقصا فى كفاءة الجهاز الادارى سببه عدم تكوينه واعداده لهذه المهنة التى أصبحت تتطلب مهارات أساسية وقد رات معينة . وبالإضافة الى ذلك فإن هناك حاجة الى نشر الوعى بأهمية الادارة ودورها فى تحقيق الأهداف التربوية ويتطلب ذلك فهم الادارة كمهنة تتطلب اعدادا وتكوينا أساسيا مستمرا حتى يمكنها مسايرة التقدم والتغير والتفجر المعرفى . ان نظامنا التعليمى سيقى عاجزا عن تحقيق أهدافه مالم تتوفر له الادارة القادرة على توجيهه وتوفير الظروف الملائمة لتسييره فى ظروف ملائمة ، وتعمل على نشر العلاقات الانسانية واستثارة الجهود الكامنة والتأثير بالاقناع فى سلوك العاطلين وكسب تعاونهم وتقسيم التنسيق بينها وبين العديد من المؤسسات المسؤولة عن التعليم لتتوحد الجهود فى سبيل تحقيق الاهداف المشتركة بجهود أقل وأقل وقت وتكاليف أقل ، وقد أرشد المختصون بأن أى اصلاح أو تطوير للتعليم ينبغى أن يبدأ من ادارته . ولا يكفى فى تحسين مستوى الادارة أن يكون المدير قادرا أو على درجة كبيرة من الكفاءة - بل لا بد من أن يكون التطوير شاملا لجميع الجهاز الادارى ولا يكفى فى الاعداد والتكوين تقديم معلومات نظرية - بدون تطبيق . اننا فى هذا المجال أكثر ما نكون بحاجة الى تغيير فى الافكار وفى الاتجاهات ، وفى العادات والسلوك والاهتمامات - قبل أى شىء آخره .

جدول رقم (١٣)

مشكلة التخطيط للتعليم الأساسي ترجع إلى :

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - الادارة لا تأخذ بأسلوب التخطيط العلمي	٦٢	٪٤٣	٣٧
ب - ليس بالادارة قسم مسئول عن التخطيط	٢٠	٪١٤	١٠
ج - يوجد قسم للتخطيط تنقصه الكفاءة والخبرة	٦١	٪٤٣	٤٣

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن البيان (ج) حصل على أعلى نسب لدى الفئتين : ٪٤٣ لدى الفئة الاولى و ٪٤٨ لدى الفئة الثانية ، كما حصل البيان (أ) على نسب مقاربة ٪٤٣ في الفئة الاولى و ٪٤١ لدى الفئة الثانية . أما البيان (ب) فانه حصل على نسب ضعيفة ، والنظر الى كل من البيان (٦) و (ج) يظهر أنها متقاربان ويجمع الاجابة عليهما ترتفع النسب لتكون ٪٨٦ ، و ٪٨٩ ، ولعل هذا يشير الى أن قسم التخطيط تنقصه الكفاءة والخبرة كما لا يتبع الاساليب العلمية في التخطيط . وربما يرجع ذلك الى أنه :

— لا يوجد الوعي الكافي بأهمية التخطيط في المجتمع حتى يمكن أن يجد التعاون والتنسيق وتوفير المعلومات وغيرها من وسائل مادية ومشرية .

— مسئوليات قسم التخطيط ليست محددة ، ووظيفة التخطيط مجزأة بين مصالح متعددة لعدم الوعي بأهمية التخطيط كعملية علمية حيث أنه لا يعتمد عليه في حل المشكلات .

وفي ضوء هذه التعليقات والنتائج يظهر أن التخطيط لم يفهم بعد في المجتمع كعملية أصبحت ضرورية لتجنب العديد من المشكلات، والتقليل من الخسائر ونظرا لعدم ادراك المجتمع لهذه الحقيقة فان قسم التخطيط القائم لا يجد التعاون ولا التنسيق ولا تتوفر له المعلومات كما لا تتوفر له الامكانات البشرية والمادية الضرورية لقيامه بأعماله ، وما يتطلبه من تعاون الادارات الأخرى والأفراد والجماعات وهي أمور لا يزال قسم التخطيط يفقدها ، وبدون أن يدرك المجتمع أهمية التخطيط في حياته ودوره في تقدمه فان تعاونه سيبقى محدودا ان لم يكن معدوما .

ويتطلب ذلك توظيف وسائل الاعلام والمؤسسات التربوية في نشر الوعي بأهمية التخطيط وضرورة التعاون مع جهازه والعاملين به وتوفير ما يلزمهم من وسائل وتجهيزات وكفاءات بشرية ووسائل مادية .

وقد قابلت رئيس هذا القسم الذي شرح لي ظروف عمله وما يحيط به من صعوبات وما لديه من امكانات محدودة بشرية ومادية كما لا يجد التعاون والتنسيق مع العديد من الاقسام أو المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم . وهذا ما يؤكد بعض من نتائج الجدول السابق .

جدول رقم (١٤)

مدى توافر الادوات والتجهيزات لمرحلة التعليم الأساسي

فئة مدبرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - تتوفر الوسائل والتجهيزات بقدر كاف	٣٤	٪٢٥	١٠
ب - تتوفر هذه التجهيزات للبعض دون البعض	٤٨	٪٣٦	٣٧
ج - هذه الوسائل لا تتوفر غالبا	٥٣	٪٣٩	٥٠

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن البيان (ج) حصل على أعلى الاجابات فكانت ٪٣٩ لدى الفئة الاولى و ٪٥٢ لدى الفئة الثانية أما البيانات الاخرى فقد حصلت على نسب دون ذلك ، ويظهر بوضوح ارتفاع نسبة اجابات الفئة الثانية على البيان (ج) كما أن نسبة اجابات الفئة الاولى على البيان (أ) أعلى من نسبة اجابات الفئة الثانية عليه كما أن اجابات الفئتين على البيان (ب) متقاربة . وبالنظر الى الاجابات على البيان (ب) و (ج) يمكن القول بأن التجهيزات والوسائل لا تتوفر غالبا ، كما أنها قد تتوفر للبعض دون البعض الآخر . وهذا ما توصى به نتائج اجابات الفئة الثانية العالية نوتا على البيان (ج) والمنخفضة على البيان (أ) .

وربما يرجع ذلك الى :

- قلة الاعتمادات المالية التي لا تمكن من توفير القدر الكافي من التجهيزات والوسائل .
- ما يتوفر من هذه التجهيزات والوسائل لا يتم توزيعه في الوقت المناسب ولا يوزع بعدالة .
- تتعرض التجهيزات والوسائل للتلطف والفساد بسبب الاهمال وعدم الصيانة وسوء الاستخدام .

وفي ضوء هذه الآراء يمكن القول بأن الادارة التعليمية والمد رسية تنقصها التجهيزات والوسائل والادوات الضرورية . كما أن القدر المتوفر من هذه التجهيزات والوسائل سواء ما توفره الدولة أو ما كان نتيجة عون خارجي لا يوزع في الوقت المناسب حتى يمكن الاستفادة منه قبل أن يكون عرضة للفساد لعدم الصيانة والاهمال - الذي تشير اليه بعض منشورات الوزارة وتدعو المسؤولين الى أن يكونوا أكثر حرصا على حفظ وصيانة القدر المتوفر من هذه الوسائل للاستفادة منها ، ويدعم نتائج الجدول والاسباب السابقة ما توضحه بعض الوثائق من حاجة المدرسة الى الوسائل والادوات الأساسية ان لا يزال في المدارس بعض الاطفال يفتشون الارض بدون مقاعد ولا أدوات ، ويرجع الكثير من المسؤولين ذلك الى عدم توفر الامكانيات المالية ، غير أننا نعلم أن الوزارة تحصل على مساعدات خارجية هامة في هذا المجال ينبغي الاستفادة منها وطلب رفع مستواها ، ومن ناحية أخرى فان الجهات المسؤولة اذا لم تتمكن من توفير وسائل وأدوات وتجهيزات من أفضل ما يمكن ينبغي أن تعمل على توفيرها ما يمكن باستغلال واستخدام ما يتوفر في البيئة الموريتانية من امكانيات لتغطية العجز في هذه الادوات بعد العمل على توزيع القدر المتوفر منها بعدالة وفي الوقت المناسب .

جدول رقم (١٥)

أسلوب معالجة المشكلات الادارية

فئة الادارة المركزية		فئة مديري المدارس والمعلمين		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	البيان
٪٢١	١٦	٪١٢	١٢	أ - ينفرد المدير بدراستها واتخاذ القرار المناسب
٪٢٤	١٨	٪٤٤	٢٥	ب - يشترك مع المدير بعض المقربين منه
٪٥٥	٤١	٪٦٤	٦٧	ج - أن يشترك الجميع في الدراسة واتخاذ القرار

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن البيان (د) حصل على أعلى نسب بين اجابات الفئتين كما ان نسبة اجابات الفئة الاولى أعلى من الفئة الثانية أما البيانات الاخرى فانها حصلت على نسب أقل بالنسبة للبيان (أ) والبيان (ب) ويمكن تفسير نتائج هذين البيانيين بأن هناك بعض الأفراد الذين يرون أن اتخاذ القرار من حق المدير ومن ثم من حقه أن يشترك معه من يثق فيهم من المقربين منه . أما نتائج البيان (ج) فانها ربما تعنى أن أكثر المجيبين في الفئتين يميلون الى العمل الجماعى ويرون ضرورة مشاركة جميع المعنيين بالموضوع في اتخاذ القرار وأن هذا الاتجاه أعلى لدى الفئة الاولى ، وهى فئة مديري المدارس والمعلمين الذين يتطلعون الى هذا الاتجاه الذى يتيح لهم فرصة المشاركة في دراسة المشكلات واتخاذ قرارات

بشأنها وهكذا نجد أن أكثر المجيبين يرون ضرورة مشاركة الجميع فى دراسة المشكلة واتخاذ القرار غير أن بعضهم أضاف :

— أن المشكلات لا تدرس بشكل جماعى ولا تتاح لهم فرص المشاركة فى اتخاذ القرار.

— ليس المهم الطريقة التى يتخذ بها القرار ولكن الأهم هو النتائج التى يحققها وامكانية تطبيقه .

وهنا يمكن القول أن هذه الآراء تشير أو تكشف عن بعض مشكلات الادارة التعليمية والمدرسية التى تتعلق بطرق معالجة المشكلات واتخاذ الحلول المناسبة الا أنها قد لا تجد سبيلها الى التنفيذ وقد ربما تشير هذه الآراء الى هذه المشكلات فانها تشير الى تطلعات أفراد عديدين الى المشاركة والتعاون على دراسة المشكلات وحلها وهذا اتجاه ايجابى محمود ينبغى تشجيعه من القيادات الادارية باثاحة فرص المشاركة لهؤلاء والتعرف عليهم فى مواقعهم واكتشافهم بين الجماعة ورعايتهم وتنمية مواهبهم .

والقرار مهما كان الاسلوب الذى يتخذ به ليس هدفا فى حد ذاته وتحدد أهميته فيما يحقق من أهداف وهذا يتضمن تطبيقه الذى يتطلب أن يكون موضوعيا ومنطلقا من الواقع وامكانياته البشرية والمادية وما يحيط بالموقف من ظروف وكذلك اختيار الوقت المناسب وتوضيح الهدف وألاهداف الا أن هذه الامور كثيرا ما تغيب وتنسى وتضيع بين الطموح والحماس .

جدول رقم (۱۶)

مدى الاهتمام بالتقارير التي ترد من الادارة المركزية الى المناطق أو من المناطق الى الادارة المركزية :

فئة مدربين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية والجهوية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ- يعتمد على هذه التقارير وينهت بها	٢٧	٢٣٪	٢٨
ب - لا يعتمد عليها ولا يهتم بها	٢٧	٢٣٪	٢٥
ج - يهتم ببعضها ويهمل البعض	٦٥	٥٥٪	٣٢

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن البيان (ج) حصل على أعلى نسب بين الاجابات كما أن البيانات الاخرى حصلت على نسب متفاوتة لدى الفئات ، فالبيان (أ) حصل على ٢٣٪ لدى الفئة الاولى و ٣٣٪ لدى الفئة الثانية في الجدول . أما البيان (ب) فكانت نتيجته ٢٣٪ و ٢٩٪ على التوالي .

وإذا كانت نتائج الاجابات (أ ، ب) مقارنة الا أن نتائج
الاجابات على البيان (ج) تختلف من فئة لأخرى (٦٥ ٪ لفئة مديري
المدارس ، ٣٨ ٪ لفئة الادارة المركزية) . وربما يرجع ذلك الى أن

هذه الفئة تشمل مديرين المناطق التعليمية ، وهؤلاء كثيرا ما يشكون من اهمال تقاريرهم وعدم الرد عليها من الوزارة ، كما أن الوزارة من جانبها تشتكى في منشوراتها ورسائلها من عدم الأخذ بتعليماتها وتوجيهاتها وهكذا نجد أن عطية الاتصال تواجه معوقات تحد من فعاليتها على المستوى المركزى والمحلى . وربما ساهم ذلك في التهاون وعدم الاهتمام بتحريرها يحرص وأمانة ما دام الاعتقاد أن مصيرها الاهمال ما يجعل البعض يتحاشون كشف الواقع ومشكلاته وتصوير الوضع فى هذه التقارير كاحسن ما يكون تحاشيا بذلك ازطاج الرؤساء واثارة غضبهم بوضع الكثير من المشكلات أمامهم ، غير أن التقارير من هذا النوع لا تفيد لفقد هـا الموضوعية والصدق والامانة والتقارير من هذا النوع تباعد عن الهدف منها المتمثل فى نقل الحقائق وتصوير الواقع لتمكن الجهات العليا من التعرف طيه واتخاذ ما يتطلبه من تدابير - فالتقارير شأنها فى ذلك شأن أى وسيلة من وسائل الاتصال يجب أن تجد الاهتمام الكافى لدى كل من المرسل والمرسل اليه لتحقيق الهدف منها .

جدول رقم (١٧)

الحلول التي تقدم من الجهات العليا في الادارة التعليمية

فئة الادارة المركزية		فئة مديري المدارس والمعلمين		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	البيان
٤٢٪	٣٥	٤٣٪	٥٣	أ - حلول عفوية وسطحية
١٨٪	١٥	٢٣٪	٢٩	ب - حلول قائمة على الدراسة والموضوعية
٤٠٪	٣٣	٣٤٪	٤٢	ج - حلول قائمة على جمع الآراء وتأثره بالعلاقات الشخصية

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن البيان (أ) حصل على أعلى نسبة كما أن البيانات الاخرى حصلت على نسب لا بأس بها تتوزع على البيانات . وهذا التوزيع يشير الى أن أنواع هذه الحلول تطارس كلها في سبيل معالجة المشكلات غير أنه يلاحظ أن نسب الاجابات على البيان (ب) بين فئات العينة كانت أقل من غيرها ولعل هذا يشير الى قلة اتباع هذا الاسلوب الموضوعي . وإذا ما نظرنا الى البيان (أ) و (ج) نجد أنها متقاربان وبجمع نتائج ونسب الاجابات نجد أن هذه النسب ترتفع أكثر لتكون أكثر احياء بأن أغلب الحلول التي تتبع ليست موضوعية

ولا تقوم على الدراسة ولهذا فان هذه الحلول تكون جزئية ووقتيه ولا تعالج المشكلات من جذورها ، وربما يرجع ذلك الى :

— أن هذه الحلول تكون متأثرة بنظرة الفرد الشخصية وخلفيته الثقافية التي لا تطابق الواقع .

— عدم ارتباط هذه الحلول بالواقع وعند محاولة تنفيذها يظهر الفرق بين النظرى والتطبيقي .

— عدم كفاءة الجهاز الادارى وعجزه عن تصور الحلول الواقعية التي يمكن تطبيقها .

وفى ضوء هذه الآراء ونتائج الجدول السابق يمكن أن نقول بأن الحلول التي توضع أحيانا لبعض المشكلات تكون حلولا جزئية ووقتيه ومتأثرة بعوامل غير موضوعية وتقوم على رأى الشخص . ويبدو أن حلولا من هذا النوع لمشكلات التربية المعقدة ليست فى مستوى يمكنها من حل هذه المشكلات التي تتطلب التغلب عليها تعاون العديد من الجهود والخبرات والتخصصات المتعددة التي تدرس وتخطط وتضع الأهداف وتحدد الوسائل وتضع البدائل ، فلم يعد بالامكان وقد أصبحت المشكلات أكثر تعقيدا أن يكون بامكان فرد واحد مهما كانت قدراته دراستها ووضع الحلول المناسبة لها .

جدول رقم (١٨)

ما نوع قنوات الاتصال بين الادارة المركزية والادارات الجهوية

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - الاتصالات النازلة	٧١	%٥٤	٥٥
ب - الاتصالات النازلة والصاعدة	٣١	%٣٤	٢٢
ج - هناك اتصالات أفقية قوية	٢٩	%٢٢	١٠

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن البيان (أ) حصل على أعلى نسب
كما أن البيانات الأخرى حصلت على نسب متفاوتة ، وإذا كان توزيع
الاجابات على البيانات يشير الى ممارسة هذه الاساليب والطرق في الاتصال
فان نتائج الجدول لدى الفئتين تشير الى أن أكثر هذه الاساليب هو
الاتصالات النازلة ، وإذا كان البيان (ب) حصل على نسب لا بأس بها
فان البيان (ج) حصل على نسب أقل ثم ان نتائج كل من البيانيين معا
إذا كانت تعنى ضعف الاتصالات عموما فان نتائج البيان (ج) تشير الى
ضعف الاتصالات الأفقية . وهذا يؤدى بدوره الى فقدان التنسيق
بين الادارات فيط بينها وبين الاقسام داخل الادارة الواحدة .

وربما يرجع ذلك الى :

- أن أكثر الاتصالات رسمية من القمة الى القاعدة أو الاتصالات الشخصية
- أن أكثر الاتصالات النازلة تكون لتوصيل تعليمات أو أوامر.
- يتطلب قيام الاتصالات علاقات خاصة بين الأفراد .

وبالنظر الى هذه الاضافات نجد أن أنواع الاتصال الأخرى - الصاعدة والأفقية يجب أن تنال الاهتمام الكافي للتوازن مع الاتصالات النازلة التي لا تقل عنها أهمية - ومن ناحية أخرى فإنه يظهر أن الاتصالات ليست سهلة تماما ولعل ذلك يرجع الى التأثير بأساليب المستعمر في تنظيم العلاقات والاتصالات حيث نجد أن بعض المسؤولين يصعب الاتصال به ومقابلته . وكثيرا ما يحتاج الاتصال الى معرفة أو وساطة . وإذا كان هذا شأن الاتصال بشكل عام فإن الاتصال ضعيف بين الإدارات والأقسام المختصة بأمور التعليم وكذلك داخل الإدارة الواحدة وينتج عن هذا عدم التعاون وعدم التنسيق والتضارب والتكرار . وربما يرجع هذا الى عدم الفهم السليم للإدارة ووظائفها وكثيرا ما يتصرف البعض كما أن الإدارة ملكا خاصا له يتصرف فيه كيف يشاء - وقد أدى ضعف أنواع الاتصالات الى فقدان التنسيق والتعاون وتوحيد الجهود وعدم توفير المعلومات ونشرها بين الجميع - إن توفير أنواع الاتصالات وتسهيل سبله ووسائطه ضرورة من ضرورات الإدارة يعينها على القيام بوظائفها بتوفير المعلومات في الوقت المناسب وتسهيل الحصول عليها . لهذا ينبغي تطوير أساليب الاتصال وتخليصها من العوائق والصعوبات .

جدول رقم (١٩)

مدى وعى المجتمع بدوره الثقافى والتربوى

فئة مدربين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - مجتمعنا غير واع بهذا الدور	٨٢	٥١٪	٣٦
ب - مجتمعنا واع ولكن غير مهتم فى أكثره	٣٨	٢٢٪	١٩
ج - مجتمعنا واع ومهتم	٤٥	٢٦٪	٢٨

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن البيان (أ) حصل على أعلى نسب بين الاجابات كما أن البيانات الاخرى حصلت على نسب دون ذلك وهذا يعنى أن الاجابات توزعت على البيانات بشكل غير متساوى أعلاها ٥١٪ الفئة الاولى البيان (أ) والاقل ٢٢٪ نفس الفئة البيان (ب) - ويمكن تفسير نتائج البيان (أ) بأن غالبية المجتمع غير واعية بدورها الثقافى والتربوى وتوجد قلة بين أفراد المجتمع يدركون دورهم الثقافى والتربوى ويقومون به ولعل هذا ما يمكن أن تشير اليه نتائج البيان (ب) . ويلاحظ أن البيانان (أ ، ب) متقاربان ويجمع نسبة الاجابات عليهما ترتفع

هذه النسب لتكون ٧٢٪ ، ٦٦٪ ولعل هذا يشير اكثر الى واقع المجتمع عموماً من حيث عدم وعيه بدوره الثقافي والتربوي وعدم اهتمامه كذلك .

وربما يرجع ذلك الى :

- أنه لا توجد جهود كافية حتى الآن لنشر الوعي في المجتمع .
- أن غالبية المجتمع لا تدرك دورها الثقافي والتربوي .
- ضعف الروابط والاتصالات بين المتعلمين وبقية أفراد المجتمع .
- أكثر سكان البلاد من أهل الريف والبادية الذين يعيشون منعزلين عن الاحداث وينتظرون كل شيء من الدولة ولعل ذلك من آثار سياسة المستعمر .

وفي ضوء هذه الآراء والاضافات ونتائج الجدول السابق يمكن القول بأن المجتمع بشكل عام متخلف يحتاج الى تعاون الجهود وتنسيقها واستغلال الامكانيات المتوفرة في سبيل نشر الوعي بين أفراد المجتمع حتى يكون طموح مستوى يمكنه من القيام بدوره الثقافي والتربوي وادراك أثر ذلك في حياته الاقتصادية والاجتماعية ، وربط يتطلب ذلك تجنيد جميع الجهود وحشد الطاقات البشرية والمادية وتوظيف وسائل الاعلام وغيرها من المؤسسات التربوية في المجتمع في سبيل تحقيق ذلك الهدف ، وربط يتطلب ذلك أيضاً تضحيات كثيرة من الفرد والمجتمع في سبيل تضيق الهوة الكبيرة القائمة بين بعض أفراد المجتمع من متعلمين ومسؤولين حتى تتلاحم فئات المجتمع ويحدث التأثير الايجابي من ذلك التقارب والاحتكاك .

فقد أورثنا المستعمر هوة سحيقة بين القمة والقاعدة يتطلب تضيقها وازالتها تعاون جميع أفراد المجتمع ونشر الوعي بينهم ليدركوا أن ذلك من آثار سياسة المستعمر الذي ليس من صالحه الترابط والتقارب بين القمة والقاعدة ، ونخلص الى أن تطوير نظامنا التعليمي يتطلب الكثير من

التعاون والتنسيق بين جميع الجهود المبثورة في المجتمع من جهة
وبينها وبين ادارة التعليم الأساسى من جهة أخرى في سبيل النهوض
بهذا التعليم الذى هو مسئولية كل فرد حتى يمكن تحقيق
الأهداف التربوية والتعليمية التى تنشدها الادارة التعليمية.

جدول رقم (٢٠)

ما الأسباب التي تقلل من فعالية العلاقة بين المدرسة والبيت

فئة مديرين المدارس والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - عدم قيام الادارة المدرسية بدورها في المجتمع	٤٩	٪٣٧	٢٤
ب - عدم قيام مجالات للتعاون بين المدرسة والبيت	٤٥	٪٣٤	٢٦
ج - عدم فعالية مجالس الآباء ان وجدت	٤٠	٪٣٠	٢٠
		٪٢٩	

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن البيانات حصلت على نسب متقاربة نوط ما لدى الفئات . فقد حصل البيان (أ) على أعلى نسبة لدى الفئة الاولى ٪٣٧ ، كما حصل البيان (ب) على نفس النسبة لدى الفئة الثانية وربط يشير هذا التوزيع المتقارب في النسب الى اشترك هذه الأبعاد الثلاثة وتأثيرها على العلاقة بين المدرسة والبيت .

وربط يرجع ذلك الى :

— عدم تطبيق توجيهات الوزارة الكثيرة والتي تدعو فيها الى تكوين وإنشاء مجالات للتعاون بين المدرسة والبيت .

- لا يهتم بعض مديري المدارس والمعلمين بالنشاط المدرسي وما يشمله من أنشطة متعددة .
- عدم متابعة الوزارة الدقيقة لتطبيق توجيهاتها وسير العمل المدرسي .

وفي ضوء هذه الأسباب ونتائج الجدول نجد عدم قيام مجالات للتعاون بين المدرسة والبيت ، وعدم فعالية الموجود من هذه المجالات — من الأسباب المسؤولة عن ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة ، كما أن عدم متابعة الوزارة لسير الحياة المدرسية وعدم قيام الإدارة الجهوية بما تتطلبه أهدافها في هذا المجال كل ذلك جعل من توجيهات الوزارة وإرشاداتها المتعلقة بتنشيط العملية التربوية وإخراج المدرسة من عزلتها والعمل على إدماجها في المجتمع وربطها بالبيئة المحيطة بتكوين علاقات وإنشاء مجالات للتعاون ، لم تحقق تلك التوجيهات أهدافها ، وقد يكون لذلك العديد من الأسباب التي منها عدم تعاون المجتمع الناتج عن عدم وعيه الكافي جدول (١٩) وهذا ما يزيد من مسؤوليات الإدارة أكثر ويتطلب منها بذل جهد أكثر للتغلب على المشكلات التي تعوق أهدافها .

جدول رقم (٢١)

هل هناك دور لوسائل الاعلام في نشر الوعي الثقافى والتربوى فى المجتمع ؟

فئة الادارة المركزية		فئة مدربين المدارس والمعلمين		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	البيان
٣٩٪	٢٩	٣٣٪	٣٤	أ - ليس لها دور ثقافى تربوى
٢٣٪	١٧	٢٢٪	٢٣	ب - تقوم بدور أساسى مكمل لدور المدرسة
٣٨٪	٢٨	٤٥٪	٤٧	ج - من هذه الوسائل ما له دور ايجابى ومنها ما له دور سلبى

يتضح من الجدول رقم (٢١) أن البيان (ج) حصل على أعلى نسبة بين اجابات الفئة الاولى ، كما أن البيان (أ) وافقت عليه نسبة من الفئة الثانية ، أما البيان (ب) فقد حصل على نسب أقل لدى الفئتين وبشكل متقارب ، وباستعراض نتائج الجدول نجد أن البيان (أ) وافقت عليه نسبة ٣٣٪ ، (٣٩٪) وهى نسبة لا بأس بها توافق على عدم وجود دور ثقافى تربوى لهذه الوسائل . أما البيان (ج) والذى وافقت عليه أعلى نسبة من الفئة الاولى ونسبة كبيرة من الفئة الثانية ، فانه يوضح أكثر أن هذه

الوسائل منها ما له دور ايجابي ومنها ما له دور سلبي ، وهذا صحيح لأن من هذه الوسائل مثل الصحافة المكتوبة والاذاعة ما له دور ايجابي وان كان لا يزال ضعيفا وينبغي تقويته فان السينما التي تنتشر في البلاد تقوم بدور سلبي ويتعارض مع أهداف المدرسة .

وربما يرجع ضعف دور وسائل الاعلام بشكل عام وتعارض دور بعضها مع دور المدرسة الى :

— ليس هناك توجيه أساسي وعناية كافية بهذه الوسائل حتى يكون لها دور في نشر الوعي الثقافي والتربوي في المجتمع .

— الاذاعة كانت تقوم بنشر برنامج قصير لنا أن نسأل عما اذا كان أفاد وهل يجد من يستمع اليه ، أما الصحافة المكتوبة فانها لا تزال ضعيفة وقد تهتم بالموضوع في مناسبات .

— أما دور السينما والكبار والصفار أكثر اقبالا عليها فانها تقوم بدور سلبي في المجتمع ويتعارض مع رسالة المدرسة وأهدافها وأهداف المجتمع .

وفي ضوء هذه الأسباب يمكن القول أن دور وسائل الاعلام بشكل عام واسهامها في نشر الوعي الثقافي والتربوي في المجتمع لا يزال ضعيفا بل ان الأكثر خطرا أن بعضها يقوم بنشر ثقافة أجنبية على المجتمع ربما تؤثر في سلوك أبنائه الصغار في المستقبل .

ووسائل الاعلام بسبب انتشارها أصبحت من أفضل الوسائل لتبليغ الرسالة والتأثير في الاتجاهات واثارة الاهتمام بموضوع معين ، وهذا يفرض على المجتمع أن يستغل هذه الوسائل لصالحه ولتحقيق أهدافه بدلا من أن تكون هذه الوسائل حربا عليه وتنشر فيه بين الجميع ما يتعارض مع الأهداف العامة لهذا المجتمع . وربما كانت الاستفادة من هذه الوسائل

وجعلها هادفة تتطلب وضع سياسة إعلامية وتحديد أهداف هذه السياسة لتكون موجهة لهذه الوسائل ، يجب الالتزام بها وعدم الخروج عليها سواء كانت وسائل عامة أو خاصة ، ثم ان التنسيق بين هذه الوسائل فيما بينها وتنسيقها مع الادارة التعليمية يزيد لا شك من تقوية التعاون المرغوب على تحقيق الاهداف المشتركة ، فلا ينبغي أن تكون هذه المؤسسات خاضعة لرغبات وأهواء الافراد المسؤولين وهي تؤثر في حياة وسلوك مجتمع كامل .

جدول رقم (٢٢)

هل يوجد التنسيق بين ادارة التعليم الأساسى والمؤسسات الاجتماعية
الأخرى فى المجتمع ؟

فئة المديرين والمعلمين		فئة الادارة المركزية	
البيان	العدد	النسبة	العدد
أ - يوجد تنسيق وليس كافيا	٦٥	%٥٢	٤٢
ب - لا يوجد أى تنسيق	٣٨	%٣٣	٣١
ج - يوجد تنسيق كافى	١٢	%١٠	٦

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن البيان (أ) حصل على أعلى نسب لدى الفئتين كما حصل البيان (ب) على نسب لا بأس بها ، أما البيان (ج) فانه حصل على نسب أقل ، ولدى الفئتين . ومن الجدول نجد أكثر المجيبين اختاروا البيان (أ) الذى يقول بوجود تنسيق ما بين ادارة التعليم والمؤسسات الاجتماعية الاخرى . أما البيان (ب) والذى وافق عليه ٣٣ % من الفئة الاولى و ٣٩ % من الفئة الثانية، هذا البيان ينفى وجود أى تنسيق - ويمكن تفسير هذه النتائج بأن ضعف الاجهزة الادارية وغياب سياسة تعليمية وثقافية فى المجتمع توجه الافراد والجماعات والاجهزة والمؤسسات كانت النتيجة أن كل مؤسسة تعمل منعزلة عن المؤسسات الاخرى ، وتضع من الاهداف ما تشاء وتتأثر بشخصية وثقافة القادة والمسؤولين ، وقد أدى هذا فى النهاية الى أن تكون هذه

المؤسسات والادارة التعليمية بينهما تنسيق نوط ما حينئذ وأحياناً لا يكون بينهما أى تنسيق وذلك حسب اهتمام الاشخاص. وقد يحدث فى وقت ما قيام تنسيق كاف لوجود مسئولين يدركون أهمية هذا التنسيق والتعاون بين الادارات ذات العلاقة بالتعليم الأساسى وداخل الادارة الواحدة بين أقسامها وبين هذه الادارات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع .

وربما يرجع ضعف التنسيق والتعاون بين أجهزة ادارة التعليم والمؤسسات الاجتماعية الى :

- عدم الاهتمام بالتنسيق بين أهداف الادارة وهذه المؤسسات الاجتماعية .
 - ضعف التنسيق بين أجهزة ادارة التعليم الأساسى وضعفه داخل الجهاز أو الادارة الواحدة .
 - وجود سلبيات لدى الكثيرين حيث يشكو الكثيرون من هذه المشكلات لكن يبقى العمل الذى يهدف الى التغيير أو التطوير .
- وفى ضوء هذه الأسباب يمكن القول بوجود حاجة ماسة الى الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين كل المؤسسات التعليمية فىم بينها وداخل المؤسسة الواحدة ، حتى تكون هذه المؤسسات متكاملة ومتعاونة ، غير متعارضة ولا متناقضة ، وفى ذلك توفير للمال والجهد والوقت .

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

التوصيات والمقترحات

ورث المجتمع الموريتاني نظام التعليم الرسمي عن المستعمر الفرنسي الذي أدخله الى البلاد واتخذته وسيلة لنشر ثقافته في المجتمع. وإلى جانب هذا نجد أن عوامل مشتركة ومتداخلة تتعاون لتجعل هذا النظام التعليمي يواجه الكثير من الصعوبات والمشكلات والتي سعى المجتمع الموريتاني منذ سنوات استقلاله الاولى الى معالجتها وبذل في سبيل ذلك العديد من الجهود والتضحيات .

وقد فشلت تلك الجهود في المحاولات الاصلاحية المتتالية على عرفتھا مرحلة التعليم الاساسي في السنوات القليلة الماضية .

وانا كان النظام التعليمي قد تطور تطورا ملحوظا غير أن المشكلات المتنوعة التي تواجهه تعوق مسيرته وتحد من كفاءة وفعالية هذا التطور ، ذلك ما يظهر بوضوح من الدراسة النظرية في هذا البحث والتي تعتمد على وثائق وتقارير وقرارات رسمية ، وتؤكد من جهة أخرى بعض نتائج الدراسة الميدانية أيضا .

ولقد توصل الباحث الى عدد من المشكلات التي تواجه ادارة التعليم الاساسي في موريتانيا والتي تحد من تحقيق الاهداف من وراء الاصلاحات المتتالية والمتابعة لمرحلة التعليم الاساسي .

الى جانب هذه المشكلات تواجه الادارة التعليمية في موريتانيا بمشكلات تتعلق بمساحة البلاد الكبيرة وتشتت السكان وعدم استقرار بعضهم وصعوبة المواصلات في بعض المناطق الصحراوية وما يفرضه

التركيب السكاني من مشكلات تتعلق بلغة التعليم لتعدد فئات المجتمع ،
وما يغلب على سكان الريف الذي يمثلون أكثر سكان المجتمع من عادات
وتقاليد تسيطر على سلوكهم ، ظل البعض يحافظ عليها وينقلها من
معه الى أى مكان : فى المدرسة أو فى الإدارة ، وفى حياته
اليومية.

ويمكن اجمال تلك المشكلات فى النقاط الرئيسية التالية :

أولا : مشكلات ادارية :

تتعلق بنمط الادارة وممارساتها وأهدافها وما تعانيه من نقص فى المهارات : الادارية والانسانية والفنية ، وما يسيطر على أجهزة هذه الادارة من جمود وروتين وما تعانيه من صعوبات لعدم الاهتمام بوظائف الادارة الاساسية : كالخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة والتقويم وضعف وسائل الاتصال وعدم توفير قنوات تسمح بتوفير المعلومات وتدفعها بسهولة ، وعدم تحديد المسئوليات والاختصاصات والصلاحيات .

ثانيا : مشكلات تتعلق بالتمويل :

وهى مشكلات تزداد حدة يوما بعد آخر بسبب تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم مع ارتفاع كلفة التعليم فى نفس الوقت ، وهذه المشكلات تؤثر بدورها فى مجالات متعددة مما ينتج عنه مشكلات أخرى تتمثل فى نقص الوسائل والتجهيزات والادوات ونقص المبنى المدرسية الملائمة وما يتطلبه التوسع فى التعليم وتحسين مستواه .

ثالثا : مشكلات تتعلق بالنقص فى المعلمين فى هذه المرحلة وضعف مستوى بعضهم وكثرة النساء المعلمات وهجرة خيرتهم من مجال التعليم والى جانب هذا ، هناك الظروف المحيطة بعمل المعلمين كازدحام الفصول وعدم ملائمة المبنى المدرسية وعدم توفر الوسائل التعليمية والادوات المدرسية ، وما يتطلبه عظمهم من مجهود كتحضير واعداد وتصحيح لعمل عدد كبير من التلاميذ ، وتزداد معاناتهم ومشكلاتهم

أكثر لما يشعرون به من حاجات نفسية واجتماعية يفتقدونها وما يتطلعون اليه من تقدير أدبي واجتماعي أكثر من تطلقهم الى تقدير مادي .

رابعاً : مشكلات تعليمية تتعلق بكثرة الرسوب والتسرب وضعف نسبة الاستيعاب ووجود تباين بين المناطق وارتفاع تكلفة الوحدة التعليمية وعدم تكيف النظام التعليمي مع حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : مشكلات ثقافية واجتماعية سببها عدم انتشار الوعي في المجتمع لضعف دور المؤسسات التربوية فيه وعدم توظيف هذه المؤسسات في ذلك وعدم التنسيق بين جهودها ، وغياب سياسة محددة الأهداف لهذه المؤسسات لتكون وسائل فعالة لنشر الوعي الثقافي والتربوي في المجتمع .

وانا كان واجب كل فرد متعلم من أبناء المجتمع يتطلب منه تحمل مسؤوليته والمساهمة في بنائه والعمل على نشر الوعي بين أفراد فأن الكثيرين منا يحتاجون الى ادراك ذلك .

وانا وجد من يؤمن بضرورة مشاركته وساهمته في نشر الوعي بين أفراد المجتمع فهذه الاعداد تعد قليلة جداً في مجتمعنا .

ويرى الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع وما جمعه من آراء بعض القادة والمسؤولين عن ادارة التعليم الاساسى فى موريتانيا أن مما يعين على حل هذه المشكلات ويسهم فى التغلب عليها الأخذ بالتوصيات والمقترحات التالية :

١ - العمل على اعداد وتكوين قيادات ادارية فى مجال التعليم وتحسين مستوى المسؤولين والموظفين سواء كان ذلك بتوفير التكوين فى مجال الادارة التعليمية فى المعاهد أو عن طريق الابتعاث الى الدول العربية مع الاهتمام بالدورات التدريبية وعقد الندوات لصالح الموظفين فى أجهزة التعليم الاساسى وأقسام ادارته المختلفة .

ان أولى ما ينبغى أن يهتم به فى مجال تكوين وتدريب القائمين على ادارة التعليم الاساسى هو العمل على احداث تغييرات أساسية عند الافراد فى التفكير والآراء والاتجاهات والعادات والتقاليد ، والعمل على انتشار وشيوع مفهوم متطور للادارة التعليمية سائرا لتغير أهدافها وجعلها ادارة للتطوير ويخرجها من الجمود والروتين ولا يفقدها الاستقرار وهذا ما يمكن أن نحصل عليه بالاعداد التخصصى فى مجال ادارة التعليم وعقد الدورات والقيام بالتدريب والمشاركة فى المؤتمرات والندوات العربية والافريقية فى هذا المجال

٢ - ينبغى الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين الادارات ذات العلاقة بادارة التعليم الاساسى وشعونه لما فى ذلك من توحيد للجهود يعين على تحقيق الاهداف المشتركة بعيدا عن التداخل والتكرار والتعارض .

٣ - ينبغى تحديد الاختصاصات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح ومحدد ، حتى تكون كل ادارة أو قسم تعرف حدود اختصاصها وصلاحياتها .

- ٤ - اذا كانت المركزية تعوق سير الاعمال وانجاز بعضها فى الوقت المناسب وتحد من فرص التجديد والابتكار فانه ينبغى تفويض الادارات التعليمية بالمناطق الصلاحيات التى تتلاءم مع تحقيق ما تنشده من أهداف وتتخطه من مسئوليات ، كما ينبغى توفير ما يلزمها ويعينها على تحقيق ذلك من امكانيات بشرية ومادية وذلك عن طريق :
- ينبغى الاهتمام بالتنسيق بين هذه الادارات والادارات ذات العلاقة بالتعليم الاساسى على المستوى المركزى .
 - يجب المتابعة المستمرة من الوزارة لما تصدره من توجيهات وارشادات الى الادارات الجهوية فى المناطق حتى يتم تطبيق ما أمكن منها وحتى لا تكون هذه التوجيهات حبرا على ورق .
 - ينبغى توفير أساليب للاتصال متعددة الاتجاهات توفر المعلومات وتسهل وصولها ونقلها فى الوقت المناسب .
 - ينبغى أن تكون الاتصالات عن طريق اللقاءات بين الادارات ذات العلاقة بالتعليم الأساسى مستمرة لدراسة سبل التعاون والتنسيق فذلك أولى من أن تكون كل ادارة تعمل منعزلة مستقلة عن غيرها .

اننا نجد الشكوى من الادارات التعليمية بالمناطق وادارات المدارس من اهمال تقاريرها كما نجد الشكوى من الوزارة من عدم الاستجابة لتوجيهاتها وارشاداتها ، وأرى أن هذا يمكن أن يعنى أن رسالة كل من الجهتين لا تجد الاستجابة المناسبة لدى الطرف الآخر ، لهذا ينبغى البحث عن الاسباب المؤدية الى ذلك ووسائل العلاج .

- ٥ - ينبغى الاهتمام بالعلاقات العامة والعلاقات الانسانية بين العاطلين فى الادارة التعليمية وبينهم وبين المتعاطلين معهم مع ضرورة العمل على ان تكون معاملة العاطلين فى ميدان التعليم على اساس

من العدالة والمساواة ، مع مكافأة وتشجيع المجتهدين منهم .

٦ - ينبغي اتاحة فرصة المشاركة للمعنيين بالمشكلة عند دراستها واتخاذ قرار بشأنها على أن أفضل القرارات هي تلك التي تتخذ باجماع كلما أمكن ذلك دون اللجوء الى التصويت والاغلبية .

٧ - ينبغي تشجيع المبادأة والعمل الابتكارى فى سبيل تطوير العمل الادارى والتربوى على المستوى المركزى والجهوى .

٨- لقد أصبح التخطيط من أهم العمليات العلمية التي يعتمد عليها فى حل العديد من المشكلات وتوفير كثير من الجهود والوقت والمال ، غير أن التخطيط حتى يكون وسيلة فعالة لابد أن يجد التعاون والتنسيق من جهات متعددة حتى تتوفر له المعلومات والبيانات الصادقة وما يحتاجه من قوة بشرية متخصصة ووسائل وامكانات مادية ومالية ، غير أن هذا من الصعب أن يتحقق ما لم يكن المجتمع مدركا تماما أهمية التخطيط ودوره فى تحقيق الاهداف الحاضرة والمستقبلية . وهذا ما يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام المختلفة عندما نحسن استغلالها لتحقيق ذلك .

٩ - مشكلة التمويل من ابرز المشكلات التي تواجه ادارة التعليم الاساسى وتؤثر بدورها على العديد من المشكلات الاخرى وتزيد من حدتها كالنقص فى الوسائل والتجهيزات والادوات والمباني المدرسية واعداد المعلمين وتحسين مستوى التعليم والتوسع فيه . ولقد أصبح من المتعذر مع تزايد نفقات التعليم أن تكون امكانات الدولة التي لا تزال محدودة قادرة على مثل تلك النفقات وتغطيتها . الأمر الذى يجعل من الضروري أن نتجه بدعوتنا الى المجتمع ليكون أكثر اسهاما فى تحمل بعض هذه النفقات .

ويمكن أن يكون ذلك على النحو التالي :

- أن تكون النفقات مشتركة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية والتجمعات والاهالي .
- تعمل الوزارة على توفير المعلمين والبرامج والمباني والتجهيزات الأساسية وتسيير الإدارة .
- تتحمل الإدارة المحلية والتجمعات توفير الأدوات المدرسية وصيانة المباني وبناءها كلما أمكن ذلك .
- يمكن بالدراسة تقدير هذه النفقات وفي ضوء ذلك يتم تحديد اشتراكات سنوية تجمع من أولياء أمور التلاميذ . وقد اقترحت دراسة في هذا المجال مبلغ (٢٠٠) أوقية ويعادل ذلك (١٥) ريال وهو مبلغ قليل يمكن زيادته إذا كانت الحاجة تدعو الى ذلك .
- ينبغي تكوين لجنة محلية للإشراف على ما يتوفر من هذه الاشتراكات وطريقة صرفها .
- ينبغي إنشاء صندوق خيري لجمع التبرعات من المؤسسات والتجار وغيرهم من الموظفين لإعانة التلاميذ الفقراء والمحتاجين ومساعدة الإدارة الجهوية في نفقات ما تقوم به من أنشطة (ندوات ، تدريبات ، جولات في المدارس ، تشجيع ، مكافآت ، وغير ذلك من الأنشطة المدرسية) .
- والى جانب هذا فإنه ينبغي الحد من نفقات التسيير كلما أمكن ذلك وبدون أن يؤثر ذلك سلباً على سير العمل .
- ينبغي زيادة مخصصات المباني المدرسية والتجهيزات الخاصة بالإدارة الجهوية من ميزانية التعليم .
- طلب الإعانة الخارجية المالية والمادية والبشرية من الدول العربية والإسلامية والمنظمات العالمية .

١٠ - تقليل التكلفة وتحسين المستوى :

ليست مشكلة التعليم الاساسى فى موريتانيا ارتفاع تكلفة الوحدة فيه أكثر بكثير مما هى عليه فى بعض الدول الافريقية المجاورة والتي تتشابه ظروفها معنًى بل ان التعليم الاساسى مع ذلك قليل التكيف وضعيف المستوى وقليل التجهيزات والوسائل والادوات ، ويعانى من مشكلات الرسوب والتسرب ، غير أن هذه المشكلات يمكن معالجتها بالاخذ بالتدابير التالية :

- تحسين مستوى العمل الادارى وزيادة انتاجيته للحصول على نتائج أفضل بجهد ووقت أقل بحسن استغلال الامكانات البشرية والمادية المتوفرة أحسن استغلال وأطول وقت ممكن .
- توفير المعلمين واعدادهم الاعداد الكافى الذى يمكنهم من اتباع واستخدام أساليب وطرق تجعل تدريسهم أكثر حيوية ويعطى فرصا أكثر لمساهمة التلاميذ وحتى يكون معلم هذه المرحلة قادرا على الاستفادة من الوسائل التعليمية وحسن استخدامها .
- رفع مستوى الاحاطة والانعاش التربوى للمعلمين على مستوى الادارة الجهوية حتى يتوفر الارشاد والتوجيه للمعلمين وللمستجدين منهم . على أن يكون هذا التوجيه بعيدا عن مفهوم التفتيش القديم .
- استخدام المباني المدرسية بشكل افضل ووقت أطول على أن تكون متوفرة فيها الشروط الهندسية والتربوية والصحية ويتطلب ذلك قيام التنسيق بين الادارة المركزية والمحلية .
- العمل على تقليل تكاليف المباني باستخدام مواد البيئة كلما أمكن ذلك .
- تحسين الظروف المحيطة بعمل المعلمين ومنحهم مزيدا من التقدير والاحترام بمنحهم فرصة المشاركة والتعبير عن آرائهم .

- مكافأة وتشجيع المجددين منهم معنويا وماديا .
- تقليل الازدحام فى الفصول-الذى أصبح بشكل خطير فى المدن يضر بمستوى التعليم ومستقبل التلميذ — سواء كان ذلك بزيادة عدد المعلمين وعدد الفصول أو بالعمل على الحد من الهجرة الى المدن بتوفير الخدمات فى الريف أو بالحد من القبول فى هذه المدن مؤقتا .
- الحد من الرسوب والتسرب كلما أمكن ذلك ، والعمل على التنسيق بين العطلة المدرسية والافاق التى تكون فيها الاسر اكثر حاجة الى مساعدة الابناء .
- ينبغى ان يكون الاهتمام بمدرسة الريف اكبر حتى ينتظم بكل مدرسة اقل عدد يكفى .
- ينبغى الاستفادة من الطريقة التى كان يسير بها التعليم الاصلى وهو التعليم الذى تخرج منه العلماء ولا يكلف الدولة نفقات .
- تشجيع التعليم الاهلى ماديا ومعنويا .
- فتح المجال امام التعليم الحر .

١١ — ان نشر الوعي الثقافى والتربوى فى المجتمع يتطلب الأخذ بأسلوب التربية المستمرة بتوظيف المؤسسات التربوية الاجتماعية فى المجتمع ونشر برامج ثقافية وتربوية بتخطيط وتوجيه وتنسيق ، بعد أن تكون قد حددنا لهذه المؤسسات أهدافها ونسقت هذه المؤسسات حتى لا تكون بعض أفعالها متعارضة .

- تضيق الهوة بين التعليم الحديث والتعليم الاصلى والعمل على النهوض بمستوى التعليم الاصلى على غرار من مدارس تحفيظ القرآن

المنتشرة في العالم الاسلامي — وان من فوائد ذلك زيادة عدد المتعلمين ، وزيادة عدد المعلمين من حفظة القرآن الذين يمثلون قوى معطلة ، ومثل هؤلاء *) وعدد كثير لا يجدوا بتوفير تدريبات لهم يمكن أن يخدموا في مجال تحفيظ القرآن في البلاد أو في أى بلد اسلامي آخر .

— ان الصحة الاسلامية التي تعيشها بلادنا ينبغي أن تحتضن أولئك الحفاظ الذين بقوا لسنوات لا يختلفون عن الأخرى لا لشيء إلا أنهم لا يحملون شهادات رسمية .

انه ينبغي تقريب المسافات بين نظامي التعليم باضافة قدر من كل منهما الى الآخر ليكمل أحدهما الآخر .

— ان ذلك من شأنه أن يجعل المحتوى أكثر ارتباطا بالبيئة الثقافية والاجتماعية .

— ينبغي أن يكون الاهتمام في المحتوى مركزا على الامور الوظيفية في حياة التلاميذ الحاضرة والمستقبلية وما يتطلبه ذلك من معارف ، ومعلومات يمكن الحصول عليها بأقل جهد .

— أن يتم تنظيم الخبرات حسب حاجات وخصائص النمو في أبعاده المتعددة وأن يحافظ مع ذلك على التتابع والاستمرار والتكامل .

— ينبغي أن يكون محتوى البرنامج مهتما بالبيئة المحيطة بالتلميذ ومدى تأثيراتها المستقبلية ، وما يتطلبه ذلك من تكييف البرامج المدرسية مع البيئة سواء كانت بيئة صناعية تجارية زراعية أو ساحلية . . . الخ .

— الاهتمام بما يتطلبه تطور المجتمع وتنميته الاقتصادية والاجتماعية وتضمين البرامج ما يساعد المتعلمين من ذلك .

— ينبغي أن تكون لغة البرنامج لغة سهلة ومفهومة لدى التلاميذ .

١٢ - التوجيه والارشاد (ثقافى تربوى) :

ينبغى أن يشمل هذا التوجيه :

- ارشاد المجتمع وتوجيهه ونشر الوعي بين أفرادہ باستخدام الوسائل والطرق وغير ذلك من الامكانات للقضاء على بعض المواقف التقليدية التى تؤدى الى مقاومات عنيفة وعنده يتخذها بعض أولياء الأمور من المهن والحرف التى ينظرون اليها باحتقار - وهذا منتشر فى الدول المتخلفة . ليفرضوا رغباتهم الخاصة على الابناء الصغار فى الوقت الذى تكون المهن والحرف هى التى تتلاءم وقد راثهم .
- الاهتمام بالتوجيه المستمر الذى يتيح حرية تنسيق الاختيار مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- أن يكون هذا التوجيه الثقافى والتربوى لصالح :
- المعلمين أثناء التكوين والتدريب وليكتسبوا المهارة والقدرة على اكتشاف قدرات ومواهب تلاميذهم واتجاهاتهم وميولهم .
- التلاميذ عن مستقبلهم وما يمكن أن توفره لهم قدراتهم واتجاهاتهم من فرص العمل فى المستقبل .
- أولياء الأمور ليدركوا أهمية مراعاة قدرات واتجاهات أبنائهم وما يتطلبه ذلك من تعاون وتنسيق بينهم وبين المدرسة .

١٣ - أهمية التعاون بين المدرسة والأسرة :

إذا كانت المدرسة هى المؤسسة التى أنشأها المجتمع لتقوم على تربية أبنائه فان الاسرة هى المدرسة الاولى التى ترعى الطفل فى سنوات عمره قبل المدرسة وأثناءها وبعدها ، ولما كانت كل منهما تهتم مصلحة التلميذ التى يسعى الى تحقيقها بوسائله الخاصة ، كان ينبغى التنسيق والتعاون لتحقيق الاهداف المشتركة ، فالادارة سواء كانت ادارة جهوية

ادارة مدرسة مدعوة أكثر من غيرها في مجتمعنا الى بذل جهود كبيرة لبعث الحياة في النفوس وجعل المدرسة بحق مركزا للاشعاع والتنوير ومؤسسة للتعاون والتنسيق وخادمة للمجتمع المحلي وهو يستخدم ويستفيد مما بها من امكانيات ومرافق كما يجعل المدرسة ترتبط بالمجتمع وتكسب تعاونه وتقدم خدماته للمدرسة . أما اذا تم التعاون والتنسيق بين الاسرة والمدرسة فان ذلك من شأنه أن يعين على تحقيق الاهداف التالية :

- اخراج المدرسة من عزلتها لتصبح مؤسسة من مؤسسات المجتمع .
- تحقيق الاهداف التربوية .
- المحافظة على نمو متكامل متوازن للتلاميذ .
- يمكن أن يقلل هذا التعاون من مشكلات الرسوب والتسرب .
- كسب تعاون المجتمع حتى يمكن التأثير فيه .
- وينبغي قيام مجالات متعددة للتعاون تجعل كلا من المدرسة والاسرة مرتبطا مع الآخر عبر أنشطة متعددة ومن هذه المجالات ما يكون خاصا بالمدرسة كجماعات النشاط الثقافي او النظاعة أو التوعية وغيرها أو مجالس الآباء وأولياء الامور أو مجالس محلية تربوية وتعليمية مختلطة بين المدرسة والمجتمع . وكل هذه المجالات المتعددة تهدف الى تقوية التعاون والتنسيق بين المدرسة والمجتمع لتكون الجهود متجهة الى تحقيق الاهداف التربوية المشتركة .

ويرى الباحث من خلال تتبعه ودراسه للوثائق الموريتانية والتي تتعلق بالتعليم وتتناول مشكلاته وتحاول معالجتها — يتضح من هذه الوثائق أن الجانب الاداري لم يحظ باهتمام كبير في هذه الوثائق

وانطلاقاً من أن أى إصلاح أو تطوير للتعليم ينبغي أن يكون
أساسه إصلاح إدارته وتطويرها لهذا يوصى الباحث
بضرورة الاهتمام بإدارة التعليم والعمل على تطويرها من
خلال البحوث والدراسات التي تركز على الجانب الإداري وتطوير
أهدافها وأساليبها .

المراجع

المراجع العربية

- ١ - أبو الفتوح رضوان : منهج المدرسة الابتدائية ، دار القلم ، ط ٢ ،
الكويت ، ١٩٧٣ .
- ٢ - ابراهيم شيخا : الادارة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ،
الاسكندرية ، بدون تاريخ .
- ٣ - أنور العقاد : الواقع الحالي للإصلاح التربوي ، المعهد التربوي ،
أنواكشوط ، ١٩٧٧ .
- ٤ - المدرسة الوطنية للإدارة : التقرير النهائي عن الملتقى المنظم حول
التكوين والإدارة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، مورتانيا
١٩٧٧ .
- ٥ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية تطوير التربية ،
تونس ، ١٩٨٠ .
- ٦ - المعهد الوطني للتهذيب والدراسات السياسية : مدينة أنواكشوط
بعد عشرين عاما ، المعهد الوطني ، أنواكشوط ، ١٩٧٨ .
- ٧ - تيودور شولنز : القيمة الاقتصادية للتربية - ترجمة محمد عبد الهادي
عفيفي ومحمود سلطان - الانجلو المصرية ، القاهرة ،
١٩٧٥ .
- ٨ - حامد عمار : في اقتصاديات التعليم ، دار المعرفة ، ط ٢ ، القاهرة ،
١٩٦٨ .
- ٩ - حمدي أمين عبد الهادي : الفكر الإداري الإسلامي والمقارن ، دار الفكر
العربي ، ط ١ ، القاهرة ، بدون تاريخ .

- ١٠- حسن محمد حسان : التعليم الاساسى بين النظرية والتطبيق ، بحث
مقدم لمركز البحوث التربوية بجامعة أم القرى ، ١٩٨٣ .
- ١١- حسن مصطفى وآخرون : اتجاهات جديدة فى الادارة المدرسية ،
الانجلو المصرية ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٢- لجنة خبراء اليونسكو : التخطيط التربوى ، ترجمة منير عزام ، اليونسكو ،
١٩٧٠ .
- ١٣- محمد محمود احمياد : بحث حول الطفل والبيئة الموريتانية ، بحث مقدم
لمدرسة تكوين الاساتذة ، أنواكشوط ، ١٩٨١ .
- ١٤- محمد منير مرسى : الادارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها ، عالم الكتب ،
ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٥- محمد منير مرسى : ادارة وتنظيم التعليم العام ، عالم الكتب ، القاهرة ،
١٩٧٤ .
- ١٦- محمد منير مرسى وعبد الغنى النورى : تخطيط التعليم واقتصادياته ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٧- ندوة خبراء اللغة العربية لبحث وسائل تطوير اعداد معلميها ، تقرير
موريتانيا ، الرياض ، ١٩٧٧ .
- ١٨- نيفياد فسكى : التنظيم الادارى للتراب الموريتانى ، ترجمة على بالكحل ،
المدرسة الوطنية للإدارة ، أنواكشوط ، ١٩٨١ .
- ١٩- عبد الكريم درويش ولىلى تكللا : أصول الادارة العامة ، الانجلو المصرية ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

- ٢٠- عبدالله عبدالدائم : الثورة التكنولوجية في التربية العربية ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٢١- عبدالغنى عبود : ادارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار الفكر العربى ، ط ١ ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٢٢- عرفات عبدالعزيز : استراتيجية الادارة في التعليم : الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢٣- سعيد بامشموس : التعليم الابتدائى ، دار الطباعة السعدويية ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ .
- ٢٤- وزارة الدولة المكلفة بالتربية الوطنية : تقرير عن اصلاح التعليم ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ .
- ٢٥- وزارة التربية والتعليم : أضواء على التعليم ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٧٦ .
- ٢٦- وزارة التهذيب الوطنى : مجلة التعليم ، العدد الرابع ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ٧٥/٧٦ .
- ٢٧- وزارة التربية والتعليم : برنامج التعليم الاساسى ، ادارة التعليم الاساسى والمفتشية ، أنواكشوط ، ١٩٨١-١٩٨٢ .
- ٢٨- وزارة التعليم الاساسى والثانوى : المنشور الوزارى رقم ٤ ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٩ .
- ٢٩- وزارة التعليم الاساسى : مؤتمر المفتشين السنوى ، ادارة التعليم الاساسى ، أنواكشوط ، ١٩٧٦ .

- ٣٠ - وزارة الدولة للمصادر البشرية والترقية الاجتماعية ؛ تقرير عن قطاع المصادر البشرية والترقية الاجتماعية ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ .
- ٣١ - وزارة الدولة للمصادر البشرية والشئون الاسلامية : القرار الذى يحدد صلاحيات المديرين الجهويين ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٥ .
- ٣٢ - وزارة التربية والتعليم : القرار الذى يحدد صلاحيات مديرين المدارس الابتدائية ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٦٧ .
- ٣٣ - وزارة الدولة للمصادر البشرية والشئون الاسلامية : المنشور الوزارى رقم ٢ ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٧ .
- ٣٤ - وزارة التعليم الاساسى : المنشور الوزارى رقم ١٣ ، الوزارة ، أنواكشوط ، ١٩٧٥ .
- ٣٥ - وزارة الاعمال - لام : موريتانيا لمحات خاطفة ، نشرت بمناسبة المؤتمر الاسلامى الافريقى الأول ، أنواكشوط ، ١٩٧٦ .
- ٣٦ - وزارة التهذيب الوطنى : ملتقى التفكير فى مشاكل التعليم ، المعهد التربوى ، أنواكشوط ، ١٩٨٢ .
- ٣٧ - وزارة التهذيب الوطنى : تقرير حول الزيارات الاستلاعية للمدارس ، الادارة الجهوية للتعليم الاساسى ، أنواكشوط ، ١٩٨٢ .
- ٣٨ - وزارة التهذيب الوطنى : التقرير الختامى للملتقى الجهوى بمنطقة أنواكشوط ، ادارة التعليم الاساسى ، أنواكشوط ، ١٩٨٢ .

٣٩ - وزارة التهذيب الوطنى : تقرير تربوى حول نشاطات الادارة الجهوية،
الادارة الجهوية لمنطقة أنواكشوط، ١٩٨١ /

٠١٩٨٢

٤٠ - وزارة التهذيب الوطنى : تقرير الافتتاح بمنطقة أنواكشوط ، الادارة
الجهوية للتعليم الاساسى ، أنواكشوط،

٠١٩٨٢ / ١٩٨١

المراجع الأجنبية

- 1) Conference des ministres de L'Education nationale
a Yaoundé, Rapport du Cameroun,
Rapport du Niger , Yaoundé, 1966.
- 2) Ecole nationale d'Administration : Lois et actes
reglementaires parus au journal officiel
de 1959 a 1976.
Centre documentation et recherches,
N.K.tt. 1976.
- 3) Jean Thomas: les grands problemes de l'Education
dans le monde, les presse de l'Unesco,
Paris, 1975.
- 4) Journal de la Republique Islamique de Mauritanie
direction du journal, N.K.tt. Mauritanie
Journal officiel No 506-507.
Journal officiel No 123-124 du 20/11/1963
Journal officiel No 129 du 5/2/1964
Journal officiel No 172-173 du 22/12/1965
Journal officiel No 217 du 18/10/1976
- 5) Ministere de L'Education nationale : Communication
au seminaire National sur les charges
recurrentes, direction de la planification
scolaire, N.K.tt., 1982.
- 6) Ministere de L'Education Nationale : L'Enseignement
primaire et ses imperfections , le ministere,
N.K.tt., 1965.

- 7) Ministere de L'Enseignement fondamental et secondaire
Contribution a L'Elaboration du IVe
plan quinquennal, le ministere ,N.K.tt.,
1980.
- 8) Ministere du plan et des mines : 3e plan de
developpement economique et social,
1976-1980, ministere,N.K.tt.,1976.
- 9) Ministere de L'Education nationale : Contribution
au deuxieme plan de developpement
economique et social 1970-1973,
Education et formation.
Mauritanie, N.K.tt., 1970.
- 10) premier plan qudriannal en Mauritanie 1963-1966
Mauritanie.
- 11) Unesco : Conference sur L'Education et la formation
scientifique et technique, dans leurs
rapport, avec le developpement en
Affrique : Rapport de Commission I.
Nairobi, 1968.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ المربي الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أعزم القيام بدراسة عن إدارة التعليم الأساسى فى موريتانيا
ولا بد لى كباحث أن أرجع اليكم كقادة تربويين مسئولين عن
هذا النوع من التعليم لى أستطلع آراءكم فى بعض القضايا والمشكلات
المتعلقة بإدارة التعليم الأساسى حيث أنكم العاملون فى الميدان
والمدركون للموقف بكل أبعاده .

وأود كباحث أن أستفيد من آرائكم وخبراتكم بالاجابة على
أسئلة هذا الاستبيان ، رجاء توخى الصدق والدقة الموضوعية
طما بأن المعلومات التى أحصل عليها لن تستخدم الا فى الأغراض
البحثية فقط .

والاستبيان مكون من عدد من الأسئلة ، ولك أن تختار من بين
الاجابات الموجودة كما يناسبك اجابة واحدة أو أكثر من اجابة .

والله ولى التوفيق !

الباحث

آدوالشيخ عمر

استبيان خاص بالدراسة الميدانية عن ادارة التعليم الأساسى فى موريتانيا
أرجو وضع علامة ✓ أمام الاجابة أو الاجابات المناسبة التى تجدها أمامك :

س ١ : آثار سياسة المستعمر ما تزال واضحة فى ادارة التعليم الأساسى
وذلك من حيث :

(ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

أ - الأهداف

ب - الأسلوب والممارسة

ج - الهيكل التنظيمى

س ٢ : المساحة الكبيرة للبلاد وانخفاض الكثافة السكانية فى بعض المناطق
فى الريف والبادية هذا الوضع أثر على :

(ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

أ - مبدأ تكافؤ الفرص وتوزيع الخدمات

ب - ارتفاع تكاليف التعليم

ج - مستوى التعليم

س ٣ : عدم التوسع فى التعليم الأساسى يمكن أن يرجع الى :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

أ - عدم توفر الامكانيات المادية

ب - عدم توفر الامكانيات البشرية

ج - عدم الاقبال على التعليم الحديث

س ٤ الاسلوب الذى تتبعه الوزارة فى ادارة التعليم الأساسى هو :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

أ - المركزية

ب - اللامركزية

ج - الجمع بين الاسلوبين

س ٥ النمط الادارى الذى يتبعه مدراء مدارس التعليم الأساسى :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

أ - نمط ترسلى

ب - نمط ديكتاتورى

ج - نمط ديموقراطى

س ٦ صلاحيات الادارات التعليمية فى المناطق :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

أ - صلاحيات مطلقة

ب - صلاحيات محدودة

ج - ليست لها صلاحيات

س ٧ الاجراءات التى تتبع فى تسيير الاعمال الادارية :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

أ - اجراءات بسيطة وسهلة

ب - اجراءات روتينية معقدة

ج - تلتزم بنص القوانين واللوائح

س ٨ : الهدف من انشاء الادارات الجهوية :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - تحقيق اللامركزية
- ب - تفويض أكبر قدر ممكن من الصلاحيات
- ج - تشديد الرقابة والمتابعة

س ٩ : يتم اختيار مدراء المناطق والمدارس طبقا لما يلي :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - يكون الاختيار حسب أسس موضوعية
- ب - حسب العلاقات الشخصية والوساطة
- ج - حسب الخبرة والاعداد التربوي

س ١٠ : علاقة الادارات الجهوية بالادارة المركزية تهدف الى :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - تقديم النصح والتوجيه والارشاد
- ب - التعرف على سير العمل ومدى تنفيذ التعليمات
- ج - متابعة سير العمل بجميع جوانبه

س ١١ : من أسباب ارتفاع تكلفة الوحدة في التعليم الأساسي :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - زيادة اعداد المعلمين
- ب - قلة التلاميذ في الفصل الواحد
- ج - عدم توفر العدد الكافي من المعلمين المزدوجين .

س ١٢ : المشكلات التي يعاني منها جهاز ادارة التعليم الاساسى هو :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - عدم الكفاءة الادارية
- ب - عدم اختيار القادة على أساس سليم
- ج - كون الجهاز الادارى فى أغلبه غير مدروس

س ١٣ : مشكلة التخطيط للتعليم الاساسى ترجع الى :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - الادارة لا تأخذ بأسلوب التخطيط العلمى
- ب - ليس بالادارة قسم مسئول عن التخطيط
- ج - يوجد قسم للتخطيط تنقصه الكفاءة والامكانيات

س ١٤ : مدى توافر التجهيزات والوسائل والادوات للتعليم الاساسى :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - تتوفر التجهيزات والوسائل والادوات بقدر كاف
- ب - تتوفر التجهيزات والوسائل للبعض دون البعض
- ج - هذه التجهيزات والمعينات لا تتوفر غالبا

س ١٥ : أسلوب معالجة المشكلات الادارية :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - ينفرد المدير بدراسة المشكلة واتخاذ القرار
- ب - يشترك مع المدير بعض المقربين منه
- ج - يشترك جميع المعنيين فى دراسة المشكلة واتخاذ القرار

س ١٦ : مدى اهتمام الادارة المركزية بالتقارير التي ترد من المناطق :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - يعتمد على هذه التقارير ويهتم بها
- ب - لا يعتمد عليها ولا يهتم بها
- ج - يهتم ببعضها ويترك البعض

س ١٧ : الحلول التي تقدم من الادارة المركزية للتعليم الاساسى تتصف بـ :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - حلول عفوية وسطحية
- ب - حلول موضوعية قائمة على الدراسة
- ج - حلول قائمة على تجميع الآراء ومتأثرة بالعلاقات الشخصية

س ١٨ : ما نوع قنوات الاتصال بين الادارة المركزية والادارة الجهوية :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - الاتصالات النازلة
- ب - الاتصالات النازلة والصاعدة
- ج - توجد اتصالات أفقية قوية

س ١٩ : مدى وعى المجتمع بدوره الثقافى والتربوى :
ضع علامة ✓ أمام الاجابة المناسبة

- أ - مجتمعنا غير واع وغير مهتم بهذا الدور
- ب - مجتمعنا واع ولكن غير مهتم
- ج - مجتمعنا واع ومهتم بهذا الدور

س ٢٠ : ما الاسباب التي تقلل من فعالية العلاقة بين المدرسة والبيت :
ضع علامة ✓ - أمام الاجابة المناسبة

- أ - عدم قيام الادارة المدرسية بدورها في المجتمع
- ب - عدم قيام مجالات للتعاون بين المدرسة والبيت
- ج - عدم فعالية مجالس الآباء ان وجدت

س ٢١ : هل هناك دور لوسائل الاعلام في نشر الوعي الثقافي والتربوي في المجتمع :

ضع علامة ✓ - أمام الاجابة المناسبة

- أ - ليس لهذه الوسائل دور في نشر الوعي
- ب - تقوم هذه الوسائل بدور أساسي مكمل لدور المدرسة
- ج - وسائل الاعلام منها ما لعه دور ايجابي ومنها ما له دور سلبي

س ٢٢ : هل يوجد تنسيق بين ادارة التعليم الاساسي والمؤسسات الاجتماعية التربوية في المجتمع :

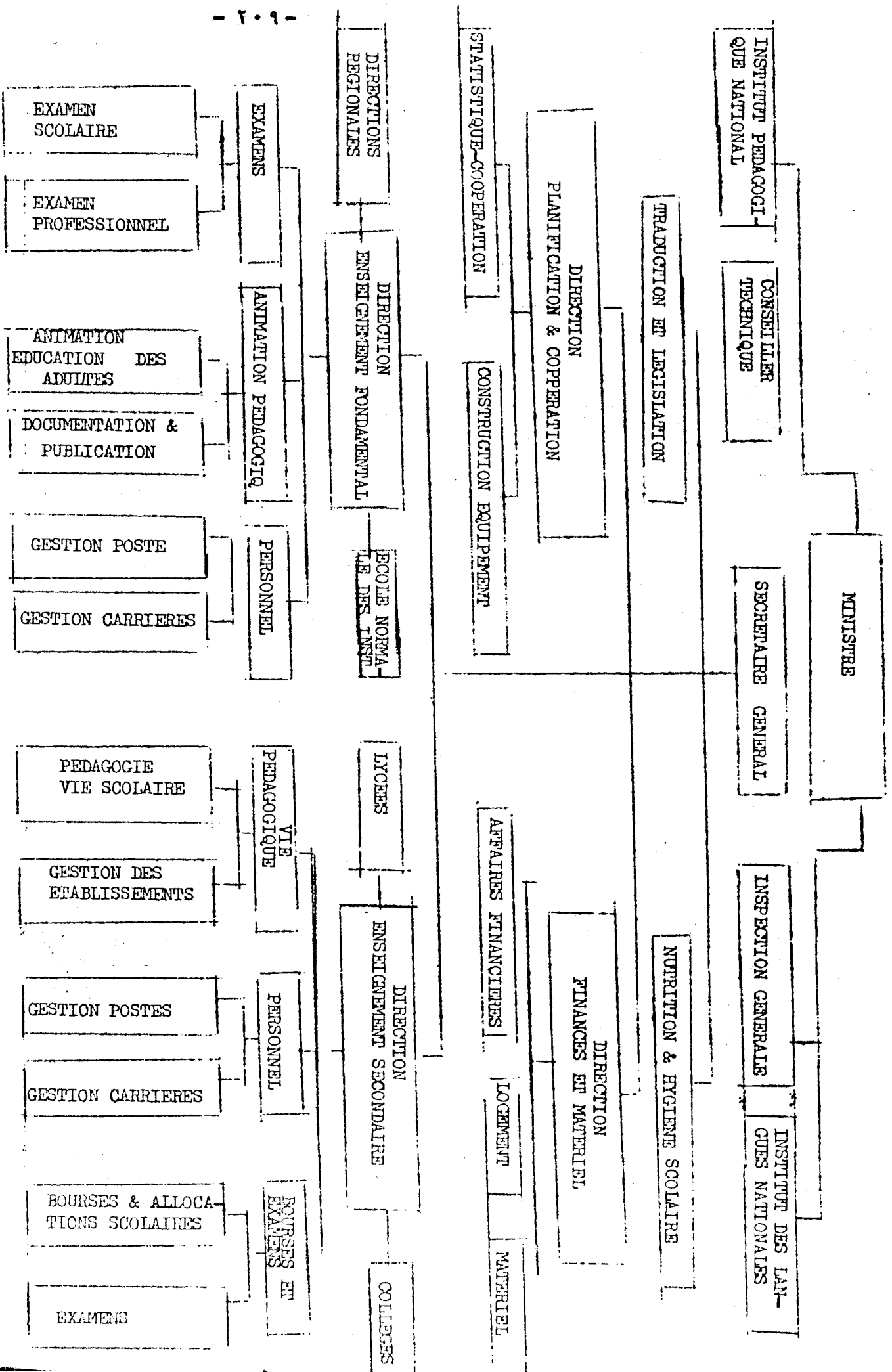
ضع علامة ✓ - أمام الاجابة المناسبة

- أ - يوجد تنسيق ليس كافيا
- ب - لا يوجد أي تنسيق
- ج - يوجد تنسيق كاف

أسماء المحكمين

السادة الدكاترة :

- د . فاروق عبدالسلام
- د . محمد صالح كرامى
- د . محمد كريم
- د . محمد على المرصفى
- د . محمود الكسنى



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
الإدارة الجهوية للتعليم الأساسي
بولاية البراكنة (الاق)

جدول تنظيم الإدارة الجهوية الهيكل

